

في فرقنا طائفة منهم لم ينفقوا في العلم
 الحمد لله تعالى ان وفق
 عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب
 استبطن من اخلاص احاح نبوية على صاحبها
 الف الف صلوة وتحيية مما لا يد منها الطالب النجاة السا
 سبيل الاتباع الراجحة اليه رب البرية وكثيرا ما تمس اليها الحوائج البشرية
 من لبادا والمعلمة وغيرهما من المسائل الضرورية سماه

كنز الحقائق من فقه خير الخلق

من كرمه الله تعالى بشرف العلم الوافر والفقه المتكاثر ونفع بترجمته
 الكتاب الحديثية المتداولة المعروفة التي يتدارسها من كل خلف عدو
 كد بادوا خاض وعظم القاب فحمة وفضل باهر مولنا العلامة
 اعني وحيد الزمان للقب بالنواب قادر نواز جنگ
 بهادرسلمه ربي واطال بقاءه وكثر وقاره وهذه
 ونفع بعلومه الدينية وافاضاته السنية
 ونصره من فضل المتكاثرين
 في طبعه في سنة ١٢٨٥

فهرس صافيه من الابواب

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
خطبة كتاب	٣	كتاب الايمان	١٠	كتاب الطهارة	١٠
باب التيمم	١٣	باب المسح على الخفين	١٥	باب الحيض	١٥
باب الانجاس	١٤	كتاب الصلوة	١٨	باب الاذان	١٨
باب شروط الصلوة	٢٠	باب صفة الصلوة	٢٢	باب الامامة	٢٢
باب الحديث في الصلوة	٢٥	باب ما يفسد الصلوة	٢٨	باب الوتر والنوافل	٢٨
باب ادراك الغريضة	٣١	باب قضاء الفوائت	٣١	باب سجود السهو	٣١
باب صلوة المريض	٣٣	باب سجود التلاوة	٣٣	باب صلوة المسافر	٣٣
باب الجمعة	٣٥	باب العيدين	٣٦	باب لكسور الحنوف	٣٤
باب صلوة الاستسقاء	٣٨	باب صلوة الخوف	٣٩	باب الجنائز	٣٩
باب الشهيد	٣٣	كتاب الزكوة	٣٦	باب زكوة النبات	٣٦
باب المصارف	٣٦	باب صدقة الفطر	٣٤	كتاب الصوم	٣٤
باب الصوم المفيد	٥٠	باب الاعتكاف	٥١	كتاب الحج	٥١
باب نفوت والاحصار	٥٩	كتاب النكاح	٥٩	باب المهر	٥٩
باب نكاح الكافر	٦٤	كتاب الرضاع	٦٤	كتاب الطلاق	٦٨
باب طلاق المريض	٤٢	باب الرجعة	٤٣	باب الايلاء	٤٣
باب الخلع	٤٥	باب الظهار	٤٥	باب اللعان	٤٦
باب الغنين	٤٨	باب العدة	٤٨	باب ثبوت النسب	٨١
باب الحضانة	٨٣	باب النفقة	٨٨	كتاب الاعتاق	٨٨
كتاب التذرية	٩٤	جامع الايمان	١٠٩	كتاب الحدود	١٠٩
باب حد الشرب	١٠٣	باب حد القذف	١٠٣	باب حد الزنا	١١٠
التعزير	١٠٤	حد السرقة	١١٠	كتاب الجهاد	١١٠
باب الغنائم وقسمتها	١١٣	كتاب اللقيط	١١٣	كتاب القطة	١١٣
كتاب الايق	١١٥	كتاب المفقود	١١٦	كتاب الشركة	١١٦
كتاب الوقف	١٢٠	كتاب البيع	١٢٣	والمضاربة	١٢٣
باب الشروط في البيع	١٢٥	باب الخياو	١٢٤	باب تولية والمراجعة	١٢٨

مِنْ دَالِلهِ بِخَيْرِ اَفْقِهَةٍ فِي الدِّينِ

نَحْمَدُ اللهَ عَلَى طَبْعِ كِتَابِ فِى فِقْهِ الْحَدِيثِ

المسمى

كنز الحقايق

من فقه

خير الخلايق

للبعد العاجز المذعور وحيد الزمان غفر له الرحمن

طبع في مطبع كتب الإسلام الواقع في بكاو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فضل من عباده العلماء على غيرهم تفضيلاً
ثم خص منهم الفقهاء وبجلهم تبجيلاً والصلوة والسلام
على صفيه وحبيبه سيده ناعمد الذي ارسله للعلمين
حجة ودليلاً فبين الحرام والحليل والفرض والجميل ولم
يدع لاحد غير اتباعه سبيلاً وعلى اله واصحابه
الذين سلكوا منهاج الحق واهتدوا بهديه فثقفوا
عليلاً واروا وغليلة وبعد فاني قد الفت في فقه الحديث
كتاباً طويلاً سميته بنزل الابرار من فقه النبي المختار
فجاء بمحمد الله كتاباً جامعاً جليلاً لم يترك من المهمات الا
شاذاً قليلاً فاجبه اهل الاستقامة والعدل ولم يسخط
احداً الا من كان حاسداً نديلاً او جاهلاً ذليلاً بيدانه
وقع فيه شئ من الطول في بعض المواضع مع تصحيفات كثيرة
من سوء ادارة الطابع وعدا ذلك راي طباع الاخوان فاترة

وهو مهم قاصرة راغبين عن المطولات مائلين الى المختصر
فاستخرت الله تعالى وشرعت في الاختصار بجدان وهن
الغفر مني واشتعل الرأس شيباً وكنت ان اخيب من الحياة
خيباً واستعنت بالله تعالى لانتامه وتوكلت على حوله وانعامه
فجاء بمحمد الله نظير الشقيقة المتعادت المسمى بكنز الدقايق
بل اجود منه في كل باب وفايق سميته بكنز الحقايق
من فقه خير الخلائق - كتاب جامع لكل خير لطيف طيب
فرعاً واصلاً كنوز المال لا تجد بك اصلاً اذ حصلت بالاموال
وصلة فراق الاهل مشتد ولكن فراق المال يولج فيك
نصلاً وهذا الكنز كنز لا يبيد تحفظ منه ابواباً وفصل متاع
الامن لا تخشى هلاكاً وفي العقبى تجد رجاء وفضلاً اسأل
الله سبحانه ان يجعله مقبولاً بين اهل العدل والانصاف
ومعمولاً يتمتع به كما تمتع بسميه الاخفاف وهو حسبي ونعم
النصير واليه المرجع والمصير

كتاب الايمان

العالم كله حادث بالزمان حتى العرش او المادة والمخترع
للنشى هو الله سبحانه فلا قديم ولو بالزمان غيره موصوف
باسماء وصفات واردة في القرآن والحديث بعضها ذاتية قديمة
كالحيوة والعلم والقدرة والارادة والمشيئة والسمع والبصر

وقوة الكلام وبعضها فعلية حادثة كالكلال والاستواء على
العرش والنزول والصعود والضحك والتعجب وغيرها عالم
بالكليات والجزئيات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة وهو خارج
عن العالم يأتى عن خلقه مستوعب على العرش كما وصف نفسه
في كتابه لا يتحد بغيره ولا يحل في غيره ولا يحل غيره فيه
يتكلم متى شاء بصوت وحرروف وله صورة هي أحسن الصور لا
ذكر ولا أنثى ويقدر على التجلى فى أى صورة شاء فى أى مكان
شاء وله وجه وعين ويد وكف وقبضة وأصابع وساعد و
ذراع وجنب وحقوق قدم وساق وكف كما تليق بذاته من غير
تكيف ولا تشبيه واحداً من فرد صمد لم يتخذ صاحبة
ولا ولداً لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحده
فصل ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء فالشرك الاكبر غير مغفور اذا لم يبت صاحبه منه
وهو القول بتعدد الآلهة او توصيف غير الله بصفات الله
كالعلم المحيط والسمع المحيط والبصر المحيط والقدرة المستقلة او
عبادة غير الله اى دعاءه باعتقاده انه يقدر على شئ بغير
اذن الله وحكمه وقضائه اما بوجاهة عند الله او بقدرة
موهوبة منه سبحانه اما طلب الدعاء من الاموات والشفاعة
فليس بما ثور فغاية ما فى الباب انه بدعة وان كان للاموات

سماع عند اصحابنا خلافاً للحنفية والعزلة كقبيل القبور
والطوان حولها وارضاء الغلف والاردية عليها والتسمية بعب
على وعبد الحسين ونحوهما وتصور الشيخ والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فى الصلوة والحلف بنيران الله وامثالها فانها
كلها شرك اصغر يمكن مغفرتها من غير توبة وكذلك تقليد
بجته معين فى جميع مسائل الدين والجهود على قوله مع وجدان
النص على خلافه.

فصل البدعة الشرعية الامر الحادث فى الدين بعد
القرون الثلاثة المشهود لها بالخير لم يدل عليها دليل من
الكتاب والسنة وكل بدعة ضلالة وهى كثيرة سيما
فى عصرنا هذا فانهم قد احدثوا فى الدين اشياء ما كانت
فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كعقد
مجلس الميلاد والقيام عند ذكر الولادة وانشاء عيد الميلاد
وقراءة الفاتحة على الحلواء والطعام والاجتماع لقراءة القرآن
فى اليوم الثالث وايصال الثواب الى الميت تبعين يوم او وقت
وتسريح السرج على القبور وبناء التوابيت ونصب الاعلام
وذكر الخلفاء بعد كل ترويجة وتسمية الصمىة والساطين
فى الخطب والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فبيل الاذان
والاقامة والتثويب المرحم وامثالها.

فصل - اختلفوا في التوسل فقيل لا بأس به وقيل لا يجوز
بالأموات وكذا في الدعاء بحق فلان -

فصل - روية الله بالبصر جائزة عقلا لكنه لا يرى في
الدنيا ويرى في الآخرة وهو خالق الأفعال العباد خيها و
شرها بلا واسطة وتكليف ما لا يطاق جائز غير واقع والاستطاعة
قبل الفعل ما القدرة عليه فيخلق الله والمقتول ميت باجله
والحرام رزق والحسن والقبح شرعيان ولا غرض لفعله فهو
الغنى المطلق لا يحتاج الى شيء حتى الى عرشه بل هو الحامل
للعرش وغيره لا يحاكم عليه ولا تجب منه ولا كذب ولا
شرو ولا ظلم لكنه يقدر على الظلم والكذب ولا يجب عليه
شيء بايجاب غيره فيبقى بالوعد كرماء فضلا ويجوز له العفو
عن الشرك والكفر وكذا تخليد المؤمنين في النار وجوز بعض
اصحابنا الخلف في الوعيد -

فصل - عذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين
حق وكذلك تنعيمه وتوسيعه للمؤمنين وضغطته والسؤال
بإعادة الروح في جزاء من اجزاء الجسد ونفخ الصور والبعث
والحشر والوزن والحساب والحوض والصراط والمقاصدة والجنة
والنار مخلوقتان موجودتان واختلف في محلهما ومرتكب الكبيرة
غير الشرك الأكبر والكفر مومن ناقص الايمان فلا يجنل في النار

ولومات بخير توبة ولا تكفر احدا من اهل القبلة ما لم ينكروا
اصلا قطعيما من اصول الدين مجمعا عليه والشفاعة حق ثابتة
للمرسل ولصالحى عباد الله في الآخرة باذن الله تعالى ويزيد
الايمان بزيادة الطاعة وينقص بالمعصية والايمان والاسلام
واحد وقد يطوق الاسلام على الانقياد الظاهري فقط والايمان
يهدي ما كان قبله من المعاصي وايمان البأس وتوبة البأس
غير مقبول وفرعون مات كافرا -

فصل - الا الهام ليس بحجة شرعية وكذلك الرويا و
وكذا لك الاجماع الظني والقياس اما الاجماع القطعي فهو
حجة فحجج الشرع ثلثة الكتاب والسنة والاجماع القطعي
ان ثبت -

فصل - في ارسال الرسل حكمة وايدى هم الله بالمعجزات
لكي يصد قواوا ولهم ادم عليه السلام وآخرهم نبينا محمدا
صلى الله عليه وآله وسلم ختم الله به النبوة فكل من يدعى
النبوة بعده غير سيدنا عيسى بن مريم الذي ينزل على
اقتراب من الساعة فهو رجال كاذب وهم معصومون
عن الشرك والكفر والكبائر قبل النبوة وبعدها وعن الصغائر
بعدها الا عن الزلات والخطيات الاجتهادية التي لا تعد
لغيرهم من الذنوب وكرامات الاولياء حق الملائكة عباد الله

المكرمون خلقهم من نور كما خلق الجان من نار وله تعالى
صحف وكتب انزلها على انبيائه ومفراج نبينا صلى الله عليه
بالجسد والروح من مكة الى بيت المقدس ومنه الى الشموخ
العلي حق ورية الله في المنام جائزة وراه النبي صلى الله عليه
وسلم في صورة شاب امرد له وفرة وداة اما منا احمد بن حنبل
مرات.

فصل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرون و
الا نصار لم يكونوا معصومين غير انهم عدول في الرواية لا
تكذبهم ولا نطعن فيهم بل نسكت عن مساويهم ومشاجرتهم
والامام الحق بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم الحسن بن علي رضي الله عنهم و
لا ندرى بهما افضل عند الله ولكل منهم فضائل و
مناقب جمعة فتحت الخلافة الشرعية بمنح اما منا الحسين بن
علي ومعاوية ومن بعده ملوك وامراء متغلبون ويجب ان
يكون الامام من قریش ولا يجوز من غيرهم واهل الحديث
هم التابعون للكتاب والسنة السالكون مسلك السلف من
الصحابة والتابعين والعترة الطاهرين المحبون لاهل بيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وازواجه ولا يبلغ الولى درجة
النبي لا يبلغ مرتبة يسقط عنه الامر والنهي والولاية لا تتم

الا بالاعتقاد الصحيح والعمل الصالح مع الاخلاص والتوكل
على الله والزهد في الدنيا والاعراض عما سوى الله وفقير من يخالف
الشرع يكاد ان يكون كفرا فضلا عن ان يكون ولاية.

فصل الاستهانة والاستهزاء بالشرعية كفر ولا يعلم
مفاتيح الغيب الا الله والاموات تمتنع بدعاء الاحياء لغيره ويصل
اليهم ثواب كل عبادة عملت لهم سواء كانت مالية او بدنية

فصل غفران الذنوب والهداية وانزال الغيث وتوسيع الرزق
وتطويل العمر وهبة الاولاد وكشف السوء والشفاء من الامراض
وتخوها لا يطلب الا من الله تعالى وطلبها من غيره شرك اكبر.

فصل ما اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شرائط الساعة
كطالع الشمس من مغربها وظهور المهدي الملقب بالكبرى وخروج
الديجال ونزول عيسى بن مريم وخروج ياجوج وماجوج ودابة
الارض وغيرها كلها حق.

فصل من علامات اهل الحديث الجمع بين الصلوتين حالة
الاقامة والصحة لحاجة دينوية او دنيوية والمسح على الخفين
والجوربين ولو غير مخنئين والمسح على العمامة ورفع اليدين في
ثلاثة مواطن عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وعند القيام
من التشهد الاول ووضع اليدين على الصدر والظهر بآمين
وقراءة التسمية اول كل سورة وقراءة الفاتحة خلف الامام في

كل صلاة والاعتدال في الركوع والسجود والقومة واداء الصلوة وقراءة السور على وفوق السنة .

فصل اذا كان الرجل يعرف الحديث والقرآن فيعمل عليهما ولا يقلد احدا من المجتهدين والعامي الذي لا يعرف الحديث والقرآن يسأل الطاء ويعمل على قولهم والمجتهد يخطئ ويصيب ومع خطائه له اجر ويجوز ان يكون الرجل مجتهدا في بعض المسائل ومقلدا في بعضها ويجوز له ان يعمل بالرخص والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم بقدر القدرة ولا يجوز العنف والتشدد في المسائل الاختلافية .

فصل البيعة الشايعة بين الفقهاء لها اصل من الشرع وهي بيعة التوبة اما بالباس المحرقة والقلنسوة وامثالها من مراسيم الفقر فلا تثبت بالنقل الصحيح ويجب علينا ان نحب اولياء الله كلهم ونعظمهم من غير ان نفضل بعضهم على بعض ويجب ترك قولهم اذا خالف الحديث .

فصل لاهل البدع علامات وهي الوتيرة في اهل الاثر وتسميتهم بالوهابية والنجدية والعرشية والصفاتية والمجسمة والمشبهة وهم برآء من ذلك لا يصدق عليهم الا الاسم الواحد وهو اصحاب الحديث كثرهم الله وابقاهم الى يوم القيمة

كتاب الطهارة

فرض الوضوء النية والتسمية والمضمضة والاستنشاق وغسل الوجه وهو من قصاص شعره الى اسفل رقبته والى شحمتي الاذن مع التسمية للملاصقة بالبشرة وبديه بمرقبيه ورجليه بكفيه ومسح الرأس كله اذا كان مكشوفاً او بعضه مع التكميل على العمامة او العمامة فقط والترتيب لما ثور الوضوء وقيل لولاء سنة وسننه غسل يديه الى مرفقيه ابتداء اذا كانتا طاهرتين والسواك وغسل فيه وانفه بغرزة واحدة لهما والمبالغة فيها بالغرزة وبلوغ الماء الى المارن للصائم وغيره بمجاورة المارن وتخليل الحنية واصابعه وتشليل الفسل مسح الاذنين بماء بقي بعد مسح الرأس والدلك وترك الاسراف في الماء وتحريك الخاتم والتمائم والدعاء الماثور عند الفراغ وادبه استقبال القبلة وادخال خصره المبلولة صاخا اذ نيه وتقديمه على الوقت لغير المعذور وعده الاستعانة بغيره وعدم التكلم بكلام الناس الجالوس في مكان مرتفع والشرب من فضل وضوء قايما وتعاهد كعبيه وعرقوبيه واخصيه واطالة الغرة والتججيل وغسل رجله بيساره وصلوة ركعتين بعده واخراج اللخاط باليسار ونيقضه خروج شئ من السبيلين والقئ ولو مرة او علقا او طعاما او ماء لا يلقها او دما مخلوطا بالبزاق والقلنسوة الرعاف وما يوجب الغسل والنوم مضطجعا او مستلقيا او على وجهه او متكئا ومسح الذكر والفرج بغير حائل بطن الكفارة

بطون الاصابع واكل لحم الابل والاغنام والغنم الجنون والسكر
المنزىل الحسن العقل لا تحقمة ولو في الصلوة ومباشرة فاحشة و
خروج دم او رودة من غير السبيلين وتقبيل ومراة.

فصل فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر
البدن وهل يجب ذلك او لا فيه خلاف ولا يجب دخول الماء
داخل الجلبة للاكل وكذا في ثقب انضر سنته ان يبدأ بغسل
كفيه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ونجاسة لو كانت على
بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل
رجليه ولا تنقض صفيرتها بل تحثي على راسها ثلث حثيات والواجب
للغسل خروج المني بشهوة والتقاء الختانين اى توارى حشفة الرجل
في فرج المرأة وان لم ينزل وفيه خلاف والاحتلام مع بلل انقطاع
الحيض النفاس لا مذى ووردى لاحتلام بلل وسن وقيل يجب
لمن يريد ان يصلى الجمعة وهو المختار للعديد وللأحرار ويوم غزوة
وطهر غسل ميتا ودخول مكة ولجنون او مغمى عليه اذا فاقد واجب
للبيت ولمن اسلم.

فصل يتوضأ بماء السماء والاورية والعيون والهمار ولو كان
فيه من اجزاء الكبريت والحديد وبماء زمزم والمسخن بالشمس الذي
تغير بالتراب مع بقاء السيولة او بالطحلب الا وراق تغيرا يسيرا
والمخلوط بما شرع خلطه كالسدر ونحوه وماء لم يتغير احدا وصافه

بوقوع نجاسة فيه او موت حيوان لا بماء حاصل بذوبان ملح
وعصير نبات وما يقطر من الكرم والفواكه او الاشجار وما يخرج
من البطيخ ونحوه ونبيذ التمر وماء الورد وماء الزعفران وماء اللبن
وماء تغير احدا وصافه بالنجاسة او موت حيوان فيه والمتغير
بالتاهر طاهر غير مطهر وغير المتغير طاهر مطهر ولو كان مستعملا
او ساكنا او قليلا.

فصل ايام اهاب دبر فقد طهر وشعر الانسان والميتة والفخز
طاهر وكذا عظمها وعصبها وحافر ما وقرنها ومنقارها.

فصل لا تنزع البير بوقوع نجس او موت حيوان فيها اذا لم
يتغير احدا وصاف الماء فان تغير فيجب نزع الماء كله او الى ان لا يبقى
فصل بول ما يוכל لحمه طاهر وكذا سوره وجميع الاسار غير
سور الكلب الفخز فيه قوله ان وكذا في بيق الكلب العرق كالسور

باب التيمم

يجوز لمن لم يجد الماء في محله او نفقته او لمرضل ونفوس هلاك
او شدة مرض من البرد او خوف محد او سبغ او عطش او فقدالة
بضربة واحدة مستوعبا وجهه وكفيه ولوجنبا او اجابضا بتراب
طاهر او غبار وشرايطه العقل الاسلام والنية والضربة والاستيعاب
والمسح والصعيد الطاهر والغبار وفقد الماء وقيل التسمية ايضا
وسننه الضرب بباطن كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفريج

اصابه والتسمية والترتيب والولاء وينقضه ما ينقض الوضوء
والارتداد والقعدة على الماء الفاضل من حاجته ولا يندب لراحي
الماء تاخير الصلوة وصح قبل الوقت وفرضين لا الخوف فوت صلوة
جنازة او عيد ولوتيمم لصلوة الجنازة او سجدة التلاوة او قراءة القرآن
او مس المصحف يجوز له ان يصلي به الفرض النفل ليريد ان يصلي به
وضى الماء في رجله ويطلبه من رقيقه فان منعه او طلب الثمن
الفاخر يتيمم ولو قدر عليه في اثناء الصلوة فتيتمها ولا يبيدها
ولو اكثره بمجرى جاري او به جدري يتيمم وبكسه يغسل الصحيح
ويمسح على الجرح او الجبيرة وقيل يتوضأ ويتيمم ان استويا
فيغسل الصحيح ويمسح الباقي ولوتيمم جاز.

باب المسح على الخفين

صح ولو امرأة لأجنبيا وحائضا ان لبس الخف الثاني على طهارة كاملة
يوما وليلة للمقيم والمسافر ثلثا من اول مسح بعد الحدث وقيل
بلا مدة على ظاهرهما مرة فيمسح اكثر على الخف وقيل تدل اصابع
اليدين والخزق الكبير يمنعه اى ما زاد على قدر الظفر من اصابع
اليدين ولو كان في مجال متعددة فلا يجمع وينقضه ناقض الوضوء
ونزع خف ومضى المدة ان لم يخف ذهاب رجله من البرد ويبدها
غسل رجله فقط وقيل يتوضأ كاملا وخروج اكثر القدم نزع ولو
مسح مقيما فر قبل يوم وليلة مسح ثلاثا ولو اقام مسافرا بعد

يوم وليلة نزع والا يتم يوما وليلة وصح على جرموق وجوبين
جلد او ثوب منسك وغير منسك ثخين او غير ثخين كما جاز على
عمامة والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك كالغسل فلا
يتوقت ويجمع مع الغسل ويجوز ان يشدها بلبا وضوء ويمسح على كل
العصابة كان تحتها جراحة او لا فان سقطت عن برء بطل والى الكلا
نفيقر الى النية في مسح الخف والراس والعمامة.

باب الحيض

هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة سليمة لا للولادة ولا لاجل لاقته
واكثره والمعتادة ستة ايام او سبعة ايام فذات العادة ترجع اليها
وغيرها الى القرائن وما سوى البياض الخالص حيض يمنع صلوة و
صوما وتقضيه دونها ودخول مسجد لا تناول شئ منه والعجور
اذا حاضت فيه والطواف وقراءة القرآن ومسه بلا غلاف لا المتعللة
ولا يمنع الحدث المسن قيل يمنع ويمنعها الجنابة والنفاس لا تولأ
الحايض حتى تغتسل بعد الطهر ودم الاستحاضة كرعاف دائر لا
يمنع صوما وصلوة ووطيا فالمعتادة ترجع الى عادتها والمبتدأة والناسية
الى القرائن فاذا رأت غير دم الحيض تغتسل ثلاثا ودمه وتتوضأ لكل
فرض وتجمع بين الصلوتين كمن به سلس البول وسبح البواسير او
دمه او سلس الدمى النفاس مريقا لولد ولا احد لاقله واكثره
اربعون يوما وما زاد فهو استحاضة كدم الحامل والسقط ان ظهر

بعض خلقه في حكم الولد ونفاس لتوأمين من الاول ما لم يتجاوزين
وضعهما اربعين يوما فان تجاوز قدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو
نفاس ايضا الى اربعين اخرى.

باب الانجاس

يطهر البدن والثوب بالماء ولو مستعلا حتى لا يبقى عين ولا لون ولا
ريح ولا طعم ولو عسر زال الاثر فلا يضرب ولا يجوز تغيير الماء والغلف
والنعل بالدلك ولو كانت النجاسة رطوبة او يابسة او غير ذلك جرم
والمنى طاهر وغسله وفركه باليابس منه اذ كفي واولى وكذلك الدم
غيره ما لم يفسد رطوبة الفرج والخم وبول الحيوانات غير الخنزير ولا
نجس عندنا الا غائط الانسان وبوله ودم الحيض وبول الخنزير وخراره
والروث ولحم الخنزير وشحمه والحمار الانسي الميتة فيجب تطهير
كل نجس قليلا وكثيره حتى الرشاش وتطهر الارض باليسر ان صب
الماء عليها ويطهر البساط الذي لا يمكن غسله بصب الماء عليه والحد
والمرأة والزجاج بالسحق والاستحالة مطهرة.

فصل بالاستنجاء واجب بالماء او الحجر والمد من نحوها واقله
ثلثة اجزاء ثلثة مسحات فصاعدا الى الانتقاء والجمع بين الحجر والماء
افضل يجوز الاكتفاء باحدهما الا اذا جاوزت النجاسة الى محل لا تصله
عادة فيجب غسلها بالماء ويكره بالرجيع والعظم والبعرة والروث والطعام
والفحم وعلف الحيوان والقرطاس لا بالثوب ولو كان حريرا.

كتاب الصلوة

وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس الظهر من الزوال الى بلوغ
الظل مثله سوى الفجر والعصر منه الى اصفرار الشمس مع الكراهة بعده
الى الغروب المغرب منه الى غروب الشفق الاحمر والعشاء منه الى نصف
الليل وبعد الطلوع الفجر غير مختار والترديد صلوة العشاء الى
طلوع الفجر لا يقدم على العشاء للترتيب من لم يجد وقتها لم يجبا
عليه ونذر بالصلوة في اول الوقت الا صلوة العشاء فالا فضل اخيرها
الى ثلث الليل وصلوة الظهر فيرد بها في شدة الحر وصلوة الوتر يصلها
في آخر الليل من يثق بالانبتاه ووقت الجمعة كوقت الظهر الا صبح انه
يجوز قبل الزوال ايضا ومنع عن الصلوة عند الطلوع والاستواء
والغروب الا ما لها سبب متقدم او مقارن فتجوز فيها قضاء الفوائت
من الفرائض السنن الرواتب واداء صلوة الفجر والعصر ركعتي الطوائف
وتحية المسجد وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة وكذا التنفل يوم
الجمعة خاصة حين الاستواء وعن النفل بعد صلوة الفجر
العصر وبعد طلوع الفجر اكثر من سنة الفجر وقت الخطبة الا ركعتين
لتحية المسجد وعن التنفل اذا قيمت الصلوة ولو سنة الفجر
يجوز الجمع بين الظهر والعصر وكذلك بين المغرب والعشاء جميع
تقديم او تاخير بسفر او عذرا ومرض وحاجة من حوائج الدنيا
والاخيرة.

باب الاذان

الاذان والإقامة مشروعان للمكتوبات الخمس يستحب لترجيح في الاذان ولا يلحق بهما والاولى ان يشفع الاذان الا التكبير اوله فاربعاً وكلمة التوحيد آخرها واحدة ويوتر الإقامة الالفاظ الثلاثة والتكبير اولها وآخرها فثنى لا يؤذن الا بعد دخول الوقت الا في الفجر فيشرع له اذانان احدهما قبل الوقت والاخر بعده وينبذ بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين ويترسل في الاذان ويجذر في الإقامة ويؤذن قائماً مستقبلاً القبلة ويلوى عنقه يمينا وشمالاً عند الحيطتين ولا يزيل قدميه ولا يضر كلامه وسكوت غير طويل وضحك يسيراً ما الطويل والكثير فيكره ويجعل صبيحة في اذنيه ويرفع صوته به مهما استطاع ويكره التثويب الى الاعلام بعد الاعلام ويفصل بين الاذان والإقامة بجلسة او صلوة حتى في صلوة المغرب ولا يضر فصل الحاجة بين الإقامة والتحرير طحال ويؤذن للقائفة ويقوم وكذا والاولى الفوائت وخير فيه للباقي ولو شئ صلوة او نأمر عنها فهي ليست بفائتة فيؤذن ويقوم لها ولكل واحد ان كانت اكثر من واحد وكره اذان الجنب والمحدث والقاسق والقاعد والراكب كذا الإقامة لا اذان الا على الصبي المميز والمجنون والعنيد والمختل والعبث الاعرابي وبياد اذان كافراً وامراً ومجنوناً ومعتوه وصبي لا يعقل سكران وخنثى

وكذا اقامتهم ويجوز اذان المرأة واقامتها لجماعة النساء وحدهن وكذا الخنثى للمخنثي والنساء وكره تركهما مسافراً ولو منفرداً ويجوز ترك الاذان لمصل ولو بجماعة في بيته بمصر او قرية لها مسجد وقد اذن فيه لا ترك الإقامة وكذا للنساء والاولى ان يؤذن حول يوم آخر ولا تشرع الاذان لاطفاء النار ودفع الطاعون والوباء وتشرع في اذن المولود

باب شروط الصلوة

يجب على المصل طهارة بدنه من حدث وخبث وثوبه ومكانه وسائر عورته وهي للرجل ما تحت ستره وفوق ركبته والمرأة كلها عورة الا وجهها وكفيهما وفي القدر بين اختلاف فكشف الستر ولو قليلاً يمنع صحة الصلوة وقيل لا يمنع وياثران وجد ساترا ومن لم يجد ثوباً طاهراً يصلي في الخنثى لا يصلي عرياناً ولو عذر ثوباً يصلي عرياناً كالواحد ويسن ان يصلي في الثعلبين اذا كانا طاهرين ويجب ان ينوى بقلبه اى صلوة يصلي لا يكفي التلفظ باللسان فقط بل هو بدعة وينبغي ان تكون مفارقة للتكبير او مقدمة بيسير فلو كبر او لا ثم نوى لا تصح الا في النفل المطلق اذ يكفي فيه مطلق النية وينوي المقتضى الامام وينوي المتابعة ايضاً ويجب ان يستقبل القبلة فالمشاهد الى عيניה وغيره الى جهتها والخائف الى الجهة التي قد رعليها ومن اشتبهت عليه القبلة تحرى ان اخطأ لم يضر ان ظهر الخطأ في

الصلوة استدلالاً وبني من كان في السفينة أو بابور البحر والطيارة
فيكفيه الاستقبال عند التحريم فقط ولو تحرى قوم جهات وجهلوا
حالاً ما مهم بحزبهم.

باب صفة الصلوة

من فرائضها التحريمة والقيام وقراءة الفاتحة والركوع والاعتدال و
السجود على جهته وافتة وكفيه وركبته وأطراف قدميه التسبيح
فيهما والتسميع والتحميد والذكر بين السجدين وتكبيرات الانتقال
والجلوس بين السجدين والقعدة الأخيرة وكذلك الأولى عند البعض
والتشهد في التسليم والترتيب الانتقال من ركن إلى ركن آخر ومتابعة
الإمام وعدم التقدم عليه وصحة صلوته بحسب الظاهر وعدم
مخالفته في الجهة مع العار وقد لا يركن ومن سننها قعود التشهد
الأوسط عند البعض جلسة الاستراحة ورفع اليدين بحيث يحاذي
كفيه بمنكبيه وأصابعهما أذنيه للتحريمة وعند الركوع وعند القيام
منه وعند القيام إلى الركبة الثالثة ونشر أصابعه وجهراً للإمام بالتكبير
والتسميع والسايم والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين جهراً ووضع
يمينه على يساره على الصدر وقراءة شيء من القرآن مع الفاتحة والجهراً الأسرار
وقيل بوجوبهم ودعاء القنوت في النوازل في كل صاوة بعد الركوع
من الركعة الأخيرة وقنوت الوتر بعد الركوع أو قبله وتكبيرات اليدين
والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء المأثور في القعدة

الأخيرة وقيل بوجوب الصلوة وهو المختار وتحويل الوجه يمنة ويسرة
عند التسليم والنظر إلى موضع سجوده حال قيامه وإلى ظهر قدميه
حال ركوعه وإلى أرنبة انفه حال سجوده وإلى منكبيه الأيمن والأيسر
عند التسليم الأولى والثانية وأصداً فيه عند التشاؤب وإخراج
كفيه من كفيه عند التحريم ودفع السعال ما استطاع وعدم الالتفات
بصرف الرقبة يمينا وشمالاً وإفراش الرجل اليسرى والجلوس عليها ونصب
اليمنى في القعدة الأولى وتقديم الرجل اليسرى نصباً اليمنى في القعود
على مقعدته وإخراج الرجلين الجلوس على الشق الأيسر متوركاً في
القعدة الأخيرة والسكنة بعد التحريم وبعد الفاتحة وبعد الفراغ من
القراءة والترتيل في القراءة وتباعد النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة
السور والتطويل للمنفرد والتخفيف للإمام سيما عند الضرورة وتطويل
أولى الأيمن وتطويلهما على ما بعدهما والوقوف عند آية الرحمة
أو آية العذاب والسؤال عند الأولى والاستعاذة عند الثانية وإن
يفرق أصابعه ويجافي يديه عن جنبيه ويسوى ظهره ووعنته
غير رافع ولا منكسراً سهناً بأصابعه معتمداً بالقوة على ركبتيه
في الركوع وإن يفرج يديه عن جنبيه ويضع كفيه حذو منكبيه و
أصابعهما حذو أذنيه ولا يبسط ذراعيه أنبساط الكلب وينشر
أصابعه مضمومة للقبلة ويفرق بين ركبتيه ويرفع يديه عن فخذي
وجنبية في السجود وإن يمتنع يديه على فخذي يديه ويميل حذو رقبته

على فخذه وطرف يده على ركبتيه ويقبض شنيتين من أصابعه ويعلق حلقة ويرفع أصبعه اليمنى السبابة ويشير بها ولا يعركها وقيل يعركها في الجلوس صلوة المرأة كصلوة الرجل غير أنها ترفع يديها التي في يدها عند التحريم ولا تخوي في السجود بل تنفض تلتصق وتضم بطنها بفخذها

باب الإمامة

هو صغرى وكبرى فالكبرى لحفظ مصالح الناس بطريق النيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشترط لها الإسلام والحرية والذكورة والعقل البلوغ والنسب من قريش وانتخاب أهل الحل والعقد ونصبها واجب على المسلمين والصغرى هي المجتهد ههنا ربط صلوة المقيم بالإمام ويشترط لها نية الموت والاعتداء وكون الموت والإمام بحيث يمكن الربط وعدم التقدم على الإمام وعلمه بانتقاله ومشاركته في أركان الصلوة والاتحاد صلواتهما وصحة صلوة الإمام وعدم محاذاة امرأة والعلم بحاله وكونه مثله أو دونه وهي من أكرام السنن للرجال وفرض كفاية وقيل فرض عين واختار أنها ليست بشرط لصحة الصلوة المكتوبة وشروط في صلوة العيد والجمعة وفي التراخي سنة كفاية وفي غيرها من النوافل جائزة ولو على سبيل التداخي الأولى أن يكون الإمام من الخيار والإقرار بكتابه الله أحق بها ثم العلم بالسنة ثم الإسناد ثم الإقدام على ما وتجوزا مامة العبد والإمام

والإتلاف والمعتق والأعرابي ولدا البغى الصبي المميز والفاسق والمبتدع أن لم يكفر بدينه والمرأة للنساء وتقف في سطحن أو تقف الواحد عن يمينه والأشنان خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء فإن حاذته مشتهمة في صلوة مطلقة مشاركة مخبرية وأدله في مكان متحدث بلا حائل لا تقصد صلوة وتكره صلواتها وإن نوى إمامتها ولا يجوز منع النساء عن حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ إذا خرجن تغلات غير متبرجات بزينة مع لباس ساتر سيما العجائز وفسد اقتداء رجل بامرأة وصبي غير مميز ونجون ومقتوه وسكران ومنع عليه وصح اقتداء جميع بمعدور وسالمة فريض ومن به عذر إن بمن به عذر واحد وذو غفلات بذى سلق قال بمفضول وكاس ببار وقارنى بامح متوض بمنيمه وغاسل بما ساع وقائم بقاعد واحدب وقاعد بمضطجع وساجد وراكع بمن يومى ومفترض بمتنفل ومفترض آخر بالعكس الناذر بالمتنفل للمفترض والناذر نذر آخر والناذر بالحالف وبالعكس اللاحق باللاحق أو المسبوق والمسبوق باللاحق أو بالمسبوق الآخر والمدرك والمبتدك بالمسبوق وباللاحق والمسافر بالمقيم ولو بعد الوقت فيما يتغير بالسفر وبالعكس النازل بالراكب والراكب براكب دابة أخرى وغيره لا تشغ والقادر على تلفظ كل حرف من لا يفصح ببعض الحروف وطلق اللسان بالإلكن أو الإحكل وغيره الفاء بالفاء وغيره التمام بالتمام وإن

ظهور ان امامه محدث فلا يعيد ولا يلزمه الاخبار ولو اخبر بعد
الصلوة بانه كافر فلا يعيدون ويجبر على الاسلام والاقتل.

باب المحدث في الصلوة

من سبقه محدث او ظهر بعد التحريمة انه محدث او جنب فيروح
للطمهارة ويومى الى الموتين ان مكانهما ويستخلف رجلا منهم ثم
اذا رجع يبنى على ذلك التحريمة ولا يلزم على الموتى مادة التحريمة
وقيل من سبقه المحدث في الصلوة ولو بعد التشهد بطلت صلواته ولا
يبنى ويجوز له الاستخلاف ان كان اماما وكذا لمن حصرت القراءة
فان خرج من المسجد بظن المحدث او جنب او احتلم او نغمى عليه استأنف
اتفاقا لمن تمت مدة مسيه او غلغ خفيه او سقطت جبيرته عن بر
او كان صاحب عذر فانقطع عذره او وجد عارثا بالامور قد
على الركوع والسجود او اصى تعلم سورة او من تذكر فائسة او استخلف اميا
وخرج الوقت بعد اداء ركعة لا يضروا محدث او تفقهه عمدا بطلت
صلوته بمن اكل وشرب وفعل فعلا اخرضا فيا للصلوة وصح استخلاف
المسبوق فان تمت صلوة المذكرين فهم يجلسون ويصبرون حتى يفرغ
المسبوق من صلوته فاذا سلموا معه وجاز له اذا اتم صلوة الركعة
ان يقدم مدركا للسلام مع القوم فان احدث بعد ان يستخلف
المذكر بنفسه صلوته لا صلوة المذكرين وان لم يستخلف بنفسه
صلواتهم ايضا وتفسد صلوة المسبوق بمحدث امامه عمدا قبل السلام

وكذا ان تكلم او خرج من مسجده وكذا صلوة المقتدين خلفه واللا
ولو احدث في ركوعه او سجوده ثم ربي نعيدها ومن تذكر
في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة فلنخط من ركوعه بلا رفع او رفع
من سجوده فسجد ها عادهما ندبا.

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يبطل الصلوة التكلم عامدا عالما ان لم يظن انه اتم الصلوة ولو
بعد التشهد قبل السلام والتسليم عامدا عالما على انسان حاضر
او رده بنية التحية والمصافحة باليدين والضحك بخروج الصوت والقهقهة
والتشتميت عامدا عالما والقراءة بقصد التفهيم والجواب والتلفظ بحرف
الاجاب بقصد الاجابة ولو بالعربية ومن غيرها مطلقا والاكل
والشرب عالما عامدا والضغ والانتقال الى الصلوة الاخرى العمل
الكثير غير ما ثبت جوازه بالسنة والتقبيل والمس بشهوة والسجدة
على نجس عالما عامدا او وضع اليدين والركبتين عليه وكشف العورة
ان لم يسترها على الفور والاقعاء على ذالهما ونحو ذلك الصد عن
القبلة عالما عامدا من غير عذر والخروج من المسجد بظن المحدث
والارتداد والموت وفعل ما يوجب الوضوء او الغسل ترك ركن عالما
عامدا ورفع الرأس قبل رفع الإمام مع عدم العود ومدا الهنزة في
التكبير والزلة في القراءة المفسدة للمعنى والموجبة للكفر او اهما اللفظ
او تغييره من غير عذر او تبديله بمرادف لم يرد في القرآن او خطأ في

الأعراب مغير للمعنى أو موجب للكفر ومرار الحمار أو الكلب لا سوا
 أو الأمارة إذا لم تكن سترة ولبس ثوب فيه تماثيل لا التكلم ناسيا أو
 نائما أو جاهلا أو غططا أو مكرها وكذلك التسليم والتكلم بظن أنه
 اتتم الصلوة وري السلام بإشارة اليد والمصافحة بيد واحد التسليم
 على النبي صلى الله عليه وسلم أو على جبريل وميكال وإنسان غائب
 والتفخيم لعذرا أو غرض وتحسين الصوت وتصفية الخبيث والدعاء من
 أى نوع كان والأمين ولو لوجع أو مصيبة بظهور أو حرف أو غيره و
 البكاء من خشية الله أو بذكر الجنة والنار ولو بارتفاع صوت والتسميم
 والكشر والتشميت ناسيا أو جاهلا والتأمين بعد التسميت الاسترجاع
 بسمع خبر سوء وقصد القراءة مع التفهيم وقوله جل جلاله
 بسماع اسم الله أو صل عليه بسماع اسم النبي صلى الله عليه وسلم
 أو صدق الله ورسوله واللعن على الشيطان بسماع اسمه والحوقلة
 والتعوز لدفع الوسوسة قوله بسم الله عند سقوط شئ أو أمين
 حين الدعاء لأحدا وعليه والتقدم والتأخر مع بقاء الاستقبال
 وعدم الخروج من الصفوف أو المسجد والتوسيع لمن دخل فرجة
 الصف والفتح على أمه أو غيره وقوله لا اله إلا الله في جواب من
 قال مع الله اله غيره وقوله نعم أو بلى من غير قصد الإجابة وأكل
 ما بقي بين الإنسان دون الحصاة وأتباعه وأتباع ما بقيت من
 الخلاوة بعد كل السكر والإكل الشر ناسيا أو جاهلا ونية الإقتل

للمنفرد أو عكسه لوجه شرع في تكرار النية بالقلب القراءة من مصحف
 ولو حمله باليد واليد من أو قلب وراقه وكذلك من جدار منقوش
 عليه وكذلك الفتح من المصحف وحمل الطفل الصغير ووضع عند
 الركوع والسجود والقيام والركوع على المنبر والنزول قهقري للسجدة
 والمشى لفتح الباب إذا لم يكن في البيت من يفتحه وقتل الحية والعقرب
 بضربة أو ضربتين فصاعدا والمشى أخذ العصا ونحوه لأجله ورفع
 اليد في غير ما ورد فيه الرفع وطرد نجاسة لا يقدر على إزالة التهان
 غير أن يجلس أو يركب منه والصلوة على نجس لم يظهر عليه لونه وريحه
 وبلته وتحويل الوجه فقط ووضع على ظهر الدابة أو السرير أو الكرسي
 أو العجلة أو رفعه عن محله مع بقاء الاستقبال والرمى بحجر كان
 عنده أو حملا من الأرض وحمل المبرقة بيد واحد والبصاق فيه
 والتفكر لأموال الدين أو الدنيا أو عرض الوسوسة وحمل الساعة أو
 القلنسوة أو النظارة من غير عمل كثير وكوة عجبته بثوبه وبذنه
 وتلبس المحصى إلا للسجود مرة وفرقة الأصابع وتشبيكها والتخصير
 والإلتفات بتحويل الوجه والحك من غير ضرورة والصلوة في ثياب
 بذلة أن وجد غيرها وكون العائق مكشوف ما عليه شئ وقيل
 أنه مفسد وأخذ درهم ونحوه في فيه من غير منعه للقراءة وصلوته
 حاسرا رأسه من كسل وأفتراش الأذن العين في السجود وصلوته إلى
 وجه إنسان أو امرأة يرى وجهه فيه لأخلف ظهر الرجل والمرأة و

عقص شعره وكف ثوبه وسدله والتأوب وتخفيض عينيه إلا
لأجل الخشوع وقيام الإمام لا سجوده في الطاق والترجع من غير
عذر وانفرد الإمام على محل ارتفاع من ذراع لأعكسه وكون التماثيل
فوق راسه أو بين يديه أو بجذائه أو خلفه أو محل سجوده لا كونها
تحت قدميه أو كونها صغيرة أو مقطوعة الرأس أو مقطوعة الأجزاء
التي لا يعيش الحيوان بدونها أو مسترة بثوب وهيمان وعدا إلى
والسور والتسبيح إلا بالقلب ونحوه لا نامل ولا تتركه الصلوة إلى مصحف
أو سيف معلق والاولى أن لا يصلى إلى شمع أو سراج أو نار توقد
بل يتخير عنها إلى يمين أو شمال ولا تجوز الصلوة مع مدافعة إلا
فصل لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بالفرج في غير
معد ويجوز أن بالصحن إذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ
سائر ويكره غلق باب المسجد وزخرفته والنقش بآاء أحد النقيدين
وانشاد الضالة فيه ويحرم الوطئ فيه والبول والتغوط والقاء والتجاسأ
والقاذورات ومنع أحد من الصلوة فيه ومن أكل بطلا أو كراثا أو
ثوما أو شيئا أخر ذراعة كرهية أو شربا لدرخان فلا يدخل فيه
حتى يزيل ريمها عن فمه ولا لباس بالأكمل والشرب والزواج والنو
وانشاد الشعر الحسن فيه -

باب صلوة الوتر والنوافل

أكثر لطوع الكسوف فالاستسقاء فالتراديج فالوتر وأقله ركعة

وأكثره مع صلوة الليل إحدى عشر ركعة يسلم من كل اثنتين بوتر
بركعة وإن صلاها كلها بسلام واحد ولم يجلس إلا في الأخيرة جاز
ولو أوتر بثلاث فیسلم مرتين أو لا يجلس بعد الثانية بل يسردها
سدا ثم يسلم أما الوتر بثلاث ركعات صغ تشهدين وسلام واحد
فمنهي عنه والقنوت فيه وكذا في المكتوبات عند النوازل مشروع
وليس بسنة مستمرة والاولى أن قنتان يقنت في الركعة الأخيرة
بعد الركوع فلا يلزم من تركه سجدة السهو وأفضل الرواتب سنة الفجر
ثم سنة الظهر والعشاء ثم سنة العصر وركعتان قبل المغرب هي أربع
قبل الظهر وركعتان وأربع بعده وركعتان أو أربع قبل العصر وركعتان بعد
المغرب وركعتان قبله ايضاً وركعتان أو أربع أو ست بعد العشاء وركعتان
قبل الفجر المؤكدة منها ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان
بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر أو كذا المؤكدة
ركعتان قبل الفجر وبين قبل الجمعة وركعتان وبعدها ركعتان أو أربع و
فيل أربع قبلها وأربع بعدها ولم تثبت أربع قبل العشاء وليس
الاضطجاع على جنب الأيمن بعد ركعتي الفجر وتخفيف القراءة فيهما وليس
قضاء الرواتب والوتر ولا يصلى المسافر الرواتب مواظبة غير الوتر و
سنة الفجر وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام وقيل بالعكس
ولوتنكر في صلوة الفجر أنه لم يصل الوتر فلا تقسده صلوته ولا يلزم
النفل بالشروع ولا يصلى بعد صلوة مثلها فالقضاء العمري بدعة

أحد ثهما البطالون وكذلك صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة ويجوز
يتنفل ويوتر قاعدا مع قدرة القيام ابتداء وبناء أو راكبا إلى جهة
توجهت دابته وبني بنزوله وبعبكسه .

فصل فيمن قيام رمضان فرادى وجماعة أو زاعا وعلى إمام
واحد ولا يتعين له عدد معين والأولى أن يصلي إحدى عشرة
ركعة مع الوتر وكذلك قيام الليل وافتتاحه بركعتين خفيفتين و
هو على ثمانية أنواع وكلها كافية مطابقة للسنة واستحبوا ختم
القرآن في التراويح مرة واحدة والجلوس بعد كل ترويحة بقدرها
باب أدراك الفريضة

من كان في أثناء صلاة مكتوبة ثم أقيمت دخل مع القوم على ما كان
عليه فإذا انقضت صلواته يسلم أو يبقى جالسا في تشهد ويسلم مع
الإمام ومن دخل مسجدا قدامه فيه يكره له الخروج حتى يصلي إلا
لحاجة أو انتظام جماعة أخرى من أدرك الأذان في المسجد لكنه
قد صلى تلك الصلاة فإن أقيمت الصلاة يدخل في الجماعة ولو كانت
صلاة العصر والفجر ولو أراد الخروج قبل الإقامة يكره وقيل لا ولا يجوز
الشروع في أي صلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة ولو كان في أثناء فرض
غير ذات الوقت أو سنة وأقيمت الصلاة فإن خشى فوت الركعة
الأولى خرج منها ودخل مع القوم والأثر ثم دخل ويجوز له
قضاء السنة التي قبل الظهر بعد صلاة العصر من أدرك ركعة من

الصلاة فقد أدركها وقيل يدرك فضل الجماعة من أدرك الإمام
قبلا أن يسلم ويتطوع قبل الفرض أن امن فوت الوقت والإلا ومن أدرك
إمامه راكعا فكبر ودخل في الصلاة لم يدرك الركعة لفوات الفاتحة
باب قضاء الفوائت

يجب الترتيب بين الفوائت ونريد بتقديم الفاتحة على ذات الوقت
فصح فخر من تذكر أنه لم يصل العشاء والوتر ولا يجب في الصلوات
المقتضية التي تركها عمدا أو آخرها بعد زوال العذر ولو شرع في
الفاتحة فبان ضيق وقت الحاضرة فطعمها أو قلبها نفلا وسلم من شفع
أن اتسع الوقت وتسجد الجماعة للفاتحة والأذان والإقامة فإن كثرت
الفوائت يؤذن للأولى منهما ويقوم للكل من ترك الصلاة متعمدا
كفروهل يجب عليه القضاء أم لا فيه قولان وتجب عليه التوبة
بالإتفاق فإن لم يتركها يجب قتله ولا قضاء على حر بني سلم في دار
الحرب لم يعرف الصلاة ولا على المرتد إذا أسلم ما فاتهما منهن
الجهل والارتداد

باب سجود السهو

يجب يستحب قبل السلام أو بعده ما لم يفش الفصل سجدتان
يكبر للهوى الرفع فيها فإن فعلهما قبل السلام فلا تحريم ولا تشهد
بعدهما وإن فعلهما بعده شرع لهما ذلك فمن سهوا عن فعل سنون
أو زاد فيه ما ليس بمشروع فيه أو فعل منه شيئا أو مكروها يستحب له

السجود وان فعل مراعه مبطل للصلاة سهوا يجب ومن ترك
ركعة او ركنا سهوا تدارك وسجد بعد السلام وان شك في عدد
الركعات اول مرة استأنف والا تحرم والا بنى على الاقل يسجد
بعد السلام ولو شك في ركن تحرم الصواب فان لم يأت بنظيره من
الاخرى عاد له والا فليات بركعة في آخر صلوته ويسجد قبل السلام
ولو قام ساهيا للتشهد الا وسط عاد اليه ان لم يتجاو وزجد الركوع
ولا يسجد الا مضى لم يعد ويسجد للسهو قبل السلام ولو سجد
بعده جاز فان عاد بعد التجاوز عاد لما بالتحريم بطلت صلوته
الا لو سجد للسهو ولو قام الى خامسة فتى تذكر عاد ولو كان
قد قى بها بالسجود سواء تشهد بعد الرابعة ام لا ولا يضم اليها
سادسة ولا يتابعه الموت قبل يسلم ويفارق يبقى جالس يسلم منه
واذا انتظره سجد معه للسهو واذا سجد الا اماما تابعه الموت ولا
يسجد الموت يسلم نفسه والمسبوق يوافق ويتابع الامام اذا سجد
قبل السلام ويسجد في آخر صلاة نفسه ثانيا مرة ولو سها المسبوق
بعد مفارقة الامام فيسجد كالمفرد ولو سلم الامام وتبعه المسبوق
فعلية سجود السهو في آخر صلاة نفسه ومن سلم عاما فقد انقضت
صلوته فان سجد بعده لا يقتدى بالداخل به ولو سلم سهوا يصح
اقتدائه وان تعدد السهو فلا يسجد الا سجدتين ولو سها في
الفرض والنفل فسجد بعد السلام فلا يبني عليه شفعا اخر ولو سلم

في الرابعة او الثلاثية بعد الركعتين ساهيا ثم ولا يضرب التحول عن القبلة
او الكلام او السلام ناسيا ويسجد بعد السلام ولو سها في سجدة السهو
فيسجد سجدتين اخريين للسهو والسهو وهكذا اهل حرا

باب صلاة المريض

ان تعذر عليه القيام ولو مستندا ولو باجرة مقدرة واشق عليه
صلى قاعدا يركع ويسجد وموميا ان تعذر او جعل سجوده اخفض ولا
يرفع الى جهة شيئا يسجد عليه فان فعل وهو يخفض راسه صبح
والا الا فان تعذر القعود واشق عليه صلى على جنبه الا يمين مستقبل
القبلة فان تعذر الاضطجاع على الشق الا يمين او شق عليه صلى -
مستلقيا ورجلاه الى القبلة ومن عجز عما تقدم اخبر عنه ولا يؤتى بعينه
وقلبه وحاجبيه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام صلى قائما او مائلا
ولو مرض في صلوته يتم بما قدر ولو صلى على حالة ثم قدر على احسن
منها اتمها على قدر عليه وللمتطوع ان يستند الى شئ لو بدلا عن
واعياء ولو صلى في ذلك جارا وعجلة دخانية او مركب هو ائى قاعدا بدلا
عذر صرح من انعم عليه او جن ودام ذلك حتى انقضى الوقت او بقي الا
يسع ركعة سقطت عنه تلك الصلاة ومن كان بالماء والطين ولا يملكه
الخروج يومى كالمصلوب المربوط ويسجد الغريق على بطن الماء ان امكن
والا فيومى لو كان تحت المريض ثياب نجسة وكلما بسط شئ نجس من
ساعته صلى على حاله وكذلك اذا كان مجر وحاو حجاز تلوث به الثياب

باب سجود التلاوة

تسبب خمس عشرة آية منها سجدة ص وفي الحج سجدتان على نالهما تلاوة
مشروعة وعلى ستمها اذا سجد القارئ السامع مخير والمقتدى
يسجد بسجود امامه وان لم يسمعها ولو قرأها غير الامام فلا يسجد
الامام ولا الموتر ولا المنفرد وكذلك اذا قرأ المقتدى لا تقتضي
الصلواتية خارجها ولو كرر آية السجدة في مجلسين سجد لكل
منها عقب سببه وكذلك لو كرر في ركعة فان لم يسجد للاولى
كفته سجدة واحدة ولو كرر الف مرة وتسمب الطهارة لها وتجوز على
غير وضوء ويكبر للهوى بلا رفع ليدية ولا تشهد ولا سلام ويكره
ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة لآعكسه -

باب صلاة المسافر

من قصد موينا يسقط عنه الحضور للجمعة او يسمى التوجه اليه في
العرف سفر وجاوز عمران البلد فالأفضل له قصر الرباعية وان صلى
اربعا جزأته ولو نسي القعود في الثانية يسجد للسهمودان تركه عامدا
يبطل صلوته نداء حتى يدخل وطنه او ينوي إقامة أكثر من أربعة
ايام او عشرين يوما فان كان مترددا يقصر الى عشرين يوما وقيل ابدا
ولو اقام سنين وتصح اقتداء المسافر بالمقيم ولو بعد الوقت وكذلك
في عكسه ويبطل لوطن الاصلى بمثله لا السفر ووطن الإقامة بمثله

والسفر والاصلى فائتة السفر في الحضر تقتضي ربعا كفاية الحضر تقتضي
في السفر ركعتين ولو نوى الإقامة في أثناء الصلوة يتم والعاصي المتذرة
كفدهما لا الهائمه والتائه ويعتبرنية الإقامة والسفر من الاصل دون
التبع اي المرأة والعبد والمجندي والعبدة بالسافة لا للظوى فلو قطع
مسافة يوم في ساعة بالركب لدخاني والهوائى يقصر وين له الجمع
بين الصلوتين تقدما او تاخيرا وترك الرواتب الا سنة الفجر والوتر -

باب الجمعة

تصح في كل موضع تصح فيه سائر الصلوات ولا يشترط لادائها المصر
والسلطان او نائبه واذنها ولادار الاسلام ولا اربعون رجلا ووقتها
من حين ارتفاع الشمس قدر ررح الى ان تمام وقت الظهر فاذا خرج الوقت
قيل ان يدرك منها ركعة اتموها ظهر او كل من اقتدى فيهما قبل التسليم
ادركها الا من اقتدى في سجدة السهو ويشترط لصحتها خطبتان -
قبلها المشتملتان على ذكر وتذكير المصدرتان بحمد الله ثم الشهادتين
ولوجوبها الجماعة واقلمها امام ومقتدى الذكورة والحرية والصحة
والإقامة ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها اثم ولم تجزئه عن فرضه
فتصير نفلا ويلزمه الحضور لهما فان لم يدركهما صلى الظهر للعذر ولو
اذا صلوا الظهر في المصر ونحوه بجماعة فلا تكره ونيدب لهم اخفاؤها
واذا جلس الامام على المنبر فلا صلاة غير تحية المسجد ولا كلام وبإباح
الكلام اذا سكث ادعوا واذا قرأ صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلى على النبي

صلى الله عليه وآله وسلم سرا ويجب السجود ترك البيع بالإذان الأول
وهو عند جلوس الإمام على المنبر فإذا جلس على المنبر أذن بين يديه و
أقيم بعد تمام الخطبة والافضل ان يقرأ فيها في الركعة الأولى بالجمعة
أو بالأعلى في الثانية بالمنافقين والغاشية وفي صلوة الفجر يومها
تغزيل السجدة والدمر ولو شرع الإمام في صلوة الجمعة ثم نفر للقدري
قبل ان يصلي كعة فيتمها ظهر -

باب العيدين

تسن صلوتها سنة مؤكدة لمن تجب عليه الجمعة وهي الجمعة إلا ان
الخطبة سنة فيها بعد الصلوة فمن شاء يجلس يسمعها ومن شاء يروح
بعد الصلوة وتسن فيها خطبتان يفتتحهما بالحمد لله لا بالتكبير و
يكثره اثنا عشر مرة وينبغي دائما خارج البلد في المصلح لو صلى في مسجد البلد
جاز وقيل يجوز لضعفة الناس وبعد رندب في الفطرا كل تمرات
والغسل والتجمل باحسن ثيابه والتطيب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة
ثم التوجه الى المصلح ما شيا مكبرا جهرا في الطريق غير متنفل قبلها ولا بعد
فيجلس مكبرا الى خرج الإمام ثم يصلي معه بلا اذان ولا اقامة ركعتين
يكبر في الأولى سبعاً بعد تكبير التخرية ودعاء الاستفتاح قبل التعوذ
يسكت بين كل تكبيرتين سكتة يسيرة يرفع يديه مع كل تكبيرة و
يرسلها ثم يضع يمينه على شماله ويقرأ الفاتحة وسورة فات والأعلى
جهرا ثم يركع ويسجد فاذا قام من السجود كبر خمسا متواليه ثم يتعوذ و

ويقرأ الفاتحة وسورة القم والغاشية فان شئنا كبرية يسجد للسهو
ويخطب بعد ما خطبتين يعلم فيها احكام صدقة الفطر ويأمر بالمعروف
وينهى عن المنكر الذي شاع بين الناس في هذه السنة وتؤخر بعد
الى الزوال من الغد وبعد تغوت فيقضيهما ولو نسيهما او نام عنهما فيؤديا
اذا ذكرها وتكون اداء لا قضاء ووقتهما من حين ارتفاع الشمس قد
روح الى الزوال والاضحى كالفطر الا ان السنة فيه ان لا ياكل حتى يرجع
من الصلوة ياكل من اضميتها ويستحب التعجيل فيه كالتأخير في الفطر
اكثر التكبير والتهيل من يوم عرفة الى اخرها ما التثريق من غير
تعيين الوقت قبل الصلوات وبعد ما ويبين في خطبتهما احكام الصلاة
ويحظ النساء ويا مرهن بالصدقة والزكاة لان المستحب خراج
النساء في العيدين حتى ذوات الغدور والعواتق والحيض غير ان الحيض
لا يصلين بل يشهدن الخير ودعوة المسلمين والتعريف ليس بشئ
وكره المصافحة والمعانقة بعد صلواتي العيدين وكذا بعد كل صلوة
وتصح خلف مريض ومساقر ومعد ولا خلف امرأة ولو خطب على الرحلة
او على مكان مرتفع في المصلح ودكان او منبر مبني جازا ما اخرج المنبر
لهافدعة مروانية

باب الكسوة والخسوة

يسن لهما ركعتان بلا خطبة واذان واقامة ولا لباس ببدء الناس ان
اجتمعوا للصلوة ووقتهما من ابتداءها الى الصفاء والابخل والجماعة فيهم

ليست بشرط ولا تقضى ان فاتت يقرأ في الركعة الاولى الفاتحة جهرا
وكذلك سورة طوية ثم يركع ركوعا طويلا ثم يركع ركوعا طويلا
ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة مرة ثانية بالجهر وكذلك سورة طوية
اقصر من الاولى ثم يركع ركوعا طويلا دون الركوع الاولى ثم يركع ركوعا طويلا
ويحمد ثم يصلي الركعة الثانية كالاولى ثم يمشي ويسلم فان فرغ
قبلا لا تجزأ فيذكر الله ويدعو ويجوز ان يأتي في كل ركعة منها ثلاثا
ركوعات او اربعا او خمسا ولا يزيد على الخمس لاقتران الصلوة للظلمة
او الرمي او الصاعقة او الثلج او المطر او الطاعون او الوباء او النار
تشرع للزلزلة الدائمة ركعتان مع ست ركوعات واربع سجعات.

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الجذب او القحط او غوص الماء العيون والانهيار والاباء
فاذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس وامرهم بالتوبة والاستغفار
ثم يصلي ركعتين يكبر فيهما كتكبيرات العيد ويدعو بعبد الله النبي
صلى الله عليه وسلم رافعا يديه ظهورهما نحو السماء ويجوز فيها
ان يخطب قبل الصلوة او بعد ها ويتوسل باهل الصلاح والتقوى
ثم يستقبل القبلة ويحول رداءه ولو اقتصر على الاستغفار والدعاء
جاز فان لم ينزل المطر عاد ثانيا وثالثا الى ان يسقون ويتعبد الاطفال
عن الامهات لم يثبت

باب صلاة الخوف

ان اشتد الخوف من عدو او سبع وقف الامام طائفة بازاء العدو
وصلى بطائفة ركعة ثم بطائفة اخرى ركعة اخرى هي رويت على
ست عشر اوسبع عشرة انواع عن النبي صلى الله عليه وسلم يختار
الامام اي نوع منها يناسب المحل المقام ولا رابعة في الخوف وفي
الثلاثية يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولا تقصد بالقتال
والضرب الطعن والرمي اذا اشتد الخوف والتهم القتال صلوا مشاة و
ركبا نافرادي ولو الى غير القبلة ولو بالايام

باب الجنائز

بين توجيه المحتضر القبلة على جنبه الايمن فان لم يسترجع
الاستلقاء وقدماه الى القبلة فان مات غمض عيناه وسرعورته
ويلف الغاسل على يده خرقة فينجيها بها ويغسل مابه من نجاسة
بماء مغلى بالسك والافيا الماء القراح ويمسح البطن حتى يخرج ما فيه من
النجاسة ولا يدخل الماء في فيه وانفه ثم يأخذ خرقة اخرى فيمسح
بها اسنانه ومنخربيه وينظفهما ثم يغسل شقه الايمن ثم شقه
الايسر بالدلك ثم يفيض الماء على جميع بدنه ويكره الاقتصار في
غسله على مرة وتجاوز الزيادة الى سبع مرات فصاعدا فان خرج شيء من
بطنه بعد الغسل لا يجب عادة الغسل بل يغسل المحل ويوضأ وان
خرج بعد تكفينه لم يوضأ ثم تيسط اللفائف الثلاث بعضها على بعض
ويستحب تجهيزها وتبخيرها ويجعل الظاهرة احسنها واطولها واعرضها

ويوضع عليها مستلقيا ثم يرد طرف اللقافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ثم طرفه الأيمن على شقه الأيسر ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك ويجعل أكثر الفاضل عند ملسه ثم تعقد وتحمل إذا وضع في القبر وتكفن إلا نثى في خمسة أثواب بيض من قطن إذا روجار وتميشت لفانتين ويجوز كفن الصبي السقط في ثوب واحد وكذا كفن غيرهما عند الضرورة.

فصل الصلوة على الميت فرض كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته ولو بتيمة من النية والتكليف واستقبال القبلة وستر العورة واجتناب النجاسة وحضور الميت إن كان بالبلد الذي يصلى فيه أو حضور قبره وإلا فتصح الصلوة عليه غائبا واسلام المصلى وطهارته واركائها القيام والتكبيرات وأقلها أربعة وقراءة الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت والسلام والترتيب فنتعين القراءة في الأولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية والدعاء للميت في الثالثة وقيل لا فتعين الدعاء في الثالثة بل يجوز بعد كل تكبيرة ويقوم الإمام عند رأس الرجل ووسط المرأة ويكون الرأس على يمين الإمام فإن عكس جاز مع كراهة ويكفي نية الصلوة على الميت الحاضر ولا تشترط معرفة كونه ذكرا أو أنثى وقيل لا بد منها إلا في الضمائر ثم يكبر ويرفع يديه ويضع يمينه على شماله ويتعوذ ويجلس ولا يستفتح ويقرأ الفاتحة والسورة أو الفاتحة فقط جهرا

أو سائر تكبير ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلى في التشهد ثم يكبر ويدعو للميت ولا تحديد فيه ويسن أن يقرأ الدعاء المأثور ثم يكبر الرابعة ويقف بعد ما قليلا ويجوز أن يدعو بعد ما أيضا ثم يسلم تسليمة واحدة ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى ولا تشترط فيها الجماعة ويجوز أن تصلى عليه طائفة بعد طائفة ولو لمرة واحدة وان يصلى عليه مرات ولو بعد دفنه من غير تعيين المدة ولا بأس لو صلى عليه في المسجد ومن استعمل وسقط لأربعة أشهر فصاعداً صلى عليه كصبي صبي مع أحد يديه إلا أن يسلم أحدهما أو هو أو لم يسل أحدهما معه ولا يصلى على الخائن الغالك قاتل نفسه ويصلى على الملك الظالم وعلى العصاة وأهل البدعات من المسلمين ولا يفضل مسلم كافرا ولا يكفنه ولا يصلى عليه ولو كان قريبا بل يواريه بولم يكن هناك كافر يواريه والمرتب يلقي في حفرة كالكلب.

فصل حمل الميت ودفنه فرض كفاية ويؤخذ سريره بقوائمه الأربع أو يحمله اثنان يضعه السابق على أصل عنقه والثاني على صدره ويجعل به بلا خبب وجلس قبل وضعه ومشى قد أمها أو خلفها ويكره الركوب إلا الحاجة فإن ركب مشى خلفها والقرب منها ويستحب لقيام لها إذا جاءت أو مرت به وهو جالس يكره رفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن والأشعار وكلمة الشهادة واتباعها بناو شق الجيوب والدعاء بالويل والثبور والصياح والنياحة وحمق القبر

ويوسع والحمد والى لباس بالضرع ويكره الدفن في التابوت اذ خال
المكتوب في القبر ووضع الفراش والمخدة بل يضع حجرا او لبنة تحت
رأسه حتى يبقى وجهه مستقبلا للكعبة ويجبان يستقبل به القبلة
على جنبه الايمن ويدخل عن موخر القبر اى يسيل سلا من قبل رجل
القبر وقيل من قبل القبلة ويقول مدخله بسم الله وعلى يد رسول
الله ونخل لعقده وكل من حضر يمشي والتراب عليه ثلثا من قبل رأسه
باليد ثم يمال ويضع المذبح بقراءة سورة الاخلاص لا اصل له ^{البراءة} يختلفوا
في التلقين وسن رش القبر بالماء ورفعه قدر شبر ووضع صخرة عليه
ويكره التعليق فوق شبر وبناءه باجر وجرو ل بن ونشيد وتطيبه
وزخرفته والتسقيف البناء عليه وتطلية الصندل والقاء الورود
والرياحين عليه وتزيقه وتجصيصه وتبخيره وتقبيله والطواف به
والالتكاء والوطى والجلوس والكتابة عليه وتعليق العرائض به وترجيحه
افضل من تسنيمه ويجرم اتخاذ مسجد وتسريح السرج عليه.

فصل تسن التعزية الى ثلثة ايام ولا لباس بالبكاء من غير
رفع الصوت ويستحب هذه الطعام لاهل الميت اما الاجتماع لقراءة
القرآن في ليوم الثالث وتقسيم الحلوات والقاء الرءاء على القبر وكذلك
الاجتماع في ليوم العاشر والاربعين والسنة مما لا اصل له والزيارة
مشروعة للرجال النساء وقيل تكرة للنساء ويكره سب الاموات.

باب الشهيد

من قتله اهل الحرب البغي قطاع الطريق او وجد في معركة وبه اثر الجرح
او قتل ظلما فهو شهيد لا ينسل لا يكتف لا يصلى عليه ويدفن بديه
وثيابه وقيل يصلى عليه وان قتل هو جنبا وقتل وهو حايض فيلزم
النسل من نصل العد وفي المعركة فالصاحب نفسه فهو شهيد وينسل
من قتل في جدل وقصاص.

فصل لا يجوز اداء الفرائض اخلالكعبة وقيل يجوز ويجوز اداء
النوافل بالاتفاق ولرحلوا حولها وبعضهم اقرب اليها من امامه تصح
صلوته ان لم يكن في جانبه وان في جانبه فلا.

كتاب الزكاة

هي كن من اركان الدين وتجب في الاموال التي ياتي ذكرها اذا كان المالك
مكلفا حرا فلا تجب في مال اليتيم وسببها ملك نصاب حولى فارغ
عن الدين والحاجة الاصلية نام ولو تقديرا وشرطا لادائها ثمانية مقارن
للاداء او لغزل ما وجب لا تسقط بتصدق لمال كله وقيل تسقط.

فصل اموال الزكاة الذهب والفضة والخملة والشعير والذرة
من الحب والتمر والزبيب من الفواكه والعسل والابل والبقر والغنم والخيول
والصان ولا شئ فيما عدلها ولو كانت للتجارة وقيل تجب فيها اذا كانت
للتجارة اما في ثياب البدن واثاث المنزل ودر السكنى وكتب العلم لاهل
الالات المحترفين والاموال المفقودة والساقطة والمقصوبة التي لا بينة
عليها والدين فونة التي شئ محلها فلا تجب بالاتفاق والاصح انه لا زكاة

في المستغلات كالدر والارض التي يكرهها ربها والخيل والبغال
والحمير والافعال والظباء وحمر الوحش والعبيد الاماء وان كانت للتجارة
واخذت لفوا في وجوبها ان لم يكن هناك امام والصحيح وجوبها على كل فرد
كالصلوة ويجوز تعجيلها قبل ان تحل ولا يجوز التراخي عند مطالبة الامام
او نائبه -

فصل تجب الزكاة في الابل والبقر والغنم من السوائم لا غير
الجاموس كالبقرة والضأن كالمغرة ثلاثة شروط احدها ان تكون للدر
والنسل لا للعمل كالحرث والنضح ثانيها ان تسوم اكثر الحول فلا تجب
في العلوفة ثالثها النصاب فلو نقص واحد منه لم تجب الاشئ في الاوقات
وسوائهم الوقف والعمى العرج وما كان من خليطين في تراجمان بالسوية
فصل اقل نصاب الابل خمس نفية شاة ثمر في كل خمس شاة فاذا
بلغت خمسا وعشرين نفية ابنة مخاض وابن لبون وفي ست وثلاثين
ابنة لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي
ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين
فاذا زادت ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة واليخت

كالعرب ولو وجب مسن ولم توجد دفع اعلى منهما واخذ الفضل او دونها
ورب الفضل مثلا وجب عليه جذعة وليس عنده فيؤخذ الحقة وشاتان
او عشرين درهما ومن وجب عليه حقة وليس عنده فيؤخذ الجذعة
وترو عليه شاتان او عشرين درهما ويؤخذ الوسط ولا تجزئ ذكور الابل

الا بالقيمة والمستفاد في اثناء الحول لا يضم الى جنسه فلا تجب الزكاة
الا بعد مرور الحول على النصاب الكامل ولو اخذ الخراج والعشر والزكاة
بنائة لم يؤخذ اخرى -

فصل يجب في ثلاثين من البقر تبع او تبعية وفي اربعين مسنة
ثم كذلك ويجب في اربعين من الغنم شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت
واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه
الى ثلاث مائة فاذا زادت واحدة ففيها اربع شياه ثمر في كل مائة شاة
والمالك مخير بين الذكر والانثى في البقر والغنم غير انه لا يؤخذ منه
الذكر جبراد ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
او لاجل الزيادة في الصدقة -

فصل نصاب الذهب عشرون دينارا اي عشرون مثقالا و
نصاب الفضة مائتا درهما كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل فاذا
حال على احدهما الحول القمري وجب ربع العشر لاشئ فيما دون ذلك و
لا يضم احدهما الى الاخر تكميدا للنصاب والمعتبر وزنهما لا قيمتهما
ولا تجب في الحلق التبر للكر والذى يريد امله صلاحه ولبسه و
قيل تجب هو الرأج بالدليل ولا شئ في غيرهما من الجواهر والعروض
ولو كانت للتجارة وقيل تجب كما تقدم ولكن لا يؤخذ من المسلمين
الا ربع العشر غالب الفضة والذهب فضة وذهب فان غلب الفضة
لا تجب الا اذا كان الخالص فيه ما يبلغ النصاب اختلف في الفضة المساوي

ولا تجب في المال الحرام ولا تؤدى منه.

باب زكاة النبات

يجب لعشر في الخطة والشعير والذرة والتمر والزبيب ما كان يسقى بالسانية ففيه نصف العشر نصابها خمسة أوسق وهذا للمسلمين ولا شيء فيما عدا ذلك من الحبوب الثمار ويجب في الغسل العشر على الأمان أن يرد صدقات أغنياء كل محل في فقرائهم ومن منعها مع مطالبة الإمام تؤخذ منه جبراً ويؤخذ شرطه ما له تعزيراً وفي تركها الخمس من قليل وكثيره وتقدير خراج النبات من الكفار ومن أموالهم التجارة مفوض إلى رأي الإمام

باب المصارف

هي ثمانية الفقير والمسكين العامل المكاتب المديون ومنقطع القزاة أو طالب علم أو حاج بيت الله وابن السبيل والمولفة فلو بهم قد دفع إلى كلهم أن وجدوا وإلا إلى الأصناف الموجودة وبما صرّفها إلى نصف واحد وتحرم على بني هاشم ومواليهم وعلى الأغنياء والإقوياء المكتسبين ولا تدفع إلى ذي حرج إلا للتأليف

باب صدقة الفطر

هو صاع من القوت المعتاد عن كل فرد واجبة بالفطر من رمضان بأول ليلة العيد على كل مسلم خروم كاتب ذكر وإنثى كبيراً وصغيراً ولوتياً يبيد ما يفضل من قوته وقوت عياله يوم العيد وليسته بعد ما يحتاجه

من مسكن وخادم ودابة وثياب كتب علم يوم العيد ويجوز تقديماً يوماً ويومين ولا يجوز إداؤها إلى كافر ولا إخراج القيمة إلا عند تعذر الدين

كتاب الصوم

هو ترك الأكل والشرب الجماع من الصبح الصادق إلى الغروب مع النية من أهله وصوم رمضان ركن من أركان الإسلام ولا يصح الإبنية بعد غروب الشمس إلى ما قبل الفجر في صوم النفل تكفي النية ونية مطلق الصوم إلى قبل الزوال والقيام في السحر وتناول الطعام والشراب من دون عادة له نية ولو نوى في رمضان مطلق الصوم والنفل واجباً أخر صبح ويكون من رمضان لا غير ولا بد من التعيين في صوم النذر فلا يصح بنية واجب آخر ولا يصام يوم الشك وقيل يصوم احتياطاً بنية أنه من رمضان ولا يستقبل رمضان بصوم يوم أو يومين إلا من كان يصومه من قبل ومن رأى هلال رمضان رد قوله صام وإن فطره فني فقط ويثبت بشهادة مسلم مكلف عدل ولو كان عبداً وإنثى

ستفاسة الخبر ولا يقبل للفطر وليقية الشهور إلا شهادة عدلين بلفظ الشهادة ولا عبرة باختلاف المطالع وقيل يعتبرا إذا كانت المسافة قدر شهر ولا يجب الصوم على سكان عرض تسعين

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
أن كل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً أو مكرهاً أو اختلماً وانزل بنظر

او تفكر او ادهن او ذاق شيئا ثم نجبه او مضغه من غير دخول في
جوف او احتجم او اكتمل او قبل او دخل حلقه غبارا و ذبابا هو ذا كر
لصومه او اكل ما بين اسنانه اقل من الحصاة او قاء ولو ملاء الفم او
فاخشا او دخل الريق او النخامة في الجوف ولو باختياره او جمع الريق في
الفم ثم ابتلعه او قطر في الاذن او الاحليل والآنف ولم يصل الى جوفه
او دماغه او دوى الجائفة ولم يصل الدواء الى جوفه او خرج منه المذي
بتقبيل ولسل واستمنا او مباشرة او سبق ماء المضضة والاستنشاق
الى جوفه من غير اختياره او طلع الفجر وهو يجامع فزنع في الحال واصبح
جنباً او ادخل عودا او حديدة او خشبة في برة او احليله او استنجى
فدخل الماء من الدبر او الاحليل الى جوفه او شم المسك او الورد او
العطرا وابتلع البلل التي بقيت بعد المضضة مع الريق او طعن برمح
او سهم ودخل في جوفه او نفذ او بقي النصل في جوفه او ادخل المشرط
في جوفه او دماغه للعالجة وخرج منه الصديد او الدم ولم يدخل
الدواء فيهما او ابتلع خشبة او خيطا فيه لقمة ثم اخرجها ولم يبق
منها شيء في الجوف او ادخل صبعة في دبره او ادخلتها في فرجها او
ادخلت قطنة ثم اخرجتها ولم يكن عليها دواء او غذاء او رمى اللقمة
من نية عند ذكر الصوم او طلوع الفجر او جامع امراته فيما دون الفرج
او الدبر ولم ينزل او دخل القطرة او القطرتان من دموعه او عرقه
او فطران جامع عمدا من غير اكرامه فعليه القضاء والكفارة كفارة الظهار

على المرقا القضاء فقط وان جامع بهيمة او صبية او صغيرة او جنية
او جامع امراته فيما دون الفرج والدبر وانزل واكل وشرب واستقاء عمدا
او شربا لدخان او انزل المني بتركرا النظر او بالة قبيل او بالمسل ولها شرة
الفاخشة او ادخل شيئا في جوفه او حلقه او دماغه بفعله او ببلع ما في
اسنانه من الطعام قد را الحصاة او اكل وشرب بطن بقاء الوقت ثم ظهر
مضيه او افطر بطن انه حان ثم ظهر انه لم يحن انظر وقضى فقط ولا كفارة
بافساد صوم غير رمضان وكره ذوق شيء مضغه بلا عذر ومضغ الطاك
والكذب والغيبة والنميمة والسب الشتم والتقبيل المس من لا يقدر
على نفسه والمبالغة في المضضة والاستنشاق لا الكحل والتدهين
والسواك ولو بعد العصر ولو كرر الجماع في يومين لزمه كفارتان وان في
يوم واحد فكفارة واحدة ولو جامع المسافر عمدا لزمه القضاء فقط ومن
اكل وشرب في نهار رمضان شهرة بلا عذر يعزر بشرط اشد بدلا
فصل يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خافتا الصرع وتقضيان فقط
وقيل تكفران ايضا عن كل يوم بعد من الطعام وقيل تكفران فقط ولا
قضاء عليهما اما المسافر ولو كان سفره سفر معصية فالفطر له رخصة الا
ان يخشى تلفا والضعف عن القتال فعزيمة وقيل بوجوب الفطر له وكذا
المرضى ثم عليهما القضاء بعد نزول السفر والعذر ولا قضاء ولا كفارة
ان ما تا عليهما والمرضى الذي لا يرجي برة والشيخ الكبير الذي لا يستطيع
الصوم يكفران عن كل يوم باطعام مسكين وقيل لا كفارة عليهما ولا قضاء

ولو بلغ صبرا وسلم كافرا وبرئ المريض وأقدم السافر ففطر أو طهرت
 المحائض في ثناء النهار لزومها مساك بنية اليوم ولا قضاء على الأولين
 وإذا السلم المرتد لزمه قضاء ما فاتته حال رده ولو نوى الصوم وهو
 متقدم ثم خرج مسافرا يحل له الإفطار وقيل يجب عليه إتمام الصوم
 إذا لم يمرض للضرر ويجوز قضاء رمضان متفرقا ومتتابعًا إلى إذا بقي من
 شعبان قدر ما فاتته فيجب لتتابع والصحيح أنه لا يجب إلا الكفارة لو
 أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر وكل من مات وعليه صوم يوم
 عنه ولية أو يطعم عنه مكان كل يوم مسكينا ولا يجب إتمام صوم التطوع
 ولا قضاءه إن نقضه ومن اغتم عليه أو جن فلا قضاء عليه إلا إذا أفاق
 ولو ساعة من غروب الشمس إلى زوال البعد أو اغتم أو جن بعد الغيبة بخلاف
 النائم فإنه يقضى من نذر صوم يوم النحر أو افطرا أو أيام التشريق فنذر
 باطل إلا يقرب ولو نذر صوم سنة فيفطر في الأيام المنهية ويكملها من
 السنة الأخرى يستحب صيام ست من شوال وتسع ذي الحجة ومحرم شعبان
 والإثنين والخميس أيام البيض أفضل التطوع صوم يوم وافتار يوم وكذا
 صوم الدهر وافراد يوم الجمعة ويوم السبت ويوم الصوم الكبير وأيام
 التشريق

باب الامتكات

هو سنة في كل وقت وفي رمضان أكد سبعا في العشر الأواخر منه وقد عُدَّ
 مائة فيجب يوم ويجب بالنذر وشرط الصحة والنفق والإسلام العقل والتمييز

وعدم ما يوجب لنفسك كونه بمسجد جماعة إن تلمزه الجماعة ولا دليل
 على اشتراط الصوم ولا يخرج من المسجد إلى الحاجة شرعية أو طوعية فإن
 خرج عامدا بلا عذر فسد وكذلك إن جامع ولو ناسيا أو مسلح بأشهر
 شهوة وبأكل يشرب وينام ويبيع في المسجد من غير إحضار مبيع وله
 الخروج للآتيان بالطعام والشراب إذا لم يجد خادما ويلزمه الاجتناب
 عما لا يعنيه وعن كثرة الكلام ويستحب له الاشتغال بالعبادة والذكر
 وتلاوة القرآن وتعليم القرآن والحديث ومطالعة كتب الحديث والتفسير
 ولا يلزمه الليالي بنذر امتكاف أيام وكذلك الليلة في يومين وإذا
 حاضت وهي متكفة تخرج من المسجد ولو نذر امتكاف شهر بعينه لزمه
 متواليًا لمن نذر امتكاف شهر مطلقا

كتاب الحج

هو ركن من أركان الإسلام يجب فورا مرة واحدة في العمر بشرط الحرية
 والبلوغ والعقل وقد مر زاد وراحلة فضلت عن مسكته ونحو ذلك منه
 نفقة ذهابه وإيابه وعياله وأمن الطريق والمحرم أو الزوج أو المرأة في سفر
 فلو أحرص صبرا وعبد فبلغ أو عتق ففرض له الحج عن فرضه فإن عارضا
 عرفه في رفته اجزأه عنه والعمرة مشروعة في جميع السنة حتى في أشهر
 الحج وقيل واجبة في العمرة ومناسك الحج والعمرة كلها واجبة إلا أنها لا
 تؤثر عدلها في عدمه غير الوقوف بعرفة ولو ساعة في وقتها الذين
 تلونوا بديل حجه والمفلوج وغير صحيح البدن والشاغل الذي

يستقيم على الرحلة يستنوبون عنهم والحج راكبا افضل منه ماشيا
ومبقات الاحرام لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام الحففة
ولاهل نجد قرن المنازل واهل اليمن والهند والصين يلهم
لاهل العراق ذات عرق فهي لاهلها ومن مر بها وصح فقدمه عليها ولا
يجوز التجاوز عنها بغير احرام لمن يريد الحج او العمرة وللمكي الحرم للحج
الحل للعمرة.

فصل استحبوا المريد الاحرام الفضل ويكفي الوضوء ايضا والتيمم
له غير مشروع ويستحب له ازالة ظفوه وشاربه وعانته وحلق راسه
ان اعتاده والا فالترجيح والتلبيل افضل والجماع ان لم يمنع مانع منه
ولبس زار ورداء وتطيب لو بطيب يبقى اثره ثم يصلي ركعتين ويقول اللهم
انني اريد الحج فيسره لي تقبله مني ثم يلي جهر ينادي بها الحج وهي لبك
اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والثناء لك والملك
لا شريك لك وتجوز الزيادة فيها ثم يسأل الله رضوانه ويستعين برحمته
من النار ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا يزال يلبس كل ما نزل
واذيا وعلا شرفا او لقي راكبا وفي الطريق وبعد الصلوات الى ان يرمى جمرة
العقبة فاذا لبى ناوبا فتلا حرم وكذلك لو ساق الهدى هو يريد الحج
والحرف فيتقى الرث والفسوق والجبال وقتل الصيد والدلالة والاعانة
عليه ولا يلبس القميص العمامة والبرنس السراويل وثوبامسه ورس
او زعفران والخفين الا ان لا يجرد نخلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل

من الكعبين والجوربين ولا يسترا الوجه والراس الا ذنين ولا ينسلها
بالخطمي ولا يمس الطيب الا ياخذ من شعره وظفوه ولا يستظل بشئ
ملاصق براسه ويجوز له الاستظلال بغير ملاصق كحبل وخيمة
وشمسية وهوج وشجرة وببيت الاغتسال ودخول الحمام وشدة الحميا
في الوسط ولا ينكح ولا يخطب وله الشهادة في النكاح والرجعة وقتل
الفواسق الخمس الغراب الحداة والعقرب الفارة والكلب لعقور وكل
سبع ضار يخاف منه الضرر والهوام السمية.

فصل اذا قدم مكة يبدأ بالمسجد الحرام بعد ما يامن على
امتعه وندب دخوله من باب السلام فاذا راى البيت كبر وهلل ثم
استقبل الحجر الاسود مكبرا مهلا لا رافعا يديه كالصلوة واستلمه
بكفيه ان امكن بلا ايذاء ولا يضع اليد عليه ثم يقبله والا يشير
اليه بشئ في يده ثم يقبله والا يشير اليه بباطن كفيه كانه واضعها
عليه ثم يشرع في الطواف عن يمينه مضطجعا من وراء الخطيم سبعة
اشواط ويرمل في الثالثة الاولى فقط ويستلم الركن اليماني والحجر في كل
شوط ان استطاع ثم يختم الطواف باستلام الحجر ثم يصلي ركعتين في
المقام اذ حيث يتيسر ثم يلتزم الملتزم ويدعو هناك بكمال الخشوع ثم
يشرب من ماء زمزم وندب بالتضلع به ثم يخرج من باب الصفا قاشلا
ان الصفا وامرة من شعائر الله ابداء بما بدا الله به ويصعد عليه
بحيث يرى الكعبة ويستقبلها مكبرا مهلا مصليا على النبي صلى الله عليه

وسلم بصوت مرتفع داعيابه ثم يهبط ويمشي الى المروة ساعيا بين
 الميلين الاخضرين ويفعل عليهما كما فعل على الصفا هكذا يطوف بينهما
 سبعة اشواط يختم الشوط السابع على المروة ثم يقيم بمكة حراما ويجوز
 له ان يفسخ الحج ويجعله عمرة ويحل ببدل الطواف والسعي ان لم يكن معه
 هدي ثم يطوف بالبيت نفلًا ما شاء من غير مهل واضطباع وان حل
 فيعتمر نفلًا فان حل بحرمه ومهله يوم التروية بالحج ويخطب الامام يومه
 قبله بعد الزوال يعلم الناس فيهما الناسك ثم يخرج يوم التروية الى منى
 ومكث بها الى فجر عرفة ويلبى في السير والاقامة ثم يخرج يوم عرفة بعد
 صلوة الفجر الى عرفات وعرفات كلها مرقف الا بطن عرفة ثم اذا زالت
 الشمس خطب الامام خطبة واحدة وعلى الراحلة او الى ثم يصلي الظهر والعصر
 باذان واقامتين يجمع بينهما ولا يصلي الرابطة ولا التطوع ثم يذهب
 الى الموقف ويستحب له الغسل ويقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة
 مستقبل القبلة عن امهلا داعيا ملبيا ويعلم الناس المناسك
 ويقف الناس خلفه مستقبلين القبلة سامعين خاشعين باكين اعين
 ثم اذا غربت الشمس يرجع الى مزدلفة ولا يصلي المغرب الا بعرفات ولا
 في الطريق فاذا دخل المزدلفة يجمع بين المغرب والعشاء والمزدلفة كلها تقف
 الا وادي محسر والاولى ان ينزل عند جبل قزح ويستحب ان يجيئ الليلة
 بالصلوة والذكر والدعاء والتلاوة فاذا طلع الفجر يصلي بغسل ثم يقف الى
 الطلوع او الاسفار فيرجع الى منى اذا بلغ بطن محسر اسرع فاذا دخل منى

فيسلك الطريق الوسط بين الطريقين الى الحجرة التي عند الشجرة وهي
 حجرة العقبة ويرميها من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر
 مع كل حصاة ويقطع التلبية يا ولله ثم يذبح ان كان معه هدي
 ثم يحلق راسه او يقصر الخلق افضل احب اذا فرغ منه حل له كل شيء
 محظور في الاحرام الا النساء ثم يروح الى مكة يوم النحر او غدا او بعد و
 طاف طواف الزيارة سبعة اشواط بلا رمل وسعي ان قد مهمما قبله الا
 فعلهما فاذا فرغ منه حلت له النساء ثم يرجع الى منى وبعد ذلك الثاني
 النحر على الجمار الثالث كل جمعة بسبع حصيات يقف عند الاولى والثانية
 حاملا مكبرا مهلا مصليا ولا يقف عند حجرة العقبة بعد الرمي بل
 يرجع ثم يرمي غدا كذلك ثم بعد ذلك ان مكث في منى ولو رمى
 في اليوم الرابع قبل الزوال صح ويجوز الرمي اكبا والافضل ان يرمي ماشيا
 وله النفر من منى قبل طلوع فجر الرابع لا بعد ذلك دخول وقت الرمي فاذا نفر
 من منى يستحب له ان ينزل في المحصب لو لسا عة ثم اذا اراد الاسفر من
 مكة يطوف للوداع سبعة اشواط بلا رمل وسعي يشرب من ماء زمزم
 ويلتزم بالمحرم فيتشبث بالاعتكاف ويدعو ثم يصدر ويخرج كما يخرج
 الناس المساجد وقيل يرجع فيحرقى -

فصل لو لم يكن لوقوف عرفة وقت نذير روح الى عرفات راسا او
 يترك طواف القدر ومدة يستعظ عنه ولو جاهد او نائما ومن لم يقف
 بعرفة والجمعة فانه حجة طواف وسعي وتحلل وقضى من قابل ولا دم

عليه ومن احرم ثم اغشى عليه واهل عنه رفيقه او غير رفيقه ثم افاق
 واتى بانفال الحج جاز ولو بقى الاغماء طيف به المناسك وان احرم عنه
 رفيقه اكتفى بمباشرة والمرأة فيما مر كالرجل غير انهما تكشف وجههما
 ولو سدرت شيئاً على وجههما وفصلته عنه جاز ولا تلبي جهرا ولا
 ترمك لا تضطبع ولا تسعى بين الميادين ولا تخلق بل تقصر من شعرها
 وتلبس الخيط والخفين والحلى لا تقرب الحجر في الزحاح حوضها لا يمنع
 فسكا الا الطواف ولا شئ عليها باخيره ان لم تطهر الا بعد ايام النحر -
فصل انواع الحج ثلاثة الافراد كما تقدم والتمتع وهو ان يحرم
 الا فاقى بالعمرة في شهر الحج فيدخل مكة ويتم العمرة بالطواف والسعي
 ثم يقبض حلا لا حتى يحرم بالحج يوم التروية وعليه ان يذبح ما استيسر
 من الهدى والقران ان يحرم الا فاقى بالحج والعمرة جميعا او يحرم بالعمرة
 او لا ثم يدخل الحج عليها قبل الشروع في طوافها او يحرم بالحج ثم يحرم
 بالعمرة فيدخل مكة ويتم العمرة ويبقى على احرامه حتى يفرغ من انفال
 الحج وعليه الذبح ايضا ولا يجوز ان لاهل مكة ومن هو داخل لسيقا
 فان فعلا اساء او عليه ما دم جبر ولا يجزئها الصوم ولا يجوز الاحرام
 للحج قبل شهر الحج ولا الا فاقى قبل بلوغه الى الميقات والقارن المتمتع
 اذا عجزا عن الذبح يصومان ثلاثة ايام ولو متفرقة آخرها يوم عرفة
 وسبعة بعد تمام الحج فان فاتت الثلاثة تعين الدم وكذلك ان تكا
 عليه في ايام النحر قبل الحلق ويستحب الذبح للمفرد وسوق الهدى للقارن

وتقليدها واشتارها فان ساق المتمتع الهدى فلا يحل بعد العمرة حتى
 يذبح هديه يوم النحر واد في الهدى شاة او وسطها بقرة واعلاها
 بدنة ويجوز اشترائك السبعة في البقرة والبدنة ويجوز الاكل منها
 والركوب عليها ولا يحلبها ان كان المذبح قريبا ولا يحلبها وتصدق
 به فان عطيت او تعبت يقيم بدلهما اخرى ان كانت تطوعا للنحرها او
 صبيغ قلادتهما بدنها وضرب به صفحة سنامها ليعلم انه هدى
 للفقراء ومن بعث هديا الى الحرم فقط لم يحرم عليه شئ.

فصل يقول القارن بعد صلوة الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة
 فيسرها لي وتقبلها مني ثم يحج كما سر ويكفي لهما طواف واحد وسعي
 واحد ويقول المتمتع اللهم اني اريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني.

فصل الاجزاء الا في قتل الصيد البري الوحشي حالة الاحرام
 ولا فدية الا فيما ورد فيه النص هو خلق الراس والقصر واشذ الشعر
 بذر او غير عذروها ان يذبح شاة او يصوم ثلاثة ايام او يتصدق
 بثلاثة اصع من زبيب او تمر او نحوهما بين ستة مساكين فلو لبس
 خيطا يزرعه ولا شئ عليه وكذلك لو تطيب بطيب يفصله ولا شئ
 عليه وكذلك لو قدم بعض الناسك على بعض كمن خلق او ذبح او افاض

الى البيت قبل ان يرمى فلا حرج وكذلك لو جامع امراته ولو قبل
 الوقوف بعرفة او قبل طواف الافاضة فلا يفسد حجه وليس عليه دم
 بل ياثر فينبغي ان يتوب ويستغفر الله وكذلك لو وطئ في العمرة قبل

الطواف واتمام السعي اما جزاء الصيد فهو بالمماثل ففي الضبع كبش وفي
النزال عنزو في الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعام بدنة وفي
حمار الوحش بقرة وفي الوبر والنضب جدي في الحمام والطيور القيمة
يحكم فيها رجلان عدلان واذا وجد لمثل فله يجوز اداء القيمة

باب الفوات والاحصاء

من فاته الحج انقلب خرامه عمره فيطوف ويسعى سواء كان قارنا او غيره
ثم عليه ان يأتي بالحج في العام التالي ان كان الفائت فرضا ومرض من
البيت ولو بعد الوتوفاء ومنع من دخول الحرم ظلما او صار الطريق غير
امن فالحج في موضع المحصر هديا بذية التحلل فان لم يجد صام عشرة
ايام نيته فتدخل من حصر عن طواف الاناضة وقد رمى حلق فلا
يأتي للنساء حتى يطوف فاذا زال المحصر طاف واتم حجة ولا دم عليه
بالتأخير ومن شرط حين الابتداء في الاحرام ان يحل حيث حبستني او
قال ان مرضت او عجزت او ذهب نفقتي فلي ان احل كان له ان يتحلل
ولم يجب عليه شيء

فصل من عجز عن الحج لكبر او مرض مرضا لا يرجي برأه وكملت
سائر الشروط فله ان يقيم قريبا ولو امرأة عن رجل فيج عنه من
بلده فان كان ما يرجي برأه لا يجوز له ان يستنيب فان فعل لم يجزه
ولومات قبل ان يستنيب فيج قريبا عنه اما الحج عن الاجنبي فلم تقم
على صحته دليل لا يصح الحج عن الغير لمن لم يحج عن نفسه فان فعل النصر

حجه او لا الى حج نفسه وقال علماءنا الحنابلة لومات قبل الاستنيب
يجبان يدفع من تركته لمن يحج عنه من ذرية اهله او صلي لم يوف
فصل اذا دخل المسجد النبوي في المدينة يصل فيه ثم يزور قبر
النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عليه وعلى صاحبيه وليستحب ان ياتي
مسجد قباء ويصل فيه ويخرج الى البقيع يزور قبور من فيه من الصحابة
واهل البيت والازواج الطاهرات يزور قبور شهداء احد سيما قبر
سيدنا حمزة رضي الله عنه وليستحب زيارة المسجد لافتي الصلوة فيه

كتاب النكاح

هو عقد يحل الاستمتاع من المرأة قصدا وبالذات بشرط ان لا يمنع
منه مانع شرعي هو مشروع لمن استطاع الباءة وواجب على من خشي الوقوع
في المعصية فان لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وينعقد بايجاب قبول
وضعا للمضي واحد هما ولا يشترط لفظ التزويج او النكاح في الايجاب
بل ينعقد بكل لفظ وضع لتمليك العين حالا فلو قال لا ب البنت
هل اعطيتيها او ملكتنيها فقال اعطيت او ملكت ينعقد توسط
الولي شرط لصحته واللاقي يتكهن بنفسه من غير ولي في حكم البنايا وكذا
رضا العاقلين وتعيينهما والاشهاد وخلو الزوجين من الموانع المحرمة
فصل الاشهاد ان يكون العقد بشهادة ذكرين مكلفين عدلين
من غير اوصى الزوجين وفعيها ولو كانا ضريرين او عديين او محذرين
في تذف ان تابا او عديين او مستورين ولا تزوج بشهادة الله ورسوله

لم يجز بل يخشى عليه الكفر لانه جعل الرسول لم الغيب ولا يعلم الغيب
احذوا الله -

فصل حرم تزوج امه وبنته وان بعدا واخيه وبنتهما وبن
اخيه وعمته وخالته وام امارته بمجرد العقد وبنتهما ان دخل بهما
وامراة ابيه وابنه وان بعدا والكل رضا والجمع بين الاختين نكاحا
وطاء بملك يمين ولو تزوج اختين في عقدين ولم يرد الاول فرق
بينه وبينهما والجمع بين امرأتين اية فرضت ذكر احرما للنكاح والزنا
يوجب حرمة المصاهرة فتحل له امر المزية وبنتهما ومزنية الابن والاب
لا اصة من الزنا واختلفو في بنته من الزنا والصحيح تحريرها وحرمة تزوج
اخت معتدته من طلاق رجعي امته الا اذا جعل عقها صداقها و
سببته والمشرقة والمزنية حتى تتوب وتنقضي عدتها كذلك يحرم
الزاني على الغنيمة وطريان الزنا لا يبطل النكاح وحل تزوج ام اخيه
واخت ابنه من رضاع ومزنية الابن وام الاخت اذا لم تكن امه ولا
زوجة ابيه والجمع بين الاختين رضاعا والكتابة والصابئة واليهودية
ويصح نكاح حرة على امة ونكاح الامة ولو كانت ابنة واربع من الحواثر
والاماء فقط وشتين للعب لانكاح امة على حرة ومحرم ومحرمة
والمضمومة بمحرمة ولا يجوز له وطئ امرأة ادعت عليه انه تزوجها
وقضى بنكاحها بابية اقامتها ولم يكن تزوجها وكذلك لو ادعى هو
نكاحها واقام بينة الزور وقضى به ولم يكن نكاحها -

فصل يجب الوفاء بالشروط التي شرطت في العقد اذا لم تتضمن
تغيير الحكم الله ورسوله فاذا لم يف بها الزوج كان لها حق الفسخ بقضاء
القاضي بطلان شرط ان لا يتزوج او لا يتسرى عليها او يطلق خيرا
ويطل نكاح الشغار والتحليل ونكاح المتعة والموت وقيل يجوز نكاح
المتعة عند الضرورة في حالة السفر ورجحه المحافظ
فصل شرط في الولاية الذكورة والعقل البلوغ والحرية واتفاق
الدين والكفر صلة واحدة واستثنى من امة كافرة لمسلم والعدالة
الظاهرة واستثنى منه السلطان والسيد الرشيد فمن لا يراعي
مصلحة المرأة وقصد افسادها سقطت ولايته ممن كان عاصدا والولي
هو الاقرب من العصبات وذوي الفروض والولي الارحام فالاباء وال
الابناء والى من غيرهم ثم الاخوة ثم اولاد البنين واولاد البنات ثم
اولاد الاخوة واولاد الاخوات ثم الاعمام والاعمال واذا اجتمع
الاب والابن والجد والابن يقدم الاب والجد والكفاءة ليست شرطا
لصحة النكاح بل للزومه فلها اولوليها الفسخ اذا لم ترضا ويرض بعد
العلم ولا بعد حق الاعتراض مع رضا الاقرب ويجوز على الولي
انكاحها بغير كفوف غير رضاها ويفسق به ونكاح غير الولي باطل ولا
يجوز البالبة بغير او شيعا على النكاح فان زوجها الاب من غير رضاها
فلها خيار الفسخ وان زوجها الصغيرة فلها الخيار بعد البلوغ والقاضي
والسلطان والى من لا ولي لها وسكون البكر عند استئذان الولي اذن

لا عند استئذان الاجنبي كذلك خحكما وبكاءها بلا صوت لما اتيب
فلا بد من اذنها بالقول وللولى لا بعد التزوج بغيبوبة الاقرب مسافة
القصر ولا يصح انكاح غير الاب صغيرا او صغيرة بغيب فاحش او
بغيره بكفو او غير كفو ولا يصح انكاح الاب لهما ايضا اذا عرف منه
سوء الاختيار ومجانة او فسقا او عرفت سفاهته كان زوجهما من ناسق
او شرير او فقير او ذي حرفة دنية يستحيي منهما والكفارة تعتبر من
جانب الرجل فالناسق الذي ليس بكفو للشرعية الصالحة ولا اعتبار
للحرفة والصنعة الغير الدنية ولا اقامة الحرية ولا اقامة الاسلام
ولا النسب فغير القرشي كفو للقرشية والمعتق كفو للحرية

فصل لا يجوز للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه وكذلك
لابن العمران يزوج بنت عمه الصغيرة من نفسه وله ان يزوج الكبيرة
بعد الاستئذان وكذلك لا يجوز للوكيل ان يزوج موكلته من
نفسه بنكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف كنكاح الفضولي
وقيل باطل ويتولى طر في النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول كن
كان وليا او وكيل من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا او وليا
من اخر او وليا من جانب ووكيلا من اخر ولا يجوز لو كان نضوليا ولومن
جانب المامور بنكاح امرأة يخالف باصرايتين في عقد واحد فلا يصح
نكاح كل واحد منهما الا بامة وان زوج بعقدين يصح الاول والثاني
فصل العيوب المشبهة للخيار ان يكون الزوج مجبوبا او مقطوع

الخصيتين او مرضوضهما او مسلوتهما او اسل مفلوج اعضاء التناسل
فلها الفسخ في الحال ما اذا كان عنيما او معوج الذكر او مسترخي العرق
بحيث لا يمكنه الوطي فيوجبل كما سياتي وان كانت رتقاء او قرناء او عقداء
او بخرء او مقروحة الفرج او فتقاء او مستحاضة نله الفسخ في الحال
وكذلك لكل منهما ان كان باحدهما جنون او صرع او جذام او عوى او
برص او بخر القدم او الباسور او الناسور او النار الا فرنجي او فخرجة
الاحليل والمثانة او استطلاق البول والغائط والعقم وامثالها فان
لم يمسها فلا مهر عليه غيراته لا ياخذ مما اعطاها شيئا وان
مسها فلها المهر بما استحل من فرجها

باب المهر

هو واجب في العقد وتسكن تسميته فيه وان صح بلا ذكره ولا حد
لاثله ولو خاتم من حديد او تحليم قران او فقه او حديثا وشعر مباح
او ادب وصنعة او حرفة او كتابة او فن او خدمة لمدة معينة فان
لم يسم او سمي فاسد كخزير صح العقد وجب اقل مهر مثل لساءها
ان دخل بها ولا يمتنعها وقل المتعة درع وخمار وثوب تصلى فيه ولا
حد لاكثرها ويلزم ان يكون المهر معلوما ولا يضر جهل يسير وان
تزوج امته وجعل عتقه مصادا قها صح وكذلك ان اصدقها عتقته
لا طلاق زوجته وتكره المغالة فيه وتعلق الزيادة بهذا العقد بالاصل
فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الاصل ونصف الزيادة وما اهداه الزوج

قبل العقد على عدل التزوج ثم لم يف به أهلها رجع به ان كان قائما او
 بثمنه ان كان هالكا ولا مهر في النكاح الفاسد الا بالوطى فلا
 يلزم قبل الدخول فيه شئ ولا مهر في النكاح الباطل صلا كنكاح
 شائدة على اربع او نكاح اخت على اخت او نكاح محرما ان لا مهر
 للحره اذا مكنت من نفسها للزنا واختلوا في الحره المكرهه ويقر المهر
 كاملا موت احدهما والوطى اى الدخول ولو في دبر لا المسه لهما و
 تقبيلها والنظر الى فرجها بشهوة والمخلوة ولو كانت صحيحة وصح مطها
 ولو قبضت الف المهر وهبت له فطلقت قبل الوطى رجع عليها بالنصف
 فان لم تقبض الا الف وقبضت النصف وهبت اى الف او وهبت عرض
 المهر قبل القبض وبعد فطلقت قبل الوطى لم يرجع عليها بشئ ولو نكحها
 بالف على ان لا يخرجها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام لزمه الف
 وان اخرجها لزمه الفان ولو نكحها على هذا العبد وعلى هذا العبد و
 احدهما او كس حكم مهر للثل ولو على فرش او حمار او جمل او خاتمه من
 خواتمه او قميصا من قمصانه او عبدا من عبيده يجب الوسط او
 قيمه ولو على ابيه او ثوبا وعبد لزم مهر المثل ان امهر العبد
 واحد مما عرفت من ما العبد وقيمة الحر لو عبدا ومهر مثلها يعتبر
 بقراباتها النساء من العصبان وغيرهن من ذوى الارحام من غير
 ترتيب اذا استويا نساوجا الا وما لا بد له وعصرا وعقلا ودنيا
 وبكارة فان لم يوجد فمن الاب فان وقع النزاع يفرضه القاضي

او الى اكرم وعند فقد هما علماء الدين وصح ضمان الولي المهر والمطالب
 زوجها او وليها ولها منعه من الوطى والاخراج للمهر وان كان موجلا
 ولها النفقة بعد المنع واذا اختلفا في قدر المهر فالقول قول الزوج
 بيمينه واذا اختلفا في القبض فالقول قولها بيمينها ومن بعث الى امراته
 شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول له في غير المهر الا لكل
 ولو نكح في مستمن ذمية او حر في حرية ثم بميتة او بلا مهر وذا
 جازع عندهم فوطئت او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو
 تزوج ذمي ذمية بنحر او خنزير عين فاسلم او احدهما لها الخمر و
 الخنزير في غير المعين لهما قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير

فصل ان تزوج العبد باذن سيده على صداق مسمى صح وعلى سيده
 المهر والنفقة والكسوة والسكنى وجاز بيعه فيه وان تزوج بلا اذنه لا
 وقيل يتوقف على اجازه السيد فلو وطئ فيه وجب في رقبته مهر المثل

باب نكاح الكافر

كل نكاح صح بين المسلمين صح بين الكفار ولو تزوج كافر بلا شهود او في
 عدة كافر وذا في دينهم جائز ثم اسلمنا اقرار عليه كذلك ولو نكح محرمة
 جاز ما دام معتقدا حله ولم يتراجع اليها ولم يسلم احدهما او كلاهما
 والا يفرق بينهما واذا اسلما معا فمعا على نكاحهما وكذلك اذا اسلم زوج
 الكتابية او المجوسية وان اسلم زوج الوثنية وامراته في بلادنا او في
 بلادهم يعرض عليهما الاسلام فان اسلمت فمها والا وقف الامر الى انقضاء

اولين شاة وان استويا تثبت الحرمة ولو خلط بطعام لا قيل ان كان ثيقا
وحاء حسوات تثبت ولو ارضعت ضرتها الصغيرة حرمتا ان دخل
بالام واللبن منه والابحاز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر للكبيرة ان
لم توطأ وللصغيرة نصفه ورجح به على الكبيرة ان تعدت الفساد
والالا وكذا على المجران او جربن الكبيرة في الصغيرة خمس مرات
ولو ارتضا البن شاة او بقرة لا تثبت الحرمة بينهما ولبن الرجل لا يثبت
الحرمة اتفاقا وكذا البن انثى لم يثبت من حمل

كتاب الطلاق

هو رفع القيد لثابت شرعا بالنكاح وينبغي ان يكون للموطوءة في طهر
لم يمسهما فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله او في حمل تداسبتان
ويجوز ايقاعه على غير هذه الصفة وهل يقع امر لانيه قولان كذلك
في وقوع ما فوق الواحدة من دون تخلل درجة والراجح عدم الوقوع
ولو كانت غير موطوءة فيجوز طلاقها في كل حين حتى في حالة
الحيض من لا تحيض تكفيها تطليقة واحدة ولا يقع طلاق المكره
والناسي الخبطي وخير المميز والمجنون والنائم المغمي عليه والمبرم
واختلقوا في طلاق السكون والراجح عدم الوقوع بخلاف المازل
فانه يقع طلاقه اما الغضبان فيقع طلاقه في مبادي الغضب
فاذا زال عقله بشدة فلا يقع وكذلك لو لم يزل العقل ولكن
حال بينه وبين نيته بحيث تدمر على ما فرط منه اذا زال الغضب

وصح التوكيل في الطلاق وقيل لا تصح وتبطل بالوطئ الرجوع ولو قال لها
طلقتي نفسك لا يقع شيء ولا تملك شيئا قال امامنا اين خرم تملك
الزوجة امرها الغور لوطلقها ثلاثا او شنتين متفرقة في طهر لم يصحها
فيه وفي احدها قبل رجعة او حالة الحيض وطلق ثلاثا بكلمة واحدة
في طهر لم يصحها فيه وفي الحيض وفي طهر وطئ فيه ولم يستب حملها
او طلق في حيض ثم طلقها في طهر بعدة فلا يقع شيء وقيل تقع واحدة
رجعية في صورتين الاوليين فقط ولو طلق غير المدخول بها
او الصغيرة او الانثى او الحامل التي استبان حملها ثلاثا بكلمة واحدة
او بكلمات متفرقة في مجلس واحد يقع الواحد ولو طلقهن في كل
شهر مرة وراجع بعد كل طلاق فتقع الثلث في ثلثة اشهر وان لم يتخلل
الرجعة تقع واحدة والنقاس كالحيض او قال الموطوءة انت طالق ثلاثا
للسنة او على طريق السنة فلا تقع الا واحدة وكذلك لو كانت غير
موطوءة او لا تحيض وحاملا فلو نكحها ثانيا لا يقع عليها شيء ويقع
طلاق الاخرس بالاشارة وطلاق الفضولي باطل وكذلك طلاق
السيدة امراة عبده واعتبار عدد الطلاق بالرجال والعدة بالنساء
فيملك الحر ثلاث تطليقات وان كانت زوجته امه والعبد شنتين
وان كانت زوجته حرة وتنتد لامه حيفتين وان كانت تحت
حر والحره ثلاث حيف وان كانت تحت عبد
فحص الطلاق الصريح كانت طالق ومطلقة وطلقتك لا يحتاج

الى النية اذا عرف معناه فيقع ولو كان هازلا او لاعبا وقيل يحتاج
الى النية ايضا وكذلك كل لفظ جرى في عرف الناس للطلاق يقع
به مع النية ولو اراد بالطلاق انه ضربها الطلق او مطلقة من ثاق
لا يقع ولو فتح اللام يقع ولو قيل له اطلقت امرأتك فقال نعم او بلى
تطلق ولو قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا
تقع واحدة رجعية ولو نوى اثنتين او ثلثا وان اضاف الطلاق الى ما
يعبر به عنها كالرقبة والحنق والروح واليدن والجسد والفرج
او الوجه والراس الاست او الى جزء شائع منها كنصفها او ثلثها تطلق
ولو الى اليد او الرجل او الشعر او الانف ونحوها الا ولو الى البضع لدم
ففيه قولان ونصف التظليقة او ثلثها مطلقة ومن واحدة او باين
واحدة الى اثنتين واحدة وكذا واحدة في اثنتين وان نوى الضرب
واثنتين في اثنتين ومن هنا الى الهند والشم وبمكة وفي مكة و
في الدار تجيز اذا دخلت مكة تعليق ولو قال انت طالق غدا او في
غد يقع عند طلوع الصبح وصدق في الثاني لو نوى للعصر في اليوم
غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك او
امرني نكحها اليوم فهو لغو وان نكحها قبل امرني فعلى الا ان انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت في
ان لم اطلقك واذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لا يقع شيء لان الطلاق
المشروط عند الغلو وعلى هذا الاحتجاج الى بيان التفاريع الكثيرة

التي ذكرها الفقهاء في الطلاق المشروط انما منك طالق لغو ولو قال انت
على حرام او على الحرام ويلزم في الحرام والحرام يلزم مني ونوى امراته فهو ظاهر
وقيل لغو وقيل ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى الظهار كان ظهرا
وان نوى اليهين كان يميننا وان لم ينو شيئا فهو لغو ويلزمه كفارة يمين
ولو قال انت طالق يوما تزوجك ثم تزوجها لا يقع شيء وكذلك انت
طالق ان شاء الله ولو قال للموطوءة انت طالق بائن او البتة تقع واحدة رجعية
فصل اذا كانت المرأة غير موطوءة ففي كل صورة تقع فيها واحدة فهي
واحدة بائنة اعني لا يبقى للزوج حق الرجوع وفي الموطوءة واحدة رجعية
اما الكتابات كجملتك على غار بك الحقي باهلك ونحوها فنسب اصحابنا لا يقع
بها الطلاق وان نواه وقال الاحناف لا تطلق بها الا بنية او دلالة الحال
بحالة مذاكرة الطلاق والغضب وتفصيلهما في كتبهم ونحن لا نحتاج
اليه فلذلك طويبا الكشح عن ذكرها وكذلك عن الفاظ تفويض الطلاق
والطلاق المعلق المشروط لكونها لغو عندنا

باب طلاق المريض

تزال الزوجة في الطلاق الرجعي كذا في البائن من مريضاتهم بقصد حرمانها
الميراث ولو انقضت عدتها قبل موته ما لم تتزوج باخرا وترتد
والمراد من المريض هم من غلب حاله الهلاك وفي حكمه من باور
رجلا اقوي منه او قدم ليقتل في قصاص او زجما وبقي على لوح
من السفينة او افترسه سبع وبقي فيه وانيابه ولو اكرهته

على الطلاق اورشيت به او اختلعت لا ترضى
باب الرجعة

هي عادة زوجته المطلقة ان ما كانت عليه قبل الطلاق من غير عقد جديد فان كان الطلاق بائنا كمن استوفى عدد طلاقه او كانت غير مدخولة فلا رجعة ومن شروطها صحة النكاح وكون الطلاق بلا عوض وكونها في العدة وتصح بالقول كراجعتها او راجعتك او امسكتها او امسكتك او رد ديتها او رد دتك بلانية وبانت عندي كما كنت وانت امراتي بالنية وبالفعل مع كراهة كالوطي ولو في الدبر والتقبيل والمس ويستحب لها الاشهاد ولا تخرج المطلقة الرجعية عن بيتها بنيران الزوج وان ماتت في العدة ثلثا وهي ترثه كامرولها النفقة والسكنى ولا يحل لزوجها اختها ولا الخامسة حتى تنقضي العدة اما مطلقة الثلث فيجوز لها الخروج بلا اذن زوجها ولا نفقة لها ولا سكنى ويجوز للزوج ان ينكح اختها او الخامسة وهي في العدة ولو ادعى الوطي بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لافي عكسه وتنقطع الرجعة بالغسل او التيمم عند فقد الماء بعد الحيضة الثالثة للحرة وبعد الحيضة الثانية للامة ولو فرطت في الغسل عشرين سنة نصح الرجعة قبل الاعتقال ويستحب للمطلقة الرجعية التزين ليميل اليها زوجها ولا يجوز للزوج ان يسافر بها حتى يراجعها والزوج الثاني يهدم الثلث ولا يهدم ما دونها

باب الايلاء

هو امتناع عن طي الزوجة بالحلف لمدة تزيد على اربعة اشهر فعمل الله فيه مدة اربعة اشهر فاذا امتعت فاما ان يفئ ويكفر عن يمينه واما ان يطلق فان امتنع منها يجبسه الحاكم حتى يطلق او يفئ فان لم يفعل شيئا منها طلقها الحاكم تطليقة ان طلبت وقيل يفسخ النكاح وان آلى الاقل من اربعة اشهر او اربعة اشهر لا يكون للمرأة حق المطالبة الا بعد مضي اربعة اشهر ولو آلى الى شهر ثم الى شهر ثم الى شهر فللمرأة حق المطالبة بعد اربعة اشهر ان لم يطاها وكذلك ان قال لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما ويوما بعدهما او قال لا اقربك او لا اقربك ابدا ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن مولىا للحال بل ان قربها وبقي من السنة ما يزيد على اربعة اشهر صار مولىا وايلاء العبد والحر من الحر والامة سواء ولو ادعى الزوج الوطي بعد مضي اربعة اشهر لم يقبل قوله الابدية ويسقط الحلف لو كان موقتا وبقي الوطي على الابد فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المدة وتطلق الزوج او الحاكم بجل اخر ثم عادت عند الزوج الاول تعود على ما بقي من طلاقها ولو قال والله اقربك شهرين ومكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولىا وكذلك لو قال لا اقربك سنة الا يوما اقربك فيه او قال بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها وكذلك لو ترك الوطي من غير

ان يقول شيئاً غير انه لو كان قادراً على الجماع ولم يجامع الى اربعة اشهر من غير سفر ولا عذر فيكون للمرأة حق المطالبة بالجماع والطلاق عند القاضي او الحاكم ولو آلى من المطلق الرجعية صح لأمن المباشرة والاجنبية ومن عجز عن الوطي لعذر فيصح فيئه باللسان فان قد في المدة يتعين الوطي في الفرج

باب الخلع

هو جازان كرفت صحة الزوج ولا يمكنها القيام باداء حقوقه وحرام اذا اذلهما او منعه حقوقهما حتى تضجر وتختلع ومكروه بلا سبب فالخلع باطل في الثانية ويرد عليهما ما لهما نافذ في الاولى والثالثة فاذا خلع كان امرها اليها ولا ترجع اليه بمجرد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار اليها منه بشرط التراضي من الطرفين وهو نسخ الاطلاق وقيل بالعكس على الاول يجوز في المحيض لا ينقص به عدد الطلاق ان رجعت اليه وعدة المختلعة حيضة واحدة وشهر للأثثة والوضع للحاملة وصينته الصريحة كخلعت وفنحت فاديت لا تحتاج الى نية وكذلك الكناية كياريتك وبارأتك وابنتك مع سؤل الخلع وبذل العوض والا فلا بد منها ولا يجوز في النكاح الفاسد ولا بعد البينونة ولو قال خلعتك ناويا للطلاق تقع واحدة رجعية بدل العوض ولو قال غالعتك او اختلعتي لم يسم شيئاً فقبلت لا يصح حتى يبين العوض ولو طلق على مال فهو وليس بخلع بل فحوله الرجعة

ولا يجوز للزوج الرجوع عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس لا يقتصر قبولها على مجلس علمها وصح رجوعها قبل قبول الزوج وشرط الخيار لها ولو أكثر من ثلاثة ايام ولو اكرها على قبوله لا يصح وقيل تطلق بلا مال ولو هلك بدل الخلع في يدها قبل الدفع او استحق فعليها قيمته او مثله ولو خلع بخر او خنزير او متينة ونحوها مما ليس به مال لا يصح ويقع الطلاق مجاناً ولو انكر الخلع او ادعى شرطاً او استثناء او ان ما قبضه من دينه او اخلفاً في الطوع والكراهة او قالت كان بغير بدل وقال ببذل فالقول قوله ولو ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا يمينه فالقول لها وكذلك لو ادعى الخلع على مال وهي تنكر ولو ادعت الخلع وهو ينكر لا يصح الخلع ولا يفسخ النكاح ولا نفقة ولا سكنى للمختلعة

باب الظهار

هو قول الزوج المسلم المكلف المختار لامراته انت على كظهر امي او ظاهرتك او انت مظاهرة او انت الظهار او نحوه او تشبيهه جزء من اجزائها بجزء من اجزاء الام لهو فرجك كفرج امي او بطنك كبطن امي اما قوله انت على كظهر اختي او بنتي او خالتي او عمتي او تشبيهه جزء منها بجزء من محارمه غير امه فليس بظهار وكذلك تحريم وطئها عليه وقوله انت على كالدما او الخنزير او الميتنة او الغيبة او النيمة او الزنا او الربوا او الرشوة او قتل المسلم ليس بشئ ولو قال نصفك على حرام

او دبعك او ثلثك او وجهك او رقبتك او ظهرك فهو لغوا ويمين
ولا يصح ظهار السيد عن امته ويصح توقيته وكذلك يصح ظهار العبد
ولا يكفر الا بالصوم ولو حرم طعامه او شرابه او لباسه او امته فهو
لغو وقيل عليه كفارة اليمين بالحنث فاذا ظاهر الرجل ثم عاد يجرم
عليه الوطي ودواعيه حتى يكفر فان وطئ اثم وليس عليه الا كفارة
واحدة

فصل في الكفارة هي لا تسقط عن المظاهر بحال وهي ان يعتق رقبة
مومنة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع بكبر او
مرض لا يرجي برئه او لقوة الشهوة وعدم امكان الحصر عن النساء
فليطعم ستين مسكينا بان يعطي كل مسكين مدا من برا او تمر وشعير
ويجوز ان يطعم ستين غداء وعشاء جملة او متفرقين ويشترط كون
المساكين مسلمين احرارا ولواناثي ولا يجوز ان يطعم مسكينا واحدا ستين
يوما قل اما ما ابن القيم رحمه الله وجد غيره لم يجز والافرازه ولا ينقطع
التتابع بالفطر في الايام المنهية ولا بصوم رمضان ويتقطع بصوم
غيره فان افطر ولو بعد ركسفر او مرض او وطئها فيماليلا او فهارا
عامدا او ناسيا استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خللا لها
وصيام العبد في الظهار كصيام الحر شهرين

باب اللعان

هي شهادتان موكدتان بالايان مقرونة باللعن والغضب قائمة

مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها فاذا قذف زوجة الحية
المحصنة بالزنا ولم تقر به ثم رجع عن قذفه فعليه حد القذف وان لم
يرجع فاما ان يقيم البينة او يلدعن وكذلك ان نفى نسب الولد او الحمل
قبلا الوضع وصفته ما نطق به الكتاب ويشير اليها وتشير اليه الشهادة
فاذا امتت تقع الفرقة ونحرم عليه ابدا ولو اكدب نفسه فان اكدب
نفسه يحد حد القذف وان اكدبت نفسها لتحديد الزنا ولا يبطل للمعا
ولو بدلت الكلمات او نقصت او قدمت او اخرت او وقع بلا حضور
حاكم او نائبه او من يقوم مقامه من العلماء او علقه بشرط او عدت
مولاة الكلمات لم يصح وسن قيا ما بحضرة جماعة لا تنقص من اربعة
ويخط الامام او لا اعلام منها ويقول عذاب الدنيا اهن من عذاب
الآخرة ويكون بعد العصر في الاماكن المعظمة كما بين الركن والمقام
في مكة وعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وعند
الصخرة في بيت المقدس وعند منبر المسجد الجامع في غيرها فان
نفى نسب الولد نفى نسبه والحق بامه ولا يجب بقذف امته ولا ينفي
ولدها عنه وان كانت رقتا او عذراء فيحد الزوج حد القذف ولا
يجب لللعان وفرقة اللعان فسخ واذا قذف امراته برجل بعينه ثم لعن
المحد عنه لهما والافعليه لكل واحد حد كما لو قذف اجنبية به ولا
سكنى ولا نفقة للملاعنة وهي ترث من ولدها المنفي نسبه وهو يرثها
بخلاف النافي ولا يسقط صداق الملاعنة بعد الدخول ويلزم نصفه

قبله وقيل يسقط بالكلية كما في كل فرقة تجئ من قبلها أو فسحها
لعيب في الزوج قبل الدخول

باب العنين

هو ما لا يقدر على جماع زوجته فان كان مجبواً وطلبت الفرقة فرت في الحال
والأجل سنة ثم يثبت بعد ما خيار الفسخ للمرأة ولو كانت رتقاء
فلا خيار لها ولها الخيار إذا كان ذكره صغيراً بحيث لا يمكنه ادخاله
وان كانت زوجة المجبوبة فالخيار لولاها وان كانت صغيرة ينتظر
بلوغها وقيل لموليها خيار الفسخ في الحال ولو جب بعد وصوله اليها
مرة أو صار عنيماً بعد ذلك فلها الخيار فان طلبت الفرقة يفرق الحاكم
في الأول حالاً ويؤجل السنة في الثاني ورمضان وأيام حيضها منها
وكذا وجه وغيبته لأمة حجها وغيبتها ومرضه ومرضها ولو وجدته
عنيماً أو مجبواً ولم تخصم إلى مدة طويلة لا يبطل حكمها وله شق
رتقاء أمته وكذا زوجته الحرة وهل تجبر عليه أم لا فيه قولان
ولو تزوجته على أنه حراً ومن أهل السنة أو قادر على المهر والنفقة
فبان بخلافه وعلى أنه فلان بن فلان فاذا هو لقيط أو ولد لنا
كان لها الخيار ولو على أنه من أهل الحديث ثم ظهر أنه حنفي أو
شافعي أو مالكي أو حنبلي فلا وقيل لها الخيار أيضاً

باب العدة

هي تربص من فارت زوجها بوفاة أو حياً أن يدخل بها

فالعدة بالوفاة غير الحامل تتربص أربعة أشهر وعشرون حرة وإن أمة
فشهرين وخمس ليال وقيل كالحره وإن كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل
حرة كانت أو أمة تحت حراً وعبد وقيل بعد الأجلين والمفارقة بالحياة
لا تتعد إلا إذا وطئها زوجها فان كانت حاملاً فعدتها وضع الحمل والأفان تحير
فثلث حيضاً إن كانت حرة وإن كانت أمة فحيضتان لا تعتد بحيضة طلقت
فيها وإن لا تحيض أو كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها فعدتها
ثلاثة أشهر إن كانت حرة وشهرين أو شهر ونصف إن أمة وقيل
كالحره وتبتدئ العدة من وقت المفارقة ومن كانت تحيض وانقطع
حيضها الموضع لم تكن أنيسة فعدتها ثلاثة أشهر وعدة المختلعة
ومن فسخ نكاحها حيضة أو شهران لم تكن حاملاً وإن حاملاً
فوضع الحمل وعدة المفقود عنها زوجها سيأتي ذكرها والمتوفى عنها
زوجها ترث زوجها ولو مات قبل الدخول ولها الصداق كاملاً
إن كان مسماً والأفهر المثل هل تحرم الربيبة بموت الأم كما
تحرم بالدخول فيه قولان وتعتد في منزلها الذي توفي زوجها
أو بلغها موته وهي فيه إلا أن يحولها الورثة أو طلبوا منها الكراء
والمبتوتة حيث شاءت وإن وطئ الأجنبية بشبهه أو نكاح فاسد
أو زنا من هي في عدتها أتمت عدة الأول ما لم تحمل من الثاني
فإن حملت تنقض عدتها بالوضع قبل أن تتم عدة الأول لا
يحتسب من عدة الأول مقامها عند الثاني وللزوج الأول أن كان

طلاقة رجعيار جعتهما في التهمة ثم تعتد للثاني وان وطئها عمدا من غير شبهة من ابائهما في عدتها منه فكلا لاجنبياي تتم العدة الاولى ثم تتبداء العدة الثانية للزنا وان وطئها بشبهة استأثفت العدة من اولها ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم تتم للشبهة وتتعدد العدة بتعدد الوطي بالشبهة للزنا وان قالت مضت عدتي وكذبها الزوج فالقول لها مع الحلف

فصل في استحراء الامة اذا ملكها بحیضة ان لم تكن حاملا والا فبوضع الحمل وان كانت آتسة فبشهر وقال ما منا ابن القيم اذا امن عليها الحمل فلا يلزم الاستبراء كما اذا ملك صغيرة لا توطأ مثلها واذا ملك امه ووطئها ثم اراد ان يزوجهما او يبيعها فيجرم عليه تزويجهما وبيعها قبل الاستبراء وان لم يطأها يجوز ان فان خالف صح البيع دون النكاح وان اعتق امته التي كان يطأها او مات عنها لزمها الاستبراء بنفسها كما مر

فصل في يجوز الحد على ميت فوق ثلثة ايام كائنا من كان الا الزوج وحده فتحد المتوفي عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا ان لم تكن حاملا والا للوضع الحمل ولا يجب على الامة ولا امر الولد اذا مات سيدهما ولا على المعتدة بطلاق بائن او رجعي او وطئ شبهة او زنا او استبراء وتجنب الحادة الطيب الزينة والحمل بالائمه والاثمد والثوب المصبوغ للزينة والخضاب الحلي لا الكحل بالتوتيا

والعنزوت ونحوها او بالائمه للثداوي فتكحل ليلا ويمسحه نهارا ولا تقليم الاظفار ولا تنف الا بط ولا حلق الشعر ولا الاغتسال ولا الحرير الابيض والاصفر من لونه الذي لم يصبغ وقيل تجنب الثياب الرفيعة الغالية الاثمان ولو كانت بيضا واحدا وعلى صغيره ومجنونة وكافرة وتحرم خطبة المعتدة الا المعتدة بوفاة بالتعريض ويجوز الخروج لها نهارا الا المعتدة الطلاق الرجعي لومات الزوج وهي زائرة في غير مسكنها تعود اليه فورا ولا تخرج منه الا بعد كان تخرج جبراً او ينهدها وخافت الانهدام وتلف الاموال او لم تجد الكراء ولا بد من ستره بين الزوج والمطلقة البائن لا بين وبين المطلقة الرجعية فانها تنزى وتنسوف لعلها يراجعها

باب ثبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها اربع سنين وجهات ثبوت النسب اربع الفراش والاستلحاق والبينة والقائض والنكاح السرى ثبتان الفراش المستلحقان لم يقربه جميع الورثة لم يلحق بالمقرا الا ان يشهد منه امرأتان انه ولد على فراش لميت واذا استلحق ولد من امته يلحقه ما بعده وان لم يثبتان الاقرار ولا بصير الزوجة فراشا الا بالعقد والدخول المحقق والامة الا بالدخول وقيل يكفي امكان الوطي وقيل للعقد فقط اما الاستلحاق فلا بد ان يستلحق واذا كان موجودا فلا اثر لاستلحاق الجد فان لم يكن وهو الوارث فقط

صح اقراره وثبت نسب المقربه وان كان بعض الورثة وصدقوه فكذلك
والا لم يثبت نسبه الا ان يكون احدا لشاهدين فيه والحكم في
الاخ كالحكم في الجد وقيل يوثر اقرار الاخ على نصيبه من التركة
فقط اما البينة فهو ان يشهد شاهدان من الورثة او غيرهم بانه
ابنه او انه ولد على فراشه فلا يلتفت الى انكار بعض الورثة ويثبت
النسب ويوثر على حق الجميع واما القائف فقد ثبتت لحاق النسب
بقوله من الحديث الصحيح وقضى عمر في امرأة وطيمها رجلا في طهر
وقال القائف قد اشتركا فيه جميعا ان الولد بينهما وقال على فهو بينهما
وهما ابواه يرثانه ويرثها وقال سحاق بن راهويه ان المولود من الزنا
اذ لم يكن مولدا على فراش يدعيه صاحبه وادعاه الزاني الحق
به قال ابن القيم القياس الصحيح يقتضي صحة هذا القول امام
الجمهور وهو انه لا يثبت النسب من الزاني ولو ادعاه ولم تكن
الوالدة فراشا لاحد ولو كانت فراشا لاحد فالولد له وللعاهر
الحجر بالاتفاق

فصل في اولد تزوجة الرجل وامته من وقت الدخول لستة اشهر
الى ربيع سنين لحقه نسبه والا لا وامكان الاجتماع كاف عند الامام
احمد والعقد فقط عند ابي حنيفة وان انكر الزوج الولادة وادعيا
ثبتت بحجة تامة وقيل بالقابلة فقط وقيل برجل وبجبل ظاهر
او اقرار الزوج به ويتبع الولد اباه في النسب لجماعا فولد قرشي غير

قرشية قرشي ولد فاطمي من غير فاطمية او امة يكون فاطميا

باب الحضانة

اذا افترق الابوان فالأولى واللاحق للحضانة الام ما لم تنزوج بالحنين
من الولد فان تزوجت بغير موافقة بقيت احق على حالها ثم الحالة ثم
امهات الام القرية فالقرية ثم الاب ثم يمين الحاكم من رأي فيه حلا
من اقارب الصبي فان تساوا واغناصهم واورعهم وقيل لامر
احق ثم امها قها ثم الاب ثم امهات الاب القرية فالقرية ثم الجدة ثم
امهاتة ثم الاخت لا بون ثم الاخت لا ثم الاخت لا ثم الحالات كذلك
ثم العمت كذلك ثم خالات امه ثم خالات ابنة ثم عمت ابنة ثم بنات اخوته
واخواته ثم بنات اعمامه وعماته ثم لها في العصبات الا قربا لا قرب فتقدم
الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام الاب ثم بنوهم ثم اعمام الجد ثم
بنوهم واللاحق لابن عم او عمة او خالة اذا كان الصغير انثى بلغت سبعا وان
صارت الام مرتدة سقط حقها وكذلك ان كانت فاجرة يخاف من
صحتها على الولد ولا حضانة للرقيق والفاسق والكافر على المسلم
ولا للحنون والمعنوه ولا للعاجز عنها كطفل واعمي ومن ولا المبرور
او مجرد ومن زال المانع عاد الحق وان ابت الام ان تربيته بجائزا
والاب معسر والعمة قبلت ذلك قيل لها اما ان تربيته بجائزا او لا
للعمة ويلزم على الاب سكنى الولد والحاضنة ان لم يكن لها سكن
وكذلك اجرة الخادم ان احتاج الصغير اليه ومؤنة الحضانة في مال

المحضون ان كان له مال والا فاعل من لزمه نفقته ولو سكنت الحاضنة
عند المبعوض للولد يستقط حتمها وان اراد احد الابوين السفر فالمقيم
اخي بها وقيل ان الامر بل الاجنبية الحاضنة والمرضة لها ان تذهب
بالولد الى سكنها ثم اذا بلغ الصغير سبع سنين عاقل خير بين ابويه
فيكون عندهم من اختار منهما فان اختار اياه كان عنده ليلا ونهارا ولا
يمنع من زيارة امه ولا تمنع هي من زيارته وان اختار امه كان عندها
ليلا ويكون عند ابويه نهارا ليودبه ويعلمه ثم ان عاد واختار الآخر
نقل اليه ثم ان اختار الاول رد اليه وهكذا ابدا وان لم يختار احدا
او اختارها جميعا اقرع وكذا اذا تعدد المستحقون ولم يترجح احد منهم
واذا بلغت الانثى سبعا كانت عند ابويها وجوبا الى ان تتزوج ويمنعها
الاب او من يقوم مقامه من الانفراد ولا تمنع الام من زيارتها ولا
هي من زيارة امها ان لم يخف الفساد ولو اختلفا في سنه فان اكل
وشرب ولبس استنجى حده ونزع الى بويه ولو جبرا والا لا

باب النفقة

هي الطعام والكسوة والسكنى وتجب باسباب ثلاثة زوجية وقربا
وملك فتجب لزوجته على الزوج بالمعروف بقدر حالهما فان تنازعا
في القدر والنوعية يقدرها الحاكم حسب حالهما من اليسار والعسر
ولو كان صغيرا فتجب في ماله لا على ابويه الا اذا ضمنها ولو كانت كافرة
او صغيرة تطيق الوطى وكشتميه فيما دون الفرج او رتقاء او قراء

او معتوهة او كبيرة لا توطأ وجب نفقتها فان لم تطق الوطى ولا اشتمته
فيما دون الفرج لا كما لو كانا صغيرين ولو منعت نفسها للمهر وان كان
كله موحلا لا تنسقط النفقة وكذلك ان كانت في بيت ابويها ولم يطأ
الزوج بالنفقة وقد رعى الاستمتاع هناك وكذلك اذا طلقها ولم
تمتنع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت الزوج وكذا لو مرضت ثم
اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت ولو مرضت عند
الزوج فانتقلت الى دار ابويها ان لم يمكن نقلها بحففة ونحوها فلها
النفقة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل بل
يندب وعليه مؤنة نظافتها من دهن وسدر واشنان وضوء
وما يمنع الصنان وثلث ماء الشرب الطهارة وغسل الثياب ثلث
المشط واجرة كسر الدار وثلث الدوا واجرة الطبيب لاثني طبيب
وحناء وخضاب ان اراد منها تزنيها او قطع رائحة كريهة واتي
بعدتها لزمها استعماله وعليه لها خادما اذا كانت ممن يخدم
مثلها كالموسرة والصغيرة وكذلك مؤنسة اذا احتاجت اليها
بان كانت في محل قفر خال عن الجيران او مخوف ولا يلزمه اجرة
من يوضئ زوجته المريضة بخلاف رقبته المريضة اذا لم
يمكنها الوضوء ولا نفقة لمرتدة ومعتدة موت وبائس ومنكوحة
باطل والخارجة من بيته بغير حق وهي الناشزة فان ادعى نشوزها
وانكرت او ادعى انها اخذت نفقتها وانكرت فالقول قولها بيمينها

ولو لم تخرج عن بيته ولكن منعه من الوطي لم تكن ناشزة بل آثمة
 ان منعت بلا عذر ولو كان المنزل لها فمنعت من الدخول عليها فيه
 ناشزة ما لم تكن سالتة الثقلة بخلاف ما لو خرجت من بيت
 الخصب وابته الذهاب اليه او السفر معه او مع اجنبي بعثه
 لينقلها فلها النفقة وكذا لو آجرت نفسها الارضاع صبي زوجها
 شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشزة لانها ارادت جلب العار على
 الزوج ولو كانت من المحترفات او محبوسة فلا نفقة الا اذا حبسها
 الزوج بدين له عليها ولو امتنعت من الطحن والنجز ان كانت ممن لا تحزم
 او كان بها علة فعليه ان ياتيها بطعام مهيا والا لا يجوز لها
 اخذ الاجرة على ذلك ولا تجبر على هذه الاعمال ان انكرت ويجب
 عليه ان ياتيها بالرحي وانية شرب وطبخ ومغرفة وكذا سائر
 ادوات البيت الضرورية كحصر ولهد وطفسة وسرير وبساط
 ونمل وخف لأكمل واجرة القابلة على من استاجرها ويدفع اليها
 مصروف كل يوم عند المساء لليوم الاقي ولا باس لو اعطاها شهر
 او ستة اما فرض الدراهم فلا اصل له غير ان في عرفنا اهل الهند
 الحاجة دعية الى فرض الدراهم فلا باس به ولها اخذ كفيل
 للنفقة خوفا من غيبته وللاب ان يجهز نبتة بما تيسر له الجهاد
 ملك للمرأة لا للزوج فليس له حق المطالبة الا اذا اشترط فيه
 التفصيل ولا يجوز له الاستغناء به الا باذنها ومتى عسر الزوج

بالنفقة او الكسوة او السكنى وما وجد الا يومادون يوم او غاب لم
 يترك لها ما يكفيها نفقتها ومصروفها ولم يمكنها الاستدانة عليه
 فلها الفسخ فوراً ومتراخيا بقضاء القاضي او عالم من علماء الدين
 اذا طلبته فاذا فسخ فلا رجعة فيه ولا ينقص بها عدد الطلاق
 وان امتنع المومن من النفقة فلها الاخذ من ماله بنيرانه بقدر
 ما يكفيها ويكفي اولادها الصغار ولا نفقة ولا سكنى للمتوفى عنها
 زوجها الا اذا كانت حاملا وكذلك المبتوتة لها النفقة اذا كانت
 حاملا ولا سكنى لها وتجب لنفقة والسكنى المطلقة الرجعية
 فقط حاملا او غير حامل

فصل ينفي للسكنى بيت خال عن اهله غير طفله الذي لا ينهم
 الجماع وامته وام ولداه واهلها ولوردها من غيره بقدر حالهما
 ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين في كل اسبوع مرة ان لم يقدر
 على اتيانها ولو ابوها زمتا او مريضا او امها زمتا او مريضة فعليها
 التعاهد ولو كافرا او كافرة وان اب الزوج ولا يمنعها من الدخول
 عليها في كل اسبوع مرة وغيرهما من المحارم في كل سنة مرة وكذا
 لا يمنعها من الخروج اليهم في كل سنة مرة فيجوز لها الخروج لزيارة
 الابوين في كل اسبوع ولزيارة المحارم في كل سنة ولو بلا اذن
 الزوج وله منعها من الغزل والكتابة ومن زيارة الاجانب ودخولهم
 عليها وكذلك يجوز لها الخروج للمخسومة عند القاضي لا دخول

الحامد الاباذنه

فصل تجر النفقة والكسوة والسكنى على الوالد الموسر لولده المحسن
 على الابن الموسر مالا يوفى اذا كانا معسرين وعلى السيد لمن يملكه لا
 على القريب لقريبه الا تبرعا وصلة للرحمة وقيل يجب لقريب محرم فقير
 عاجز عن الكسب بقدر الارث لموسرا ولا يشارك الابن الوالد في
 نفقة ولده وابويه احدا ما لو كان لاحدا بنان احدهما موسرا والاخر
 معسرا فلا يجب على الابن الموسر الا نصف النفقة ومن قدر على
 الكسب جبر عليه لنفقة نفسه ومن تجب عليه نفقته ويجرم
 عليه السؤال فان سال مع ذلك عزرا بما يراه الامام ومن لم يجد
 ما يكفي الجميع بدأ بنفسه فزوجته ورفيقه قوله فامه قابيه
 والمستحق النفقة ان ياخذ من مال من يجب عليه بلا اذنه ما يكفي
 ان امتنع ولا نفقة مع اختلاف الدين الا بالزوجية وقيل بالولاد
 ايضا ولو قضى بنفقة ومضت مدة شهر تسقط لما مضى غير نفقة
 الزوجة والصغير

فصل يجبر السيد لنفقة مملوكه وتزويجه ان طلب فان ابي
 يوم ربيعه وكذا مالك البهيمة لاطعامها وسقيها فان ابي عز
 اجبر على بيعها او اجارتها او ذبحها ان كانت توكل ويجرم لعنها
 وتحملها مشقة فوق طاقتها ومن فعل ذلك يعز و بما يراه الامام
كتاب الاعتاق

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك ويصح من حر مكلف لمملوكه بانته
 وبما يعبر به عن البدن وعقيق ومعتق ومحرر وحررتك واعتقتك
 ان عرف معناه سواء نوي ولم ينوها ذلا كان او جادا او بلا ملك
 ولا رق ولا سبيل لي عليك وهو الله ان نوي ولو قال غلامي حر
 لا ياتي الفواخشا واصتى حرة لا تبغى الفجور ولم ينو العتق لا يعتق
 ولو قال هذا ابني وابي واجي صار لغوا ولو قال هذا مولاي او
 يا مولاي او يا حرا او يا عتيق ونوى العتق يعتق والا فلا لابا ابني يا
 اخي والفاظ الطلاق ان نوي بها العتق يعتق كما في انت مثل الحر
 ولو قال ما انت الا حر يعتق ومن ملك ذارحم محرر عتق عليه
 ولاعتاق اذا اكره عليه او جن او غي عليه وان اضافته الى شرط صح
 بخلاف الطلاق كما صرما الاضافة الى الملك مثل قوله ان ملكتك
 فانت حر فلا تصح فلا يعتق ان ملكه ولو حر رجلا مالا عتقا وان حر وعتق
 فقط والولد يتبع الام في الملك والحرية والرق لاني التدبير
 والاستيلاء والكتابة وولدا لامة من سيدها حر شريف كالولد الحر
فصل افضل الرقاب نفسها ومن مثل مملوكه فعليه ان يعتقه
 والا اعتقه الامام والمحاكم ومن اعتق شره كاله في عبد ضمن لشركائه
 نصيبهم بعد التقويم ان كان موسرا والاعتق نصيبه فقط واستسعى
 شريكه العبد ولا يصح شرطا للولاء لغير من اعتق ويجوز التدبير اي
 تعليق العتق بمو فلا يجوز بيع المديرا لا عند الاحتياج ولو ببد موته

ويجوز الكتابة اي جعل مال على عبده او امته منجما فان ادي كله
يصير حرا وان ادي بعضه يعتق منه بقدر ما ادي وقيل لا يعتق منه
شي حتى يوفى مال الكتابة كله واذا كان عند المكاتب مال ما يفي لكتابته
فلتحجب مولاته عنه ومن ولدت امته منه لم يحل له بيها وتعتق
بعد موته ولو كان عبدا بين ثلاثة لواحد نصفه وللآخر ثلثه
وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف السادس حصتها في زمان
واحد فعليه ما قيمة حصته شريكهما بالسوية على كل واحد نصفها
ولو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم تجز الورثة جميع العتق
فيقرع ويتفق من خرج اسمه بالقرعة وقيل يعتق عن كل واحد ثلثه ولو
اعتق عبدا من عبده لا بعينه يقرع ولو اعتق عبدا في مرض موته
ولا مال له غيره وعليه ديون تستغرقه فلا ينفذ الحق واذا استد
العبد سيده على الكتابة على قدر قيمته او اكثر وجبت كتابته على المولى
وتكره كتابة الامة الغير المكتسبة ولا تنفع الامنحة واقلها نجران و
اذا امتنع المكاتب عن الوفاء وببده مال يفي بها عليه لا يجبر على
الاداء بل يجوز للسيد فسخ الكتابة وقيل يجبر على الاداء فان لم
يكن له مال لا يجبر على الاكتساب تفاقا ويجب على السيد وقيل
يندب بعد قبض جميع المال ان يدفع ربه اليه ويصح فسخهما
بالتفاقهما ويجوز بيعه فيقوم المشتري مقام البائع وتبقى الكتابة
على حالها ولو كاتب امته وشرط وطبها لا يجوز وقيل يجوز ولو تزوج

امته غيره فاولد لها ثم ملكها لا تصير ام ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بتو
الا اذا ولدت منه ثانيا بعد الملك وقيل تصير ام ولد في الحالين
ولو استولد جارية اميه تصير ام ولد له وعليه قيمتها وعقرها
لابيه ويجوز للسيد اجارة ام ولده وقيل لا واذا ادعى ولد امته
مشتركة ثبتت نسبته وهي ام ولده ولزمه نصف قيمتها ونصف
عقرها وان ادعى امه معاريج الى قول القائف واذا اعتقت امته و
زوجها عبدا فلها الخيار اما ان تبقى عنده او تفارقه بفسخ النكاح
لا اذا كان حرا وقيل لها الخيار مطلقا

كتاب اليمين والنذر

اليمين تقوية للغير بالمقسم فلا يشمل التعليق وقيل عقد قوي به عزم
المحالف على الفعل او الترك فيشمل التعليق والحق انه ليس بيمين
لعدم لزوم الكفارة فيه بل يلزم فيه الجزاء والمقصود ههنا
اليمين الذي فيه الكفارة المذكورة في كتاب الله وهي لا تنعقد
الا بالله نعم او باسم من اسمائه او صفة من صفاته اما ما سمي به
غير الله ايضا كالعظيم والرحيم والرفوف فان نوي به الله او اطلق
كان يمينا والا فلا وان قال يمينا بالله او قسما بالله او اشهد بالله
او اقسم بالله او بحق الله او بحق الله او لعن الله او اسلم الله او بالقرآن
او بكلام الله او بسورة من القرآن او بالتوراة والانجيل والزبور
تنعقد ما قوله اشهد او اقسم او احلف فان نوى اليمين كان

بيميننا وان نوي الاخبار فلا وقوله اعزما وعزمت عليك ليس ليمين
ويحرم الحلف بغير الله واسمائه وصفاته ولا كفارة فيه ولو قال
بعمدا لله وميثاقه وامانته او ذمته لا تنقذ والحلف بالامانة
ممنوع وكذلك بتحريم الحلال فان فعله فهو لغو وكذلك لو قال
ان فعل كذا فهو يهودي او مجوسي او كافرا وبرئ من الله ورسوله
اولا تناله شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم او عليه غضب الله
او يخطئه او لعنه واثم قائله فيتوب ويستغفر

فصل شرط لوجوب كفارة كون الحالف مكلفا مختارا عايدا
ثانيا لليمين وكونه على امر مستقبل الخنث فلا تنفع من التاكيد
والساهي الذاهل المخطئ والذي سبق على لسانه بل قصد عادة
كقول الناس لا والله بلى والله في عرض الحديث وهو لغو سواء
كان على ماض او مستقبل او حال والحلف على امر ماض او على
الحال كاذبا عالما به عموما هو حرام وكهيرة من الكبائر ولا
كفارة فيها ثم الخنث في المنعقدة يوجبها اذا لم يكن مكرها
عليه ولا جاهلا ولو حلف ان لا يحلف ثم نسي حلف ان لا يكلم
زيدا فكله لا تجب الا كفارة واحدة ولو كرر اليمين على شيء واحد
ونري بما زاد التاكيد فهو على ما نوي عليه كفارة واحدة وان نوي
الاستيناف فهما يمينان وعليه كفارتان سواء اتحدت المجلس او
تعدت وان كانت على اشياء مختلفة فلكل شيء منها كفارة ولو

قال بجحوتي او بجحوتك او براسي او براسك او لعنني او لعنوا عاداة
في عرض لكلام فهو لغو وكذلك الحلف بالكعبة او النبي صلى الله
عليه وسلم وعن امامنا احمد ان الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
منعقد وان حلف باللائم والعزيز وقصد تعظيمهما كفر وكذلك
لو حلف بمشدة او ولي من الاولياء وفي ظنه ان الحنث او الكذب
فيه اشد وزرا او كما ان في الحلف بالله

فصل ان حلف على امر لا يجوز فعله كعدم الكلام مع ابويه او
قتل فلان بغير حق يجب عليه ان يحنث ويكفر وان على مباح نثر
الحنث اولى والحنث مباح وان على امر يجب فعله فالحنث حرام
ويكره ان يجعل الحلف مانعا للبر والتقوى وتقع اليمين على نية
المستحلف ان كان على الحق فلا تنفع التورية للحالف ولا تاويله اذا
قصد بطلان حق المستحلف وان كان المستحلف ظالما تقع على نية
الحالف وتنفع التورية ولا اثم عليه بل تجب التورية لاستخلاص
المظلوم ورفع الفساد وان تعذر المحلوف عليه بعدا مكانه حنث
وان عين وقتا تعين والا لم يحنث حتى يتيأس من فعله تبلف
المحلوف عليه او موت الحالف ونحوهما ومن وصل ان شاء الله
بيمينته قاصدا للاستثناء لم يحنث

فصل كفارة اليمين على التخيير بين ثلاثة اطعام عشرة
ساكنين مسلمين ولو في وقت واحد باحة او تمليك مطبوخا

او غير مطبوخ من جنس واحد واجناس مختلفة بادام او بلا دمام
ولو اطعم واحد عشرة ايام لا يجزى او كسوتهم وهي للرجل ثوب
تجزئه صلوته المكتوبة فيه وللراة درع وخمار فان اطعم بعضا
وكسا بعضا او اطعم بعض الطعام وكسا بعض الكسوة واعتق نصف
عبده واطعم خمسة او كساهم واطعم وصام وكسا او ادعى القيمة
لم يجزى وتحرير رقبة ولو كانت كافرة او مدبرة ولا يجزى اعتاق الحمل
وام الولد والمكاتب فان عجز عن العتق والاطعام والكسوة صام
ثلاثة ايام متتابعة ويسقط التتابع بالعتق ويجوز ان يكفر قبل
المحنت او بعده

فصل تشترط النية لصحة الكفارة ويكفي العجز وقت الاداء
ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاق او بصوم لاشئ عليه الا
ان يتذكر ولو حلف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم حنت يجب الكفارة
ولو نذر الكافر بها هو قربة ثم اسلم فعليه الايفاء ولو قال ^{او دجها}
انت على حرام او حرمتك على نفسي فهو لغو وكذلك لو قال لغو
كلامكم على حرام او كلام الفقراء او اهل بندا او اكل هذا الرغيف على
حرام ولو قال والله لا اكلكم لا يحنت الا ان يكلم كلهم ولو حلف لا اكل
هذا الرغيف لا يحنت الا اذا اكل كله الا اذا لم يمكن اكله في مجلس
واحد ولو قال من هذا الرغيف يحنت باكل بعضه ولو حلف لا يكلم
فلانا وفلانا ونبوي احدهما او لا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد يحنت

كلامه
او هو
اليمين

لو كلم واحد منهما في الاول وكلم اخاه في الثاني ولو قال كل حل وحلال
الله او حلال المسلمين على حرام او المحرام يلزمني فهو على الطعام الشرا
ويكون لغوا الا اذا نوي مراته وتقدم الحكم فيه

فصل في النذر وهو مكره لا ياتي بخير ولا يرد قضاء ولا يصح الا
بالقول من مكلف مختارا اذا ابتغى به وجه الله ولا بد ان يكون قربة
ولا نذر في معصية الله ومنه النذر للقسر لج على القبور والقاء
الغلف والاردية والرياحين عليها والذبح عندها ولو ذبح تعظيما
لصاحب القبر كفر ومن اوجب على نفسه فعلا لم يشرعه الله كعتق
مجلس لميلاد او زخرفة المساجد او البناء على القبور ونحوها لم
يجب عليه بل وجب عليه تركه وكذلك ان كان مشروعا ولا يطبق
في كفر كفارة يمين فيهما كمن نذر نذرا لم يسمه ولو نذر نذرا
مباحا كضرب الدف وجب الرفاء به او كفارة يمين ولا ينقذا لامن
الثلاث فلو حلف بصدقة ماله او كل ماله او قال مالي في سبيل الله
فعليه اخراج ثلث ماله ولو جعل ماله في رتاج الكعبة ان كلمه ذا
قربة في كفر كفارة اليمين واذا مات الناذر بقربة ففعلها عنه
ولده اجزاء ذلك وان كانت صلوة او صوما او حجا وكذلك يكفر
عنه وليه اما بالصوم عنه او الاطعام من تركته ومن نذر ذبح
ولده فعليه كفارة يمين وكذا لو نذر ذبح نفسه او عبده ومن
نذر الج لزمه الايفاء فان لم يطقه فعليه كفارة يمين ومن نذر

الصلوة في المسجد الحرام تعين نعلها فيه وكذا المسجد النبوي المسجد الأقصى
ولو في غيرها وهو على مسافة القصر فلا يوف به يكفر كفارة يمين إن كان دنها
فيخير بين الأيفاء والكفارة ولو نذر زيارة قبر من قبور الأنبياء أو
الأولياء وهو يجبد على مسافة القصر فلا يوف به ويكفر كفارة يمين
قبل بالتحير وقيل إن نذر زيارة قبر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم يلزمه الأيفاء
وفي غيره يخير وإذا نذر صوم يوم بعينه مما يجوز فيه فافطر بعذر
قضاءه وإذا نذر صوم عشرة أيام جازمتابعة ومتفرقة ومن نذر
القصد لبیت الله الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمره يلزمه القصد
بأحدهما ومن نذر الحج أو العرة ما شيا يجوز له أن يركب ويكفر
كفارة يمين وإن نذر القصد لمسجد المدينة أو الأقصه فيلزمه
ولو علق الجزاء بشرط المعصية كقوله إن زنيت أو كذبت فعلم
صوم شهر أو حج بيت الله لزمه الأيفاء وقيل يوفى أو يكفر ولو
قال إن برئت من مرضى هذا ذبحت شاة لزمه الأيفاء ولو نذر
ذبح جزور فيكفيه ذبح سبع شياه بدله ولو نذر لفقراء مكة جاز
الصرف على غيرهم ولو نذر صوم شهر معين لزمه صومه متتابعاً
فإن افطر بغير عذر لزمه استنياف الصوم مع كفارة يمين ولو نذر
صوم شهر مطلقاً لزمه التتابع فإن افطر بغير عذر لزمه الاستنياف
ولا كفارة وإن نذر صياماً بلا عدد صام ثلاثة أيام ولو نذر
صدقة مساكين فاطعام عشرة مساكين ولو نذر خمسين

حجة لزمه بقدر عمره فإن مات قبل أن يكمل خمسين فلا شيء عليه لا يلزمه
الوصية لما بقى

جامع الإيمان

الإيمان مبناها على العرف عند الأحناف وعندنا ما نأخذ على النية إن لم
يكن الحالف ظالماً فإن كان ظالماً فعلى نية المظلوم بشرط أن يكون اللفظ
محتماً لها والأفلا تكفى النية مثلاً لو قال حدثا سقني مويه ونوى به
الطلاق لا يقع فإن كان اللفظ محتماً لها يتعلق بيمينه بما نواه دون ما
لفظ به كمن دعى إلى غداء فحلف لا يتعدى لم يحدث إذا تغدي بقضاء
غيره إن قصد الاختصاص بالحلف به ومن حلف على نسيان لا يشرب
ماءه ونسيته أو السبب قطع منته حثها كل خبره أو استعارة دابته
وكل ما فيه منته لا باقل كقعوده في ظل جداره أو ضوع سراجة أو حلف
لا يدخل دار فلان وقال فوفيت اليوم قبل منه ذلك فلا يحنث بالدخول في غيره
ومن حلف على امرأة عن دار وقال لأعدت رانيتك تدخلين دار فلان ينوى
منها فدخلته حنث ولو لم يدخلها ومن حلف لا يأكل تمر الحلاوته حنث بكل
حلوى بخلاف اعتقته لأنه أسود فيعتق وحده فإن لم ينبوش شيئاً رجع إلى
سبب اليمين ما هيجهما لدلالة ذلك على نية فمن حلف ليقتضين زيدا
حقه غداً فقضاه قبله لم يحنث لأن نية كانت تعجيل القضاء وكذا كل
شيء وبعية وفعله غداً ولا يبيع كذا إلا بمائة فباعه بأكثر لا يحنث وإن
باقل فيحنث ولو قال لا يبيعه بمائة فباعه بها أو باقل حنث ولو حلف

لا يدخل بلد كذا الظلمة آية فيها قرأ ودخلها أو حلف لا يكلم زيدا لشربه
الخمر ثم كلمه بعد ان تركه لم يحث فان عدم النية والسبب جع الى التمين
وهو الاشارة فمن حلف لا يدخل دار فلان هذه قد دخلها وقد باعها او
دخلها وهي فضاء أو مسجداً أو حماماً أو حلف لا البس هذا القميص فلبسه
وهو رداء أو عمامة أو سراويل أو حلف لا يكلم هذا لصبي تكلمه بعدما
صار شيخاً أو لا كلمت امرأة فلان هذه أو عبده هذا أو صديقه هذا
فزال ذلك ثم تكلمهم أو حلف لا اكلت هذا الرطب فصارت تمر أو صار ديسا
أو خلا أو هذا اللبن فصارت لبناً ثم اكله أو لا لبست هذا الغزل فصارت ثوباً
ولانية له ولا سبب حث في الجميع فان عدم النية والسبب التمين
يرجع الى ما تناوله الاسم وهو ثلاثة شرعي فعرفى فلعوى فاليمين المطلق
على الفعل والترك تنصرف الى الموضوع له الشرعي الصحيح الا ان يقتصر
بكلمة مريد على الموضوع له اللغوي فمن حلف لا ينكح أو لا يبيع أو لا يشترى
فيعقد عقداً فاسداً لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يبيع فنجح فاسداً أو
لو باع أو اشترى بشرط الخيار حث ومن حلف لا يبيع الخمر أو لا يبيع
الخمر ثم باعه حث لتعذر حمله على الصحيح فان عدم الشرعي فيؤخذ العرفي
فمن حلف لا يطأ امراته أو امته حث بجماعها وكذا اذا حلف على ترك
وطي زوجته صار مولى أو حلف لا يطأ داراً أو لا يضع قدمه في دار
فلان حث بدخولها رآها أو ماشيا حافيا ومتنعلاً ولو قال لا يدخل
داراً ندخل مقبرة لا يحث ولو حلف لا يدخل بيتاً حث بدخول مسجد

والحمام وبيت الشعر والادم والخيمة ولا يدخل بدخول صفتها أو دهيها
ومن حلف لا يضرب فلانة فخنقها أو تنف شعرها أو عضها لم يحث ولو
عضها للتلدذ لا ولو حلف ليضربها ففعل ذلك برؤسها بعد
الموت لم يبر ومن حلف لا يشم ريحان فشم ورداً أو بنفسجاً أو ياسميناً
أو زنبقاً أو نسريناً أو نرجساً أو لا يشم ورداً أو بنفسجاً فشم دهنهما أو ماء
الورد أو لا يشم طيباً فشم نبات طيباً لم يحث كالحزامي حث فان عدم العرف
يرجع الى اللغة كمن حلف لا يأكل الحما حث بكل لحم حتى السمك ولحم
الميتة والخنزير لا يأكل ما لا يسمى لحماً كالشحم والمخ والكبد الكلية
والكرش والطحال الكوارع ولحم رأس لسان ومن حلف لا يأكل لبناً فاكل
لبن ادمية أو صيداً أو رائباً أو نجساً أو حليباً حث لان اكل ذبداً أو
سمناً أو كشكاً أو مصلاً ولو حلف لا يأكل داساً ولا بيضاً حث بكل رأس
وكل بيض حتى رأس الجراد وبيضه لا يأكل فاكهة حث باكل كل فاكهة
حتى البطيخ وكل ثمرة شجر غير برى كبلح وعنب رمان وسفرجل وقناج
وكمثرى وخوخ ومشمش زعرور وبيض اترج وتوت وتين وموز وأ
ولويابا كصنوبر وعناب وجوز ولوز وبندق وخستق وتمر وزبيب
لا يأكل لقضاء والخيار والجزر والفجل الزيتون والزعرور الأحمر والأس
وسائر ثمار الاشجار البرية التي لا تستطاب لا يتعدى فاكل بعد
الزوال ولا يتعشى في كل بعد نصف الليل ولا يتسحر فاكل قبله لم يحث
لا يأكل من هذه الفجرة حث باكل ثمرتها لا يأكل ورقها لا يأكل

من هذه البقرة حنث باكل شيء منها لا يشرب لبنها او اكل لدنها لا يشرب
من هذا النمل وهذا البير فاغترف بالاناء حنث لا يشرب من هذا الاناء
فاغترف منه شرب لا يحنث لا يلبس الثياب ولا يركب الدواب حنث بركوب
دابة وليس ثوب كذا الوقال لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ولو ذكر
العدد فلا لا يدخل دار فلان او لا يركب دابته او لا يلبس ثوبه حنث
بما جعله فلان لعبده او بها آجره او استاجره لا بما استعاره لا يدخل
مسكن زيد حنث بمسكنه او معار ومغصوب يسكنه لا يملكه الذي
لا يسكنه لا يدخل ملك زيد فدخل في مسكنه لا يحنث لا يكلم انسانا
حنث بكلام كل انسان حتى بقوله تنح او اسكت لا يسلم من صلوة
او خطاب هيت او صلا قبر لا كلمت فلانا حنث لو كاتبه او راسله ان
لم يرد مشافهته لان فتح عليه في الصلوة لا بدأت فلانا بكلام فتكلم
معالم يحنث لا يملك له يحنث بدين له لا مال له او لا يملك ما لا حنث
به وبمال غير زكوى بضائع لم يئس من عودها وبمغصوب لا يضر
فلانا بمائة فجمعها وضربه بها ضربة واحدة بر لا ان حلف ليضربه
مائة لا يسكن هذه الدار او يخرج من هذه الدار او ليرحلن منها
لرضه الخروج بنفسه واهله ومتاعه فان اقام فوق زمن يمكن الخروج
فيه عادة حنث فان لم يجد مسكنا انتقل اليه او لم يجد من يحمل
متاعه او ابت زوجته الخروج معه ولا يمكنه اجبارها فخرج وحده
لم يحنث وكذا حكم البلد لان الخروج فيه يتناول خروجه بنفسه

ثم اذا خرج فلا يحنث بعوده الى ذلك الدار او البلد ما لم يكن له نية او يكن
هناك سبب يقتضي هجران ما حلف على الرحيل منه فيحنث بعوده ليسا فر
لا يحنث بما يقال له في العرف لسفره ولو قصيرا الا يافحنث بالسفر لقصير
لينا من ولايناء مثله لا يستخدر فلا نأخذ منه فلان وهو كسأحنث
لا يبيت ببلد كذا او لا ياكل فيه نبات او اكل خارج عمران البلد
لا يحنث وفعل الوكيل كالموكل فمن حلف لا يفعل كذا فوكل فيه من
يفعله حنث لا يضرب عبده فضرب بامر يحنث لا يبيع زيدا فباع
من يملأه يشتره له حنث

كتاب الحدود

الحمد عقوبة مقدرة وجبت حقا لله في محصيته وهي مطهرة من
الذنوب اذا اقيمت على المذنب اقامتها فريضته الامام او نائبه فلا يجوز
لغيره اقامتها على المذنبين الا السيد فانه يجوز له جلد عده وامته في الزنا
فصل الزنا وطى خال عن ملك ونسبته وثبت بشهادة اربعة بالزنا
لا بالوطى الجماع نيسا لهما الاماء عن ماهيته وكينيته ومكانه وزمانه
والمزنية فان بذويه وقالوا رايناه وطئها كالميل في المحلة وعدلوا سرا
وجهر احكم به وباقراره مرة واحدة ويستحب التربعع للاستثنات وقول
الامام له كل مرة لملك لمست او قبلت فاذا اصرح كل مرة بانه زني اى
اولج ذكره في فرج المرأة حدة فان رجح عن اقراره قبل الحد او في وسطه
خلى سبيله فان كان محصنا جلد مائة ثم رجه ولو غير محصن جلد

مائة بسوط ونصفه للعبد ثم يغير به عاما ولا رجوع على العبد والامة بل يحدها
سيدهما والامام بالجلد وتسقط الحد بالشبهات المحتملة ويكون المرأة عذلة
او زنتاء ويكون الرجل مجبوبا او عذليا او تحرر الشفاعة في الحدود بعد المرافعة
الى الامام والحاكم ويجوز للزوج ان يصدق ولا ترجع الحبل حتى تضع ترضع
ولدها ان لم يوجد من يرضعه فيؤخر رجها الى الفطام ومن لا يطبذكر
قتل لو كان بكارا وكذلك المفعول به ان كان مختارا ويجحد الزنا من نكح
بمحرمه كامر زوجته ووطئ مع العلم بالتحرير او يقتل تعزيرا ويعز من نكح
بهيبة او طائفا ويجوز للامام ان يقتله ان راي في قتله مصلحة ولا نقا
الحد ودفعي المساجد ولا تسقط بالتفادم ولو كان الزاني مريضا او ضعيفا
يخاف عليه الهلاك بالجلد يكفي ضربه بعكك فيه مائة شمر اخ
غربية واحدة او باطراف الثياب قيل تقام عليه متفرقة بسوط يوم من
معه تلف النفس ان لم يستطع ان يحتمله ايضا ترك حتى يصير اهلا
للتحمل ويموت وكذلك الزانية ولو كانا احدهما محصنا والاخر غير محصن
لمحصر فيجلد غيره وقيل لا يرجم احدهما واذا مكنت المرأة العاتلة
من نفسها مجنونا او صبيبا فوطئها او بالعكس فيجب الحد على العاقل
والباخر منهما ولو نادى لاعنى وجته فاجابته اجنبية فوطئها ظانا
انها امراته ثم بان اجنبية فلا حد عليهما وقيل تحدا لاجنبية وان
شهد ثلاثة بالزنا يحدون كلهم جدا لقتل وكذلك ان شهد اربع
بالوطئ والجماع فقط او قال في لهما ارايلا ج بل رايتهما في رداء واحد

ويشترط جمع الاربعة الشهود في مجلس واحد فان شهدوا متفرقين فسد قضيته
وعليهم الحد ولو شهدا ثنان منهم على انه زني بها وهي مطاوعة واخران
انه زني بها وهي مكرهة فلا حد على واحد منهما ومن اكره المرأة وزني بها
فلا حد للمرأة ويجحد الرجل ولو شهدا ثنان انه زني بها في هذه الزاوية من
البيت واثنان انه زني بها في زاوية اخرى من ذلك تقبل الشهادة ويجب
الحد وقيل لا تقبل كما في اختلافهم في بلد الزنا او بديته ولو اقر بالزنا بجهل
حد وان شهدوا بذلك فلا ولو حكم الحاكم بشهادة ثمان ان الشهود
فسقة او عبيدا او كفارا او الواحد منهم كذلك حدوا وارش ضربه هذا
فان رجم فديته في بيت المال ولورجع احدا لاربعة بعد الرجم حد وغرم
ربع الدية وقبيله حدوا ولا رجوع احدا الخمسة فلا شيء عليه فان
رجع آخر حدوا وغرم اربع الدية ولا يضمن المزكى ان يظهر واعبيدا وخمسة
اذا لم يتبعوا الكذب لو قال شهود الزنا تعمدنا النظر قبلت شهادتهم لو
انكر الاحصان فشهد عليه رجلان رجم لا لو شهد رجل وامرأتان والمرأة الحرة
اذا ظهر لها حبل لازواج لها وكذا الامة وقالت اكرهت او وطئت بشبهة
فلا حد عليهما وان اعترفت بالزنا فحد

باب حد الشرب

المخمر كل شراب خامر العقل قليله وكثيره حرام وليس بنجس فمن شرب صبغرا
مكلفا مختارا قليله او كثيره جلد على ما يراه الامام ما اربعين او اقل
او اكثر الى ثمانين ولو بالنعال الايدي اطراف الثياب يكفي اقراره مرة

اوشهادة عدلين ولو على التقي وقتله في الرابعة منسوخ ومن استحل الخمر
فهو كافر والنبيذ حلال وكذا العصير اذا لم يشتر ولم يسكر وحد السكر
ان يخط في كلامه خلاف عادته وان اقر بشربه ولم يوجد منه ريح يجد
فان وجد منه الريح فقط ولم يقر لا يجد ومن غص بلبقة ولم يجد غير خمر
له ان يسيغها به ويجوز شربه اذا اضطر اليه ولا يجوز للتداوي ما روي
الخمر الكحل فلا شك في حرمة لانه المسكر حقيقة لكنه ليس بنجس
فانواع الطب لا ادوية التي يختلط بها لا باس باستعمالها وشربها
لانها لا تسمى خمر ولا هي مسكرة وكذلك الخبز اذا خلط بحبيته بالخمر لانه
يحترق ويفنى بالطبخ وكره اكل البنيء والحشيش والافيون ولو سكر
بها لا يجد ولا باس بكل قليلها للتداوي والضرورة وكذلك لتتقوا التبت

باب حد القذف

من رمى غيره بالزنا بجلد ثمانين جلدة حر كان او عبدا وقيل بجلد اثنان
اربعين ويشترط كون القاذف عاقلا بالغ مختارا ليس بوالد ولا سيد
للمقدوف وكون المقدوف حرا مسلما عاقلا بالغ عفيفا فان كان غير
محصن عزر القاذف على اى الامام وان كان صغيرا لا يطأ ولا يطأ مثله فلا يجد
قاذفه حتى يبلغ ويطلب بالحد ولورثة الميت مطالبة فان عفا
البعض سقط الحد ويعزر ويثبت بالاقرار او بشهادة عدلين واذا
لم يثبت فلا يقبل شهادته ابدأ في امر من الامور وان جاء بعد القذف
باربعة شهور واقر المقدوف بالزنا سقط عنه الحد واذا قذف جماعة

يحد حدا واحدا وقيل لكل واحد حدا وقيل ان بكلمة فواحد وان بكلمات
فلكل واحد والتعريض الظاهر لما حق بالصرح لا المحتمل فالصرح كقوله
يا زاني يا عاهر قد زנית اولست بولد فلان اولست لابيك والتعريض
يا حلال بن حلال او ما انا بزان ونحوه

فصل في التعزير وهو في المعاصي الجرائم التي لا تجوز حد بها
او ضرب او مال ونحو ذلك كلاما وشدة بما لا فحش فيه او زجرا وفركا
او نظرقهر او عبوسة وجهه ولا يماز في الضرب عشرة اسواط ويجوز
الحبس في التهمة وكذلك حبس من يمتشى معرته على المسلمين اخره
بهم لو ترك مطلقا ولا يعز رصبي لا يفهم ما يقول ويعزر اذا عقل على
راى الامام وهو من حقوق الله لا يحتاج الى مطالبة ويعزر المسلم
لو قذف كافرا عفيفا ولا يعزر الوالد بمقوق والد ولا يعزر الولد بمقوق
والد فاذا قسما تم يعزر الولد وان قسما غيرهما عزر ولا يعزر من اقل
في رمضان بغير عذر او ترك الصلوة متعمدا وقيل يقتل ولا باس بتسويد
الوجه والطواف به والناداة عليه بذنبه وشاهد الزور يضرب ظهره
ويحلق راسه ويسم وجهه ويطاف به في الجامع والاسواق والجوامع
ويطال حبسه ويحرق حلق لحيته وقطع عضوه وجرحه وضرب الالفاف
الموجبة للتعزير بقوله لغيره يا كافرا يسقى يا فاجر يا خبيث البطن يا خبيث
الفرج يا شقي يا كلب يا حمار يا خنزير يا رافضى يا عدو الله يا ظالم يا كذاب
يا خائن يا شاربا لخمير يا مخنث يا قرنان يا قواد يا ديوث ونحوها ومن قال

لذمى يا حاج اولعنه بغير موجب ولعن مسلما عنز وكذا لك كل
مرتكب منكرا وموذي للعامة بغير حق بقول وفعل والتقدير في التعزيات
مفوض الى راي الامام ولكل دولة من الدول قانون تعزيري يمكن
العمل عليها والقضاء به الا فيما يخالف الشرع فلا يجوز العمل ولا القضاء
به والى الله المشتكى من الدول الاسلامية التي ذهبت اكثرها وبقيت
اقلها فانها اسلامية للاسم فقط حيث تركت الحد والشرعية وهجت
كتاب الله وسنة رسوله فجازها الله بغلبة اعدائها عليها وذلهما و
خذلها لانهما وفقرها ومسكنتهما وان لم تستيقظ من رقدة الغفلة ولم
تتب الى الله تفقهي وتلاشي عنقريب ولا تبقى للمسلمين امرة حرة مستقلة
في سائر اقطار الارض ولا لومر على من انتقل من المنفية الى الشافعية او
من الشافعية الى المالكية او الحنبلية وبالعكس لا على من اخذ برخص
المازاهل ولفق نعم يعز من سب الائمة المجتهدين والسلف الصالحين
والعلماء الراشدين كالامام البخاري وابن تيمية والمافظ ابن حجر وابن
القيم والشيخ ولي الله الدهلوي والشوكافي وسماعيل الشهيد والسيد
محمد بن اسماعيل الامير والسيد الصدوق وغيرهم وكذلك من كفر
اهل الاسلام بلا وجه واضح متفق عليه او غلا في المسائل الاختلافية
وشدد الكبر على المخالفين وفسقهم وفجرهم او اهان اولياء الله المتفق
عليهم ولايتهم وجلالة قدرهم كشيخنا عبد القادر الجيلاني وخواجه مدين
الدين چشتي وخواجه ميا والدين نقشبندي والشيخ شهاب الدين

السهروردي والشيخ احمد المجدد دلالة الثاني السيد احمد البريلوي
او منع عن العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او سخطها او كرمها
كالصلوة في الثقلين ورفع اليدين والجمهر بآمين او منع المسلمين على
اختلاف مذاهبهم من دخول المسجد الصلوة فيه او خص المسجد لفرقة منهم
فصل اذا وجب الحد على المريض فان كان رجلا لم يؤخر الا الحاصل
حتى تضع ويستغنى ولدا عنها وان كان جلد اخر حتى يبرأ ويضرب
فانما قيل قاعدا ولا يجرد عن الثياب ليعن ثوب يمنع الهم الضرب و
يضرب جميع البدن الى الوجه والفرج والراس وقيل الظهر وما قارب
فقط والضرب في كل حد وتعزير على السواء ولو عزير الاما مر جلا فمات
فلا ضمان عليه وكذلك على الاب المعلم اذا ضرب الصغير للتاديب فمات
وقيل يجب لضمان عليهما والحق التفصيل.

باب حد السرقة

من سرق مكلفا فختار من حرز ربع دينار او ثلثة دراهم فصاعدا واما
يلغ ثمنه الى هذا القدر قطعت كفه اليمنى ويكفى الا قرار مرة ويندب
تلقين المسقط ويمسح موضع القطع وتعلق اليد بالمقطوعة في عنق السارق
ويسقط بفوق السرقة منه قبل البلوغ الى الاما لا يبدن ولا يقطع ولا
تعزير في ثمر ولا فاكهة ما لم يوده الجرب اذا اكل ولم يتخذ خبئة والى
عليه ثمن ما حمله مرتين وضرب بكال ولا يقطع على الخائن والمنتهك والمختلس
ويقطع جاحدا لعارية وسارق الخطب الخشب الفحم ان بلغت قيمتها نصابا

وانما اشتركت جماعة في السرقة وحصل لكل واحد قدر النصاب قطع والا
فلا وقيل اذا بلغ المجموع نصابا قطعوا ولو دخل احد هما في النقب اخرجه
فمحمي الاول المتناع الى الثاني وناول له فالقطع على الاول ويعزر الثاني ولو
دخلوا فيه واخرج بعضهم متاعا ولم يخرج بعضهم شيئا والاعا ونوافي
الاخراج فلا يقطع الا من اخرج وقيل يقطع كلهم ولو نقب رجلان حرزا و
دخل احد هما وقربا المتناع الى النقب وتركه فادخل الخارج يده واخرجه
فعليهما القطع ولو سرق مصحفا لا يقطع ويقطع النباشان بلغ ثمن الكفن
ربع دينار ولا قطع على احد الزوجين بسرقة مال الآخر ولو كان محرزا و
كذلك على الآباء ان سرقوا مال الاولاد وفي العكس خلاف ويقطع الآباء
بسرقة بعضهم اموال بعض من كسر صناما من ذهب فلا ضمان عليه فان سرقة
فقيل يقطع وقيل لا وان سرق من الحمام ثيابا وعليها حافظ قطع وكذلك
لو من منسجدا ودرسة او بيت موقوف وعليها حافظ او كان في حرز
ان سرق عينا مسروقة فلا وقيل يقطع كل منهما ولو ادعى السارق ملكه
بعد ما اقيمت البينة انه سرق نصابا من حرز لا يقطع وقيل يقطع ولا يجمع
دعواه ولا يتوقف القطع على مطالبة المشرق منه لو قتل رجلا دخل في داره
وقال دخل للسرقة ولم يندفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداخل
معترا فبالفساد والافعليه القود الا ان ياتي ببينة ولو اخرج المتاع بمجر
قتله مادام في يده فان من محبته فلا ولو سرق من المغنم فان كان من
اهله فلا يقطع والا قطع والصياد المملوك اذا اخذ من حرز ففيمها القطع

ولو سرق شيئا ثم ملكه بشراء وهبة او ارث او نحوه قبل الترافع سقط القطع
والا فلا ولو سرق مسلم مالا محيا وميتا من نصابا من حرز قطع وكذلك
يقطعان لو سرقا ومن سرق قطعتا ولا كفنة اليماني فان عاد قطعت رجله
اليسرى بالاتفاق فان عاد فكفنه اليسرى فان عاد فرجله اليماني قيل لا
يقطع اكثر من يد ورجل ثم يعده يحبس كما لو سرق خامس مرة يحبس
بالاتفاق وان لم يكن له طرف مستحق قطع ما بعده وان كان اشل قطع
الاشل لو غلط القاطح فقطع اليسرى بدل اليماني يحزى وقيل عليه اللدية
ولا يجوز ضرب السارق حتى يعترف ومن فعل ذلك من الضبطية عزر
ولو سرق آلات اللهو والشرطخ والنرد لا يقطع

فصل قطاع الطريق ولو في المصر يقتلون او يصلبون او قطع ايديهم
وارجلهم من خلفا ويحبسون او يعذبون فيفعل الامام من ذلك ما راي
فيه مصلحة فان تابوا قبل القدرة عليهم سقط الحد الا لو قتلوا احدا
فالولية الحيا ويقتل ويغفو ويجوز للرجل ان يقاتل دون ماله وان لم
يبلغ نصابا ويقتل من يقاتله عليه ولو اشتركت امرأة مع قطاع الطريق
وقتل واخذت المال قتل حد ولو شرب رجل الخمر وزنى وسرق و
قطع الطريق يقتل ولا يقطع ولا يجلد ولو قذف وقطع يداه وقتل جلد و
قطع وقتل ومن تاب منهم لا تقبل شهادته حتى يظهر صلاحه وان
قتل من لا يكافيه كالكاخر والعبد وعبد نفسه لا يقتل وقيل لا يقتل
فصل يجوز قتل المرتد والمرتدة والساحر والساب لله ولرسوله وانبياء
اولاد اسلامه او للكتاب السنة والطاعن في الدين والزندق والمجحد

بهداستتابهم لم يتوبوا والزاني المحصن اللوطي مطلقا وقاطع الطريق الزنديق
من يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع والمحمد من يظهر الاثم
والكفر واختلفوا في قبول توبتهم والحق القبول ان خرج قوم من طاعة الامام
الشرعي وتجهتوا جماعة المسلمين ككفرهم وقتلوه فصر البغاة بحمل قتلهم ولو
صلوا وصاموا غير انه لا يقتل سيرهم لا يتبع مدبرهم ولا يجازر جريحهم لا تقم
اموالهم

كتاب الجهاد

هو ركمن اركان الاسلام وفرض كفاية ابتداء فان قام به قوم سقط عن الكل
والاثموا بتركه غير ان له شرائط كون الامام قرشيا مستحبا باتفاق وشورى
اهل الحد العقدا ونص الاسلام المتقدم وعدم كون المسلمين تحت امان
الخالقين وكون المقصود منه اعلان كلمة الله واشاعة التوحيد لا تحصيل المال
والملك والحكومة والافليس يجهاد بل فتنة قد نهى الله عنها كما تارك لنفسه
في الارض جهاد صلاحها والفتنة اشد من القتل لا يجيب على صبي امرأة وعبد اعى
ومقعده معذرة وفرض عين ان هجم العدو فتخرج المرأة والمبذ بل اذن زوجها
وسيده ونجب الدعوة الى الاسلام قبل الشروع في القتال فان اسلموا فيها والا
الى الجزية فان قبلوا فلهما مالنا وعليهم ما علينا ولا نقاتل من لم تبلغه
الدعوة وندعوندها من بلغته والصحيح في هذا الزمان عدم الوجوب
لان دين الاسلام قد فشا وكتاب الله شاع يعرفه كل طائفة من الكفار
والانستعين بالله ونحاربهم بالسيوف والجنابيد بالخناجر والسهام
والرماح والبناديق والناوب والمدافع والهبب وغيرها من الآلات
الجديدة التي انتشرت للحرب وحرقت مواضعهم وغرق دوارعهم

وكسروا كبهم قطع اشجارهم وافساد زروعهم ورميهم وان تترسوا
بعضنا ونقصدهم ونهينا عن اخراج مصحف وامرأة في سرية صغيرة
يخاف عليها وغدر وغلول ومثلة وقتل امرأة غير مقاتلة وغير
مكلف وشيخ فان لا يعطى لهم الراى في الحرب اعنى مقعد نصالحهم
ان كان الصالح خيرا لنا ولم يدخلوا بلادنا والا فلا حتى يخرجوا منها او
ونحنذ لو خير او نقاتل بلا نبذ لو خان ملكهم ولا نقتل من آمن مسلم
او مسلمة ولا نفر من الزحف الا اذا كانوا اكثر من الضعف ولا يرجع الا
التلف ويشرع للامام اذا اراد الغزو ان يورى بغير ما يريد ويذكر كيون
والجواسيس يستطلع الاخبار ويرتب الجيوش ويعلمهم آداب الحرب البرى
والبحرى قواعد وطرقه ويتخذ الرايات والالوية ويهيأ اعداء الحرب
والطياران والدراوع والسفن احسن مما هيأه العدو ويجب على الجيش
اطاعة اميرهم الا في معصية الله وعليه مشاورة رفق بهم التصحح لهم

باب الغنائم وقسمتها

ما غنمه الجيش كان لهم اربعة اخماس الخمس يصرفه الامام الى الله
والرسول وذوى القربى واليتامى المساكين وابن السبيل واعداء الآلات
الجهاد والحرب وتربية الخيول وسد الثغور وبناء الحصون ونحوها وبسط
للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم ويستوى القوي الضعيف ومن قاتل
ومن لم يقاتل ويجوز تنفيل بعض الجيش وللأما الصغرى اى شى يختاره
قبل التخصيص من اموال الغنيمة كبدا وفرس وامة او سلاح وسهمه

كاحد الجيش ويرضع منها من حضر مع القتالين من النساء والعبيد ولا
يسهم لهم ويوثر المولفين ان راي في ذلك صلاحا واذ ارجع ما اخذه
الكفار كان لملكه ولصاحبه اخذه قبل القسمة ويبدلها بما نال ويحرم
الاقتناع بشئ منها قبل القسمة الا بالطعام والفواكه التي يخشى فسادها
والعلف والطب ونحوه وكذلك يجوز لكل الابل والبقر الغنم والغلات و
الحبوب والثمار ان يحتاجوا اليه واكلوا منها بالمعروف ويجوز الغلول حتى لا يصل
على الغال ومن جملة الغنمة الاسارى الامام بالخيار يقتلهم ويسترقهم
او يمن عليهم او ياخذ منهم الفداء وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسارى
وهذا كله بعد ان يشتمن في الارض ويكسر شوكة الكفار وقوتهم واما
قبله فلا يجوز الا القتل ويجوز استرقاق العرب قتل الجاسوس واذ اسلم
الحربي قبل القدرة عليه احرز امواله واذ اسلم عبد الكافر صرحا اما الارض
المفتوحة فاصرها الى الاسلام ان يقسم بين الفاتحين او بين جميع المسلمين
او يقسم بعضهم ويترك بعضها للنواب واعدا داروات الحرب وظائق العلم
والقضاة والوعاظ او يقرها لهم عليها ووضع عليهم الجزية والخراج لا يقتل
الرسول ولا يجبس البرد ويجوز مهادة الكفار اذا راي الامام فيه مصلحة
ولو بشرط الاجل اكثره عشر سنين ويجوز للابد باخذ الجزية منهم ولا
جزية على النساء والصبيان واما قدرها فمفوض الى راي الامام واقله
دينار في كل سنة على كل حال وقيل على الموسر اربعة دنانير وعلى المتوسط
ديناران وعلى الفقير دينار وياخذ من اموالهم التجارة ما صولحو عليه وقت

عقد لزمة في اخذ العشر وما دونه او ما فوقه اما من تجار اهل الحرب
المستأمنين في اخذ منهم ما شاء او ياخذ مثل ما اخذ ومن تجارنا
في بلادهم وينع المشركون واهل الذمة من اليهود والنصارى عن
السكينة في جزيرة العرب وقيل في الحجاز خاصة وقيل يجوز دخولهم
فيه للتجارة وكذلك في الحرم واذ اجاز رسولهم والامام في الحرم فلا يرد
لدخوله بل يخرج اليه او يبعث من يسمع رسالته وكذلك لا يدخل
الكفار مسجدا من مساجد المسلمين الا باذنينهم.

فصل لا يجوز الخروج على الامام ما اقام الصلوة ولم يظهر كفره
بولغا ولم يخل بمصالح المسلمين ولم ينفق اموال بيت المال في اللهو واللعب
فاذا فعل شيئا من ذلك يجوز الخروج عليه وكذلك اذا استبد براه
وترك مشاورة اهل الراي من المسلمين فالامام كانه رئيس لجمهورية
ولا جمهورية في الدنيا احسن من جمهورية الاسلام ولا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة للكفار في دار الاسلام ويجوز لهم اصلاحها ان تمت
او ضعفت ويستحب ان لا يقتل في الحرب اصله ويترك قتله لغيره ان
امكن والا يقتله واذ اسب الذم على النجى لم يل الله عليه وسلم والقرآن
او دين الاسلام انتقض همه وحل قتله ويجوز تعذيبه وتكره مصافحته
ولا يبدل بسلام ومن اهان نبيا من الانبياء قتلان لم يرب.

فصل لا يفتي بتكفير مسلم ما امكن حمل كلامه على محمل حسن
او كان في كفره خلاف ولو برواية ضعيفة فينبغي الاحتراز عن تكفير

اهل القبلة مهمما امكن كتاب اللقيط

هو طفل طرح في شارع او مسجد او سكة لا يعرف نسبه ولا رقة التقاطه
والا اتفاق عليه فرض كفاية وهو حر مسلم الا ان يوجد في دار الحرب
ولا مسلم فيه وينفق عليه مما معه ان كان والا فمن بيت المال فان
تغذر فينفق عليه من النقطة وهو احق بمحضاته وارثه وديته في
بيت المال ان لم يكن له وارث وان كانت له زوجة فلها الربع والباقي
لبيت المال وان كانت له بنت كان المال كله لها وكذلك الذي رحمه
وبغيره الا ما روي في عهد بن اخذ لدية والقصاص وان قطع طرفه عمدا
انتظر بلوغه ثم رده وان ادعى احدا انه مولده ويمكن كونه منه الحق به
وان ادعاه اثنان فاكثر معا قدم من له بديته والا يرجع الى القائف فان
الحق بالجميع الحق بهم وللمسقط قبض هبته وتسليمه في حرفة لا
النكاح والتصرف في ماله ولا اجارته وقيل يصح اجارته

كتاب اللقطة

من وجد لقطة فليعرف عفاصها وكاءها وعددها فان جاء صاحبها
دفعها اليه والاعترف حولها ثم يجوز له صرفها على نفسه وبضمنه فاجا
صاحبها ولقطة مكة اشد تعريفا ولا باس بالانتفاع من الحقير كالمصا
والسوط والحبل والد رهم ومخوها بعد ان يعرف ثلثة ايام وان كان
ما كولا كتمر وثمره ورغيف وقطعة حلواء يجوز اكله حاله لا بتعريف

ويجوز التقاط الدواب كالبقر والغنم الا الابل فبتركها حتى ياخذها
ربها والغنم المنفصل بعد حول التعريف يكون ملكا لواحد هاهنا
تلفت او نقصت في حول التعريف لم يضمن وبعد ضمن وما انفق عليه
له الرجوع به على الكه وقيل هو مستبرع فيه وباذن القاضي يكون
دينا ومن وجد في حيوان نقلا او درة يلزمه تعريفه ومن استيقظ من
نوم او اغماء فوجد في ثوبه او كبسه ما لا فهو له وان وجد الخطب في الماء
ان له قيمة فلقطة والا فله ولو مر ثبما راسا قطعت تحت اشجار فله اكلها
ولا يحمل.

كتاب الابق

هو اثر بالاتفاق ولا تقبل صلوته الى ان يرجع الى مولاه واخذها واجب
ان خاف ضياعه فان ادعاه احد دفعه اليه ان يرهن واستوثق منه
بكفيل ان شاء ويخلفه بالله ما اخرجته عن ملكه بوجه وان لم يرهن
واقرا العبد انه عبد او ذكر المذموم علامته وحليته دفع اليه بكفيل
وله الجعالة دينار واثناعشر درهما قرب المسافة او بعدت وقيل من
رده مدة سفره اربعون درهما ومن رده لا قلي منه فبحسابه وان
مات السيد قبل وصول المذموم والولد عتقا ولا شئ للراد فان انكر
المولى باقه مخافة الجعالة حلف الا ان يبرهن الراد على باقه او على
اقرار المولى به فان طالت المدعى باعه القاضي حفظ ثمنه لصاحبه
وامسك منه ما انفق عليه فان جاء بدين يبرهن او علمه دفع باقي الثمن

اليه ولا يملك المولى نقض بيعه ولو زعمت بغيره او كتابته او استيلا
اما لو اثبت الاستيلا دينقضا لبيع ولا ينقض في المديون والمكاتب
الثاني يبقى مكاتبه عند المشتري بما بقي عليه والمديون يصير عبدا واختلاف
في الضال قليل اخذ افضل قليل تركه ولو عرف بيته فايساله اليه اولى

كتاب المفقود

من فقد ولم يعلم خبره انه حي او ميت فتتربص زوجته اربع سنين من
انقطاع الخبر ثم ان تضررت وطلبت من القاضي وعالم من علماء الدين
فسخ النكاح فيفسخ وتعتد عدة الوفاة ثم لها ان تتزوج باخر ولو قد
الاول بعد الزواج ولم يرد حلها الثاني فهي للاول وان دخل بها
فهي للثاني ووجب عليهما دفع النصف الاول ويقسم ماله بعد اربع
سنين فان تدمر بعد القسمة اخذ ما وجد بعينه ورجع الباقي على من
اخذ فان مات مورثه في زمن الانتظار اخذ كل وارث اليقين اي مالا
يمكن ان ينقص منه مع حياة المفقود ووقف له الباقي حتى يتبين امره
او تنقضي مدة الانتظار وليس للقاضي تزويج امة غائب ومجنون
وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما او يوجزهما

كتاب الشركة والمضاربة

الناس شركاء في الماء والكلأ والنار وقيل في المالح ايضا فلا يجوز لاحد منع
الاخر عنها واذا تشاجر المستحقون للماء فالأعلى يمسكه الى الكعبين
شريطة ان يمنعته ولا يجوز منع فضل الماء ليمنع به الكلأ ولا يجوز

منع الماء الفاضل عن حاجته لمن اراد الشرب وسقى الدواب وله المنع
عن سقى الزروع والاشجار وللا مامان يحجى موضعا للرحى الدواب عند
الحاجة ولا يجوز لغيره والشركة جائزة ولا مانع للرجلين ان يخالط
ماليهما ويتجرا واشترطا استواء المالكين وكونهما فقدا وغير ذلك من الشروط
من مخترعات الفقهاء بل مجرد التراضي بجمع المالكين والاشجار بهما
كاف وكذا لا مانع من ان يشترك اثنان في شراء شئ ويكون
لكل واحد منهما نصيبه من الثمن وهذه الشركة ثابتة في ايام الدبوة
ودخل فيها جماعة من الصحابة غير ان الفقهاء قسموها على انواع
شركة العنان وهي ان يشرك اثنان فاكثرا في مال يتجران فيه والربح
بينهما على ما اتفقا عليه وشرطها كون راس المال من احد النقيدين ^{المضرب}
ولو لم يتعد الجنس والفلوس النافقة وكونه معلوما فان اشتركا في
مال مشاع صححت ان علم قدرهما لكل منهما وحضور المالكين واشترطا
جزء مشاع معلوم من الربح ولو متفاضلا فاذا فقدت واحدة منها
تصير فاسدة واذا فسدت فالربح بينهما على قدر المالكين ويرجع
كل واحد منهما على صاحبه باجرة نصف عمله ولا يجوز تعيين الربح كولد
على مائة فان عين فسدت وشركة المضاربة وتسمى قرضا ايضا
وهي ان يدفع مال الى آخر ليتجرفه ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه
وشرطها كون راس المال من احد النقيدين المضروبين او من الفلوس
النافقة وكونه معلوما وكون ربح العامل جزءا مشاعا معلوما

كنصفه او ثلثه او رابعة فان فقدت واحدة منها تصير فاسدة فتكون
للعامل جرة مثله وما حصل من خسارة او ربح فعلى المالك وله كذلك
ولو عين الربح كواحد على مائة في كل شهر او اربعة او ستة فستكون
هو ربوا ام لا الظاهر انه ربوا وانفق بعض الناس بمجازه عند الضرورة
والمضارب ان يعمل بغير عوض فلا شئ له ويملك العامل حصته من الربح
بمجرد ظهوره قبل القسمة غير انه لا يجوز له الاخذ منه الا باذن رب
المال واذا اخضعت والمال عرض فرضى ربه باخذه قومه ودفع للعامل
حصته من الربح والا فعلى العامل ان يبيعه ورطال ناضا كما اخذه وهو
امين يصدق بيمينه في قدر راس المال والربح وعدمه وفي المبدأ
والخسارة ان لم تكن لرب المال بينة تشهد بخلاف ما ذكره ويقبل قول
المالك بيمينه في قدرها شرط للعامل من الربح ان لم تكن له بينة وشركة
الوجوه وهي ان يشترك اثنان لا مال لهما في ربح ما يشتركان به بجاهيهما
ويكون الربح بينهما كما شرطوا والخسارة على قدر الملك او يوكل احدهما
الاخران يستدين له مالا ويتجرفيه ويشتركان في الربح ولا يشترط
لصحة ما بيان صنف ما يشتركان به ولا قدره ولا امرة الشركة وشركة
الابدان وهي ان يشتركا فيما يملكان بابدانها من المباح كالاحتشاش
والاخطاب الاصطياد والاستقاء والتلصص على اهل العربا وما يتقبل
بذمهها من العمل كخبز وقصارة وخياطة وصياغة ووباغة ويطالبان
بما يتقبله احدهما ويلزمهما عمله ولكل منهما طلب الاجرة ومن هذا

القبيل ما رايته في مشق اشترك رجلان في خدمة الحجاج واعانتهم
في سفرهم وارسلوا بجمهر وشركة المفازة وهي ان يفوض كل واحد الى
صاحبه شراء وبيعا في الذمة ومضاربة وتوكيلا ومساخرة بالمال اتهما
وهي الجمع بين عنان ووجوه وابدان ومضاربة ويصح دفع مائة او
عبد او عجلة او قدرا ومجرات او متخا وغربال لمن يعمل به بمجزو من
اجرة فان دفع ثوبه الخياط ليفعله قصانا ثم يبيعهما وله نصف الربح
بحق العمل جاز ولو جعل له درهما او درهماين لم يصح ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن تفيز الطحان لانه لا يدري الباقي بعد التقدير فتكون
المنفعة مجهولة وهل يجوز شراء النيك نوث (براميسرى نوث)
الذي يكون الربح فيه معينا على كل مائة الظاهر عدم مجوازه قيل
يجوز لانه كالمضاربة الفاسدة واذا اشاجر الشراك في عرض لطريق
يجعل سبعة اذرع ولا يحمل لاحد ان يمنع جاره ان يضر خشبة في
حداره ومن ضار شريكه يعاقب بقلع شجرة او بيع داره وصح لشريك
المالك في منقول بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن اما في غير المنقول
لان لشريكه حق الشفعة ولو كانت الدار مشتركة فباع احدهما بيتا معينا
او نصيبه من بيت معين فلا اخران يبطل مال الوباة مع غير تعيين جاز
كذلك لو باع احدهما نصيبه من الدار دون الارض لم يجوز مع الارض
جاز ولو ضارب المضارب بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل
الثاني ربح او لا -

كتاب الوقف

هو حبس ملك الشيء لله تعالى وللواقف والتصدق بالمنفعة ويجوز
لكل قرية حتى لإطعام الحيوانات المحترمة أو لإخراج القاذورات من
المسجد ودفع ما يؤذي الناس في الطريق وللواقف أن يجعل نفسه فيه
كسائر الموقوف عليهم ولا يصح الوقف على الأولاد إذا لم تكن فيه أو
في آخره قرية أو كان مضار البعض لورثته ولو وقف عام ولم يجعل
آخره للفقراء والمساكين صح وإذا انقرض الموقوف عليهم يرد اليهم ولا يصح
من كافر ولا غير مكلف وشرطه كون الموقوف مستغنياً به مع بقاء عينه
فلا يصح وقف المأكول والمشروب ويصح وقف المشاع وجميع أمواله ولو كان
فيها ما لا يصح فيه فيبطل فيما لا يصح فيه ويصح فيما يصح فيه وإن قال
وقف أرضاً لثمة عينها صح ويصح بإشارة وإيثار ولا يشترط بيان المصروف
ويجوز صرفه إلى كل قرية فإن عين المصروف فله صرفه فيه والانتفاع
الغيره وإذا زال فالمرجع إلى قصد الواقف فإن كان قصد العود إلى الورثة
بعد زواله يبطل الوقف ويعود إلى الورثة وإلا فيجوز صرفه إلى المماثل
ويصح على نفسه مع الفقراء والمساكين وبدونهم لا وقف على الأولاد
فلا تدخل الأولاد فيه فان زاد ثمة الأولاد هرقص على طبقين
فلا يدخل فيه الأولاد الأولاد الأولاد وقف على الأقارب يحمل على العتر
ولو على الأقرب فيعتبر الأقرب نسباً ثم من يليه وإذا وقف لله مع
تعيين المصروف خرج الموقوف من ملكه أن لم يرد العود إلى ورثته فإن

ولا وقف من
الأولاد على من
بالعلم والدين
تسلف بالصلاح
التقوى أو جعل
بعضها
تقرر

زال المصروف يصرف إلى المماثل وإن جعله مؤقتاً بقاء المصروف أو نواه لا
يصح الوقف والقرينة لا تكفي للخروج عن الملك حتى يعلمه بقوله وقته
أو نيويه ومن هذا القبيل وضع المصحف في المسجد والمدرسة ونصب الحجر
وتعليق الباب والساعة والقناديل فلوا قطع الحشب وشري شيئاً بنية
الوقف صح ويصح الوقف على مسجد ولو قبل بنائه أو تكميله وينجز
بعد التكميل المسجد يصير مسجداً إذا رضى الباني بكونه مسجداً ولا
حاجة إلى الألفاظ المخصوصة ولا تسوية جميع الناس فيه بل المسجد
الذي سواه لنفسه وأهله وأهل قرية مخصوصة حكمه حكم سائر
المساجد نعم المسجد الذي تكثر فيها الجماعة الصلوة فيها أفضل من
الذي يقل الجماعة فيه وإذا خرب المسجد بان لم يبق هناك من يصلي فيه
فيجوز نقل عماراته وأدواته وأوقافه لعمارة مسجد آخر ويجب تعميده
أولاً من غلات الأوقاف على المتولي فإن لم تسع للتعمير الكامل يعمر ما يمكن
منه ولا بأس بتوسيعه عند الحاجة أو زياد البناء فيه أو تبرع به إيا
تزيين المحراب والزخرفة والنقش فلا يجوز ولاية الوقف أو المتولي
عليه ثمة للواقف ثمة للمتولي من جهته ثمة للحاكم فإن ظهرت خيانة المتولي
فلا ما من ينزعه منه ثمة إذا تاب وصار عادلاً لا تعود الولاية إليه أن
عين الإمام متولياً بنير توقيت لا تبطل توليه بموته ويجوز للمتولي البيع
والشراء والإجازة وكله وفيه مصلحة للمال الموقوف ولا يجب عليه الضمان
إلا بالجناية والتفريط وتصرف الغلات أو في إصلاح الوقف ثمة فيما بينه

الواقف والوقف على الوقف له حكم الوقف ولو صرف احد غلاته بغير
 اذن المتولي فهو غاصب وعليه الضمان ولا يحمل وطى الامة الموقوفة
 الا بالنكاح ومن باع شيئا موقوفاً لم يصح بيعه ويجب عليه الاسترجاع
 فان تلف فيسترجع المتولي عوضه ويصرفه في مصالح الوقف وان صار
 الموقوف بحيث لا ينتفع به يجب عليه ان يبيعه ويشترى بثمنه شيئا
 ينتفع به ولو وقف شيئا بعد موته لا يصح له الرجوع فيه قبل الموت
 بخلاف الوصية نعم اذا خالف فيه الورثة فينفذ من الثلث ولا يصح
 الوقف لأجل الفراع عن قضاء الدين بل يقضى دينه او لأمن ماله ثم
 لو فضل شيء ينفذ من ثلثه وقفه ومن وضع ما لا في مسجد أو مشهد
 لا ينتفع به جاز صرفه في مصالح المسلمين وواضع الحلى والجواهر في الكعبة
 او على قبر النبي صلى الله عليه وسلم او قبر غيره من الاولياء والصلحاء اثم
 ويوجب ديتاً يأخذها وصارفة في مصالح المسلمين ولا يجوز الوقف على
 القبور لرفع سمكها او البناء عليها او تزئينها وزخرفتها او التبرع عليها
 او للاجتماع حولها او القاء الغلف والاردية عليها وكذا للتمرد الذي عند
 وثوقها للطعام من ينفذ الى القبر فلا بأس به ولو وقف المرتد فقتل او
 اوارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمى على بعية او حربي
 وجاز وقف الأكسية على الفقراء فتدفع اليهم شاء ثم يرد ومنها بعد ولو
 وقف على هلاك الحديث لا يدخل فيه المقلد المتعصب الذي يجتهد ليل
 من الكتاب والسنة ثم لا يعمل به ولا يترك ما يخالفه من قول مجتهدين

ولو وقف على المسلمين يدخل فيه سائر اهل القبلة حتى المعتزلة والامامية

كتاب البيع

هو مبادلة المال بالمال بالتراضي بقول وفعل وإشارة أو كتابة أو معاينة
 من الجانبين او من احدهما وشرط جواز الرضا فلا تنعقد بيع الهمازل و
 المكره والرشد فلا تصح من مجنون وسكران ونائب مبرس وممنوع عليه
 والسفيه المحجور وكذا من المميز والسفيه الغير المحجور ما لم ياذن وليهما
 وكون المبيع ما لا فلا يصح بيع النحر والميتة والخنزير والاصنام والتصاوير
 المحرمة والدم وعسب الفحل وكل حرام واختلفوا في بيع الكلب والاصح
 جوازه اذا كان صائداً ولا يجوز بيع السنور ولا بيع فضل الماء ليمنع به
 فضل الكلب ولا بيع ما فيه غرر كالطائر في الهواء والسمك في الماء والعبد
 الا بق والجمال الشارد وجبل الحبله وكون المبيع ملكاً للبايع وقت العقد
 فلا يصح بيع الفضولي قيل يجوز ويتوقف على اجازة رب المال كالنكاح ^{الفضولي}
 ومعرفة الثمن والمثلن للمعاقدين اما بالوصف او المشاهدة حال العقد
 او قبله بيسير وكونه منجزاً فلا يصح معلقاً بعتك اذا جاء راس الشهر او
 بعتك ان رضى فلان او بعتك ان دخلت الدار او بعتك وابيعك ان شاء الله
 او سوف ابيعك ومن باع معلوماً وحجج ولا يرتد رعله صح في المعلوم ^{تقسيط}
 من الثمن وان تعذر رعله ولم يبين ثمن المعلوم بطل البيع.

فصل لا يصح بيع المناذرة والملازمة ولا بيع ما في الضرع ولا ^{بيع}
 الغائبة حتى تقسم ولا بيع الثمر على الشجر حتى يبدل صلاحه ويظهر من ^{الغائبة}

والبايع الزرع حتى يزهر ولا بيع الصوف على الظفر ولا بيع السمن في اللبن
 ولا بيع الحاقلة والمزانية والمعاومة والعربون ولا بيع العصير الى من
 يتخذ خمر الكالي بالكالي لا بيع ما اشتراه قبل قبضه وقيل يجوز في الفداء
 وقيل يجوز في غير الطعام وروى عن السلف بيع الصكوك قبل ان يقبض فيها
 ولا يجوز البيع والشراء في المسجد لغير المتكف ولا بيع من تلزمه الجمعة
 نذاتها الذي يكون عند المنبر وكذا الوضاق وقت الصلوة المكتوبة ولا
 بيع البيض الجوز ونحوهما للقمار ولا بيع السلاح في الفتنة ولا لاهل البغي
 او قطاع الطريق ولا بيع غلامين يعرف باللواط وفي بيع الامة له وبيع
 الامة المغنية او بيعها لمن يعلمها الغناء قولان اما من يشترىها للزنا فلا
 يجوز بيعها له اتفاقا ولا بيع من مسلم لكا فرالا اذا عتق عليه بالقرابة
 ولا بيع على بيع المسلم وشراء على شرائه وكذا اقتراضه على اقتراضه وانما
 على انما به وكذا المساقاة والمزارعة والمجالة ونحوها اذا سبقت لآخيه
 المسلم ولا السور على سوراخيه مع الرضاء الصريح من البايع اما المزاينة في
 المناداة فمأثرة اتفاقا ويجوز بيع المصحف وقيل لا يجوز ولا يجوز لكا فراتفاقا
 وكذا بيع الامة التي يطأها قبل استبلائها ولا يصح التصرف في المقبوض
 بقدر فاسد ويضمن هو وزيادته كغصوب ولا يصح الاستثناء في البيع
 الا اذا كان معلوما معينا ومنه استثناء ظهير الدابة المحمل معلوم ولا
 يجوز التفريق بين المزارع ولا بيع حاضر لبادر لا التناجش وتلقى الركبان
 والتسعير ويحب وضع الجوامع ولا يحمل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيتان

في بيعة ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع مال ليس عند البايع الا في السلم

باب الشروط في البيع

منها صحيحة لازمة وفاسدة مبطللة للبيع او باطللة لا تبطله فالاولى
 كتابا لثمن وتجبيله او تاجيل بعضه او رهن او ضمان معين او كون صفة
 في المبيع ككون العبد كاتباً او فحلاً او خصياً او صانعاً او مسلماً او كون الامة
 بكر او حايضة والدابة همالة او لبونا او حاملاً والفهد والكلب البازي
 صيورا والطير مصوتا والبناء ناطقا والببل متكلما فان وجدت لزمت
 البيع والا فلا يشتري لفسخ او ارش فقد الصفة ويصح ان يشترط البايع
 على المشتري منفعة مباحة كالركوب العمل المحمل معلوم في الدابة والسكنى
 المحمل معين في الدار والحذمة الى مدة معلومة في العبد والامة غير الوطي
 ودواغيه وكذا اشتراط المشتري على البايع حمل ما باعه المحمل معلوم او
 تكسيرة او فتحه او خياطته او تفصيله والثانية كشرطين في بيع بيتين
 في بيعة وصفقتين في صفقة او شرط سلف او قرض او هبة او شفعة او
 شركة او عدم البيع من الاخران احتاج اليه او صرف للثمن او تزويج بنته
 منه او الاتفاق على ابته او عيده والثالثة كما لو شرط المشتري ان نفق
 المبيع فيها والارده او شرط البايع ان لا يبيعه او لا يهبه او لا يقرضه وان
 اعتقه فالاولاء له او شرط ان يفعل شيئا منها او يقف المبيع فالشرط باطل
 والبيع صحيح الا بشرط العتق ويجبر المشتري عليه فان امتنع اعتقه الحاكم
 ومن باع ما يزرع كارض وثوب على انه عشرة فبان اكثر او اقل صح البيع

ولكل الفسخ إلا أن أعطى المشتري ما زاد مجازا فلا فسخ له وإن اتفقا على
امضاءه بعوض جاز وإن بان أقل فالنقص على البائع وللمشتري مضار
البيع بقسطه من الثمن إن رضى البائع والإفسخ وإن بذل المشتري
جميع الثمن لم يملك البائع الفسخ وإن اتفقا على تعويضه عنه جاز وإن
صبرة على أنهما عشرة اقفرة أو قطعة حديد على أنهما عشرة ارطال فبان
زائدة صح البيع والزائد للبائع مشاعا ولا خيار لمشتري وإن بان أقل فكذلك
وينقص من الثمن بقدره ولا خيار له

باب الخيار

منه خيار المجلس يثبت للمتعاقدين من حين العقد إلى أن يتفرقا بإحدى
عرفا ولو طالت المدة ولا يسقطه التفرق بأكراه أو فزع ما لم يتبايعا على
أن لا خيار لهما ولم يسقطاه بعد العقد فإن اسقطاه أحدهما بقي خيار
الأخر وينقطع بموت أحدهما لا بجنونه فله الخيار إذا افاق ولا يكون له
وإن خرس قامت إشارته مقام نطقه وتجاوز المبادرة بالفرقة خشية
الاستقالة وقيل لا ومنه خيار الشرط وهو أن يشترط أحدهما أو كلاهما الخيار
إلى مدة معلومة فيصح وإن طالت لكن يحرم تصرفهما في الثمن والمبيع
فيها وينتقل الملك إلى المشتري من حين العقد فما حصل فيهما من النماء
المنفصل كالكسب الأجرة فلا تنتقل له ولو كان الشرط للبائع فقط ولا
يفتقر فسخ من يملكه إلى حضوره أحبه ولا إلى رضاه فان مضى ولم يفسخ
لزم ويسقط الخيار بالقول والفعل كتصرف المشتري في المبيع بوقف وهبة

باب الخيار
بالمجلس
بالمبيع

أو سوما وبيع أو ليس بشهوة أو وطئ ينفذ تصرفه إن كان الخيار له فقط
منه خيار الخلافة فيثبت لمن اشترطه إلى ثلاثة أيام وقيل بغير اشتراط
أيضا إذا كان الغبن فاحشا ولا ارش مع امساك المبيع ومنه خيار التمسك
لمن اشترى شاة مصراة أو بقرة أو ناقة كذلك فهو بخير النظرين بعد أن
يحملها إن رضى بهما امسكها وإن سخطها رد ها ورد معها صاعا من تمخنان
لم يوجد رد قيمته ومنه خيار العيب فإذا وجد عيبا في المبيع خير بين سره
المبيع بنائه المتصل لا المنفصل وعليه اجرة الرد ويرجع بالثمن كاملا على
البائع ويحين امساكه واخذ الارش ويتعين الارش إذا تلف المبيع عند
المشتري ما لم يكن البائع علميا لعيب لم يرد لس عمدا فان دلس عمدا وتلف
المبيع بعير فعلى المشتري كما لو مات فيذهب على البائع ويرجع المشتري
عليه بكل ما دفعه له وخيار العيب لا يبطل بالتراخي إن طالت المدة إلا
أن وجد من المشتري ما يدل على رضاه بالعيب كتصرفه فيه مع العلم به
أو استعماله لغير تجرية كالوطئ الحمل والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد المشتري
لكن إن تصرف في ردّه حتى تلف ضمنه وإن اختلفا عند من حصل العيب لا
بينة فالقول قول المشتري بهيمنه إن ادّعى وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما
قبل قوله ومنه خيار الخلف في الصفة فان وجد المشتري ما وصف له أو رآه
قبل العقد بزم من يسير متغيرا فله الفسخ ويخلف المشتري إن اختلفا ومنه
خيار الخلف في قدر الثمن فإذا اختلفا في قدره ولا بينة فالقول قول البائع
بهيمنه وقيل إذا كان منكرا غير مدّعى وقيل خلف البائع ما بعته بكذا وإنما

بعتة بكذا ثم يحلف المشتري على الاشتراء كذلك ثمنان رضي أحدهما بقول الآخر ولم يتحالفا بل نكلا أحدهما وحلف الآخر أقر العقد في الصورتين وإلا يفسخ البيع وكذا إذا اختلف الموجد والمستاجر في الأجرة ومنه خيار من باع قبل وصول السوق ومعرفة السعر ومنه خيار الروية فمن اشترى شيئا لم يره فله رده إذا رآه

باب التولية والمراجعة

التولية بيع بثمن سابق والمراجعة به وبزيادة وشرطهما كون الثمن الأول مثليا وله أن يضم إلى أصل المال أجرة القصار والصبغ والطراز والحمل والشق ويقول قام على بكذا ولا يضم أجر الراعي والتعليم وكراء بيت الحفظ فإن كان في مراجعة أخذ بكل ثمنه أودعه وحط في التولية وقيل يحط فيهما أو بخير وهو الأصح ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وإن أحاط بثمنه لم يربح ولو اشترى ما ذون مديون ثوبا بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه مراجعة على عشرة وكذا العكس ولو كان مضارب يبيع مراجعة رب المال بأثنى عشر ونصف فإن أعوررت المبيعة أو وطئت بكر الزمها البيان لا لو وطئت ثيبا ولو اشترى بالف نسنة وباع بربح مائة ولم يبين خير المشتري وإن اتلف فعلم لزم بالف ومائة وكذا التولية ومن ولي رجلا بما قام عليه فلم يعلم المشتري بكه قام عليه فسد ولو علم في المجلس خير

فصل لا يملك المشتري المبيع المنقول قبل القبض ولا يصح تصرفه

فيه فإن تلف قبل القبض ففسخ العقد ويرجع بالثمن كاملا على البائع وحصل قبض المكيل بالكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعد والمذروع بالذرع بشرط حضور المستحق أو نائبه فإن ادعى القابض بعد ذلك نقصا ما أكتاله أو أقرنه أو وعد أو ذرعه أو ادعى أنهما غلطانيه أو ادعى البائع زيادة لم يقبل قولهما وأجرة الكيال والوزن والعد والذراع والنفاد على الباذل وأجرة النقل على القابض ولا يضم الناقض للمأذوق إلا من خطأ متبرعا أو بأجرة

فصل ثمن الأقاله للنادم من بايع ومشترو وليست بباعيل فسخ قصح قبل القبض وبعد أداء المدة ولا خيار فيها ولا شفعة ولا يحنث بها من حلف لا يبيع وتصح بالثمن الأول أو مثله وبأقل منه إذا تيب المبيع ورضى المتعاقدان به وهلاك الثمن لا تمنعها وهلاك المبيع يمنعها وكذا هلاك بعضه بقدره

باب الربوا

هو من الكبائر بلا خلاف وعلى نوعين أحدهما ربوا الدين وهو أن يشتري القضاء زائدا على أصل الدين وثانيهما ربوا البيع فيحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر الملح بالمح إلا ما مثلا بمثل يد بيد جيدها ودرهمها سوا ويحرم الفضل والنساء عند اتحاد الجنس في هذه الأشياء الستة فقط وعند الاختلاف وفي غيرها من المكيلات والموزونات جاز القاضل دون النساء متحدة بالإخماس

او مختلفة ولا يجوز بيع الجنس بجنسه من الستة المذكورة مع عدم العلم بالتساوي كبيع صبرة من تمر صبرة منه جزا فان صحبه غيره وقيل يجوز ان صحبه غيره وكذا لا يجوز بيع حلمي وسقاية او انية من ذهب او فضة بجنسه متفاضلا ولا يجوز اخذ الفضل بغير الاعنة وكذا بيع الرطب بالتمر والكرم بالزبيب لو مساويا الى الامل العرايا ولا بيع اللحم بحيوان ولا بيع حيوان بحيوانين نسئة ولا يجوز بيع العينة وجوزها بعض الناس للضرورة فان القرض الحسن مما يتعسر حله في هذا الزمان زمن الفساد والقساوة وكذلك افتوا بجواز اخذ الربوا من الكفار في دار الحرب واجاز والدليل الاسلامية ان لم تجد قرضا حسنا اخذ الاموال بالربوا لاعداء الكليات الحرب وحفظ البلاد عن استيلاء الكفار عليها.

فصل من ابواب الربا اخذ الاجرة او قبول الهدية على شفاعته مسلم ومن باع او هب او رهن او وقف دارا او وصى بها تناولا لرضيها بعد منها الجاهل وبنائها وسقفها ودرجها وفناءها وما كان متصلا بها المصلحتها كالسلا ليم والرفرف المسمرة والابواب المنصوبة وحلقها ورحى منصوبة والخوابي المدفونة وما فيها من شجر وعرش لاكثر حجرا من فونين ولا السلا ليم والرفرف الغير المسمرة والابواب الغير المنصوبة والاخشاب والجذوع الغير المتصلة والاشجار المنصوبة في الاواني من الفخار وغيره وصبار الاجار والاجر والكلس التي جمعت

لا يملك
الرجل والكرم
ينقص ذنبا
اذا جفأ

للبناء والحبل والدلو والبكرة والقفل المنفضل ومفتاحه ورجل غير منصوبة وسايرا لا متعة المنفضلة من الفرش والكراسي الطاولات والمرايا والسرر ومن باع ارضا دخل ما فيها من غراس وبناء لا ما فيها من زرع لا يحصل الا مائة كبر وشبير وبصل وسمسم وارز ودرن وذرة وفجل وثوم ولغت وجزر ويبقى للبايع الحادل وقت اخذ الاجرة ما لم يشترطه المشتري لنفسه وان كان يجمرة بعد اخرى كطرية وبقول او تكرر ثمرته كقثاء وبادنجان وقهوة او يتكرر اخذ زهره وورقه كورد وياسمين وشاي فالاصول من جميع ذلك للمشتري والجزء الظاهر واللقطة الاولى للبايع وعليه قطعها وقطعها والتقاطها على الفور اذا بيع النخل بعد تشقق طلعه فالثمر للبايع ما لم يشترطه المشتري متروكا الى اول وقت اخذه وكذلك ان بيع شجرة ما ظهر ثمره من عنب وبنين وتوت ورمان وجوز وموز او ظهر نوره كشمس وتفايح وسفرجل ولوز وخوخ واجاص وانبا وخرج من اكمامه كورد وياسمين ونرجس وبنفسج وقطن وما بيع قبل ذلك فللمشتري لا تدخل الارض بتعال الشجر فاذا باء فلا يملك غرس اخر مكانه ولا يدخل لللو بشرائه بيت الا بكل حق هوله او بكل قليل وكثير هو فيه او منه وكذلك بشرائه منزل ودخل بشرائه دار كالكنيفة كذلك لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق بخلاف الاجارة

باب السلم

هو ان يسلم راس المال في مجلس العقد على ان يعطيه جنسا معلوما من
الاجناس وحيوانا معلوما الى اجل معلوم فان كانا موجلين فلا يجوز له
ياخذ فيه الا ما سماه او راس ماله عند حلول الاجل وشرط جواز تعيين
جنس المسلم فيه ومعرفة قدره بكيل ووزن او معرفة صفته وكونه الى
اجل معلوم ويصح بلفظ البيع ايضا وان تعد حصول المسلم فيه او بعضه
خير رب المسلم بين صبر الى ان يوجد فيطالب به او تسعير ويرجع ان تسعير
ماله او بدله ان تعدر ومن اراد قضاء دين عن غيره فابى ربه لم يلزم قبوله

باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعه الا بئى آدم ويشترط علم قدره ووصفه وكون
القرض يصح بترعه ويتم العقد بالقبول ويملك ويلزم بالقبض فلا يملك
القرض استرجاعه ويثبت له البدل حال الاثان كان متقوما برد قيمته
وقت القرض وان كان مثليا يرد مثله ويجوز ان يردا كثيرا وافضل مما اخذ
بلا اشتراط بل يندب ويجوز قرض الماء ككيل والنخز عدد او الخبز عدد او
والحيوان سثا بلا قصد زيادة وجودة ولا شرطهما وكل قرض جرنقا
بلا اشتراط فهو ربوا كان يسكنه داره مجانا او رخيما او يعيره دابته او
كتابه او يقضيه خيرا منه او يزارعه على ضيعة او يستعمله في صنعة
او يعلمه فنامن الفنون والسلف احتاطوا فيه حتى انهم كانوا لا يجلسوا
في ظل جدار المستقرض ولو اهدى له هدية بعد الوفاء او علم منه
الزيادة لكرمه وسخائه جاز ومتى بذل المستقرض او الغاصب ما عليه

بغير بدل القرض او النصب لا مؤنة لحمله لزم ربه قبوله مع امن الطريق
والا فلا واختلفوا في السفايح واوراق الحوالة بنقصان ولو خلط فيها جنسا
اخر كمن اخذ سفينة بمائة درهم واعطى تسعين درهما والفلوس لاجل
عشر درهما جاز وكذلك اختلفوا في الربح الذي يحصل من الدولة على
كل مائة في كل سنة او شهر زيا ميسرى نوث) والصحيح انه ربوا وكذا
اختلفوا في بيع الوفاء وللمختار جوازه فهو بيع موقوف قبل مضي الاجل
للمشتري الانتفاع به كالا تنفع بالشئ المرهون اما بعد مضي الاجل
فتصير البيع باثا ويحل له التصرف فيه بالبيع او الهبة

كتاب الكفالة والضمان

يصح ان تغيز او تغليقا وتوقيتا من يصح تبرعه ولرب الحق المطالبة
عن الضامن والمضمون معا او ايهما شاء ولو ضمن دنيا الى اجل معلوم
صح ولا يطالب قبل مضيه ويصح ضمان عهد الثمن والمؤمن ان ظهريه
عيب او استحق والمقبوض على حجه السوم والعين المضمونة كالغصب
ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها ولا دين الكتابة ولا يفي
دين لم يقدر فان قضى الضامن ما على الدين يوجب عليه ان كان ما مؤ
من جهته وكذا كل من ادعى عن غيره دين او اجبا بامره وان برئ الدين
برئ ضامنه ولا يعكس لو ضمن اثنان فاكثرا واحدا وقال كل واحد ضمانت
لك الدين كان لرب الدين ان يطالب كل واحد بالدين كله وان قالوا ضمانا
لك الدين فهو بينهما بالخصص من كفل باحضار شخص وجب عليه احضاره

والا غرم ما عليه ولا تصح الكفالة بيد من في حدا وقصاصا وتزوير
قيل تصح ويلزم على الكفيل حضاره فان لم يقدر ولا يحسد ولا يقتل ولا
يعزرو قيل يعزرو ولو مصادرة بالمال على أي الامام او القاضي يعتبر
لصحتها رضا الكفيل لا المكفول عنه ولا المكفول له ومتى سلم المكفول
بمحال لنقض او سلم المكفول نفسه او مات برئ ومن كفله اثنان فسلمه
احدهما او سلم نفسه برئا جميعا وقيل لم يبرأ الاخر في الاول.

كتاب الحوالة

هي جائزة وهي انتقال مال من ذمة الى ذمة اخرى ومن احميل على فليتب
وشرط جوازها اتفاق الدينين في الجنس والصفة ومعرفة قدرهما
وكون الدين مما يصح السلم فيه ورضا المحيل لأرضا المحال ان كان المحال
عليه مليا أي قادرا على الوفاء غير مماطل واذا مطلق المحال عليه او انلس
كان للمحال ان يطالب المحيل برينه وقيل اذا توفرت الشروط برئ
المحيل فليس للمحال عليه بعد ذلك اومات والا لم تصح الحوالة وتكون
كالوكالة للمحال فله الرجوع على المحيل والمطالبة منه والحوالة المعروفة
في بلادنا لا دين على المحال عليه من هذا النوع.

كتاب القضاء

هي تعيين الحكم الشرعي والالزام به وهي فرض كفاية فيجب على الإمام
ان ينصب لكل قطعة من ممالكه قاضيا وان يمتار لذلك من كان -
مجتهدا متورعا عن اموال الناس عادلا في القضية حاكما بالسوية وياثر

بالتقوى وتحرمي العدل وتصح تولية القضاء والامارة منجزة ومعلقة
وشرط لصحتها كونها من امام مسلم ولو كان ظالما او فاسقا او نابها ^{تعيين}
عملها واحد ودها ومن ولي الحكومة العامة فله فصل الخصومات المالية
وانفاذ الحد ودو التعزيرات واخذ الحقوق ودفعها الى مستحقها والنظر
في مال اليتامى والصغار والمجانين والسفهاء والغائبين والمجبر لسفاه ^{فليس}
والنظر في الاوقاف هل تجرى على شرطها ام لا وتزويج من لا ولي لها
طلب رزق من بيت المال لنفسه وامثاله وخلفائه واعوانه وعامله
وكتابه من اهل الدنقر ولو كان غنيا ولا ينفذ حكمه في غير حدوده
الارضية ويشترط في لقاضي عشر خصال كونه بالغاعا قلا ذكر احرا مسلما
عدا لا سميعا بصيرا متكلما محتسما فلا يجوز تقليد المقلد ولو حكم اثنان
فاكثر بينهما رجلا صالحا للقضاء نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من
ولا اله الا امامه ويرفع الخلاف فلا يجوز لاي احد نقضه ان اصاب الحق ويحرم
الحرص على القضاء وطلبه ومن فعله فلا يؤلئ ومن جعل قاضيا فهو على
خطر عظيم كانه ذبح بغير سكين وله مع الاصابة اجران ومع الخطأ اجرا
ليرال جهدا في البحث وقصد العدل والانصاف وخاف الله تعالى.
ويسن ان يكون القاضي قويا بلا عنف لينا بلا ضعف حلما متانيا متفطنا
عفيفا بصيرا يفتادى السلف الصالحين والحكام قبله ويجب عليه التسوية
بين الخصمين في الخطه ولفظه ومجلسه والدخول عليه الا المسلم مع
الكافر فيقد من المسلم دخولا ويرفع جلوسا وكذلك التسوية في سماع الكلا

عنه
اذا اختلفا
من اول
للمصلحة
واصل
بالالحكم

منها قبل القضاء ويجب عليه تسهيل الحجاب يحرم عليه اخذ الرشوة
والهدية التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا وقبول الضيافة الخاصة
لا اجابة ضيافة عامة في وليمة او ختان ونحوهما ويحرم عليه ان يسار
احدا من المضامين او يضيفه او يقومه له دون الاخر او يبله او يعلم الشهود
بكلام او اياما او يحكم وهو غضبان او حاقن او في شدة جوع او عطش
او همراة او ملل او كسل او نفاس او برد مولى او حر مزيج فان حكم في هذه
الحالات واصاب الحق صحت واثر ويحرم عليه ان يحكم بالجهل والتردد
فان خالف وحكم لم يصح ولو اصاب الحق وينبغي له ان يوصي لو كلام
والنظار والاعوان والعملة بالرفق واللين للمصوم وبالقناعة بما وظف
لهم من قبل الدولة وعدم قبول الجبائر والعطية من المصومين ^{بمقتضى}
ان يكونوا شيوخا او كهولا من اهل الدين والنفقة والصلاح والتقوى
ويباح له ان يتخذ الكتاب ويشترط كونهم مسلمين مكلفين عدولا
حافظين عالمين ويستحب ان يكونوا جيد الكتابة والخط.

فصل لا يصح تقليد لقضاء من حاكم كافرا ولا لكافرا فان قلد
فلا ينفذ حكمه على المسلمين واذا حضر الحضمان فله ان يسكت حتى
يتبدل او يقول ايها المدعى فاذا ادعى احدهما فليشترط لقبوله كونه
متلوما ومنفكاعما يكذب به شران كان بدرا او حق يشترط كونه حلالا
والصحيح انه يسمع ودعوى لموجبل ايضا لا استقرار الحق وان كان بعين
كفر من ونحوه اشترط حضوره للدين فان كان غائبا او تالفا او في الزمة

وصفه المدعى كصفات السلم فاذا اتم دعواه يتوجه الخصم ويسال
عنه فان اقر بما ادعاه اقرارا صالحا للقبول يقضى بما ادعاه المدعى يلزم
المدعى عليه بالحق الا ان يقيم بينة لبرأته فان اعترف بسبب الحق ثم
ادعى البراءة لم يثبت اليه بل يحلف المدعى على نفى ما ادعاه من البراءة
او الاداء وان قال لي بينة بالوفاء او البراءة او قاله بعد ثبوت الحق بينة
او اقرارا وطلب المهلة امهل بما يراه القاضى صالحا والمدعى ملازمة
في المهلة فان عجز حلف المدعى على بقاء حقه ويجوز للقاضى اذا اخرج
القضاء وبطل تاريخ السماع اخذ الضمانة من المدعى عليه ان خاف
المدعى هربه او خفائه او نقل املاكه وطلب من القاضى اخذها ونقلب
على ظنه صدق ما يقول والا فلا وان انكر الخصم ابتداء بان قال لمدعى
قرضا او ثمنيا ما اقترضني وما باعني ولا يستحق على شيئا مما ادعاه
او لاحق له على صح الجواب فيقول للمدعى هل لك بينة فان قال نعم
قال له احضرها فاذا احضرها وشهدت عنده يقضى بها فان قال
المدعى انا لا اقدر على احضار الشهود يطلبهم القاضى يسال عنهم
واجرة طلبهم وكراء ركوبهم ان عجز داعن المشي على المدعى بحسب حالهم
من الجاه والثروة وان ظن الصالح يجوز له ان يؤخر الحكم حتى يصطالحا
فصل حكم الحاكم يرفع الخلاف ظاهر او لا ينفذ باطنا اي فيما بينه
وبين الله ولو كان ذلك في عقد او نسخ او طلاق فان شهد شاهدا
زودانه تزوج فلانة وحكم القاضى بثبوت النكاح فلا يجل للرسائل

وطيها مع علمه انه لم يرتز وجهها وان وطى فهو زان اثم ولا يجب عليه
الحمل لعروض الشبهة وقيل يجب عليه وعليها ان تمتنع منه ما افكها
فان اكرهها وعجزت فالاثم عليه دونها وان باع حقها وجنبها فترد
التسمية عمدا من ذبيحة او صيد وحكم بصحتها قاض شافعي وحنفى
نفذ قضاؤه وقول الاحناف لا ينفذ قضاء القاضى بخلاف مذهب
امامه ليس بشئ سيما على مذهبا انه لا يبر للقضاء من الاجتهاد
وقد وقع في حيد راباد من بلاد الهند واقعة سالني الحاكم الاعلى
للعدلية وكان ضغيا ان اكتب قانونا شرعيا في مسائل القتل والتعزير
لا يخالف كثيرا قانون التعزيرات المرسوم فقلت له وسع دائرة فقهك قليلا
حتى تعبر من اهل السنة كلها فسلم ما قلت وكتبت له على مذهب
الامام مالك واهل الحديث مسائل القتل والتعزيرات فوانقت قانون
التعزيرات في القتل والتعزير بالمال وغيرهما الا نادرا ومن تلد مفتيا في
نكاح مختلف فيه ثم تغير فتواه صح ولم يفارق المنكوحة بتغير الفتوى
بخلاف مجتهدين نكح نكاحا اياه اجتهاده الى صحته ثم راي بطلانه فانه
تلزمه المفارقة.

فصل تصح دعوى الحقوق على الميت وغير المكلف والغائب مسافة
قصر اذا كان مستترا بشرط البينة في الكل ثم اذا قضى على غير مكلف
ورشد بعد الحكم عليه او حضر النائب بعده او ظهر فهو على حجة فان
جرح البينة بما مر بعد اداء الشهادة او اطلق ولم يقل قبل الشهادة ولا يبرها

المراد بالفتوى
هو اهل الفتوى
لا الجاهل بالفتوى
والسنة وقاضي
السلف

لم يقبل جرحه ولم يبطل الحكم وان جرحها قبل الحكم قبل تجريمه وبطل
الحكم ومن كان دون مسافة قصر لم تسمع الدعوى عليه ولا البينة
حتى يحضر الا ان يمتنع من الحضور فيقضى عليه بعد اعلانه وان جرح
له مال وفي منه والا قال للمدعى ان عرفت له مالا وثبت عندي انه
ماله وفيه ثبوت منه ويصح ان يكتب القاضى الذى ثبت عنده الحق الى
قاض اخر معين او غير معين بصورة الدعوى لواقعة على الغائب ولا يجوز
الحكم والتعميل على ماله الذى هو في حدود قاض اخر بشرط ان يقرأ
ذلك على عدلين شرعيين فلهما ويقول فيه ان ذلك ثبت عندك واتفق
اصحابنا بلزوم العمل على كتاب القاضى اذا كان عليه خاتم معروف بين
الحكام والقاضى المرسل اليه يعرف ان الخاتم صحيحة والكتابة مسجلة
بخط القاضى المرسل وهو المرسوم بين العدلية في زماننا.

فصل اذا ثبت الدين لمطل المدعى عليه في اداءه فللقاضى
ان يضبط متاعه ويبيعه ويورث من ثمنه الدين ولا يضبط ادى ما يمكن
له السكونة فيه وادنى ما يتعرف فيه ان كان تاجرا والى الحرفة ان كان
محررا وادوات الحرب ان كان عسكريا وفرسه ان كان في الخيالة وكذلك
ما يستمر عورته وما يقيه البرد وما يسد رمقه ورمق عياله وان كانت
له وظيفة من الدولة شهريا او سنويا فيضبط منها ما فضل عن الحاجة
لمثله وان كانت بقدر الحاجة فقط فلا يضبط شيئا منها.

كتاب الشهادة

تحمل الشهادة في حقوق العباد فرض كفاية وإدائها عند الطلب فرض عين
والكتابة مندوبة عند التحمل وقيل واجبة ويجزئها أخذ الإجابة المجبلة
عليها إلا أن عجوز عن المشي وتأذي به فله أخذ كراهي يجرم كتمانها
في حقوق العباد والإضمان ويجب الإشهاد في النكاح خاصة وفي غيرها من
العتودين ويجزئ أن يشهد الأبا يعلمه بروية أو سماع ومن رأى شيئا
يبرأ إنسان يتصرف فيه مدة طويلة كصرف الملاك من نقض وإبراء
وأجارة وإعارة فله أن يشهد له بالملك والبيع أن يشهد باليد النضر
وكذا إذا رأى رجلا وامرأة يباشران معاشرة الزوجين فيشهد بالزوجية
وأن شهدا أنه طلق من نساء واحدة ونساءينهما لم تقبل ولو شهد
أحدهما أنه أقر له بالف وأخرى بالفين كملت بالف وله أن يخلف على ألف
الأخو مع شاهد ويستحقه وأن شهدا أن عليه ألف فلان وقال أحدهما
قضاء بعضه بطلت وأن شهدا أنه أقرضه ألفا وقال أحدهما قضاء بعضه
صحت إذا خالفت الشهادة الدعوى بطلته وقيل يخلف المدعى عليه لا
يحل لمن تحمل شهادة بحق إذا أخبره عدل باقتضاء الحق أو انتقاله أن
يشهد به ولو شهدا بشان في جمع من الناس على أحد منهم أنه طلق أو
اعتق أو شهدا على خطيب وعظا أنه قال أو فعل كذا ولم يشهد به
غيرهما من الجماعة قبلت شهادتهما.

باب قبول الشهادة

شرط لقبولها البلوغ وقيل تقبل شهادة الصبي المميز سيما وقع بين

الصبيان والعقل والنطق وقيل تقبل شهادة الآخرس إذا فهم اشارته
أو كتب بخطه والمفط والمفط والمفط والمفط والمفط والمفط والمفط والمفط
السفر من حضره الموت عند عدم المسلم وقيل تجوز شهادة كافر على
كافر مطلقا والعدالة ظاهرة والمروة فلا تقبل شهادة متهم ورواقص
ومشعير ونقال ومتزى بزى يسخر منه وشاعر يطرى في المدح أو
الذم ومقامر ولاعب بنرد وألعاب وقيل بشرط نبح أيضا ومهمل جلية
بحضرة الناس وكاشف عضوجرت العادة بتخطيته ومحدث بمباشرة
أهله أو أمته أو مخاطبته بخطاب فاحش بين الناس وحاكم المضحكات
وأكل في السوق شيئا كثيرا أو الفاسق المباح والمخائن والعدو والمتهمم
والقانع لأهل البيت والقاذف إذا لم يثبت ولم يظهر صلاحه ولا جبر
الخاص والعبد لسيد والوالد لولد وبالعكس الزوج لزوجته و
بالعكس من جرنقا بالشهادة كمن شهد بشراء دار وهو شفيعها أو شهد
للمفسد أحد من غرمائه بدين له على رجل أو شهد على رجل أنه
قتل مورثه وتقبل شهادة الأخ للأخ وللسائر الأقارب والأجبر
المشرك.

فصل متى وجد الشرط بان بلغ الصغير وعقل المجنون أو أسلم
الكافر أو تاب الفاسق قبلت الشهادة بمجرد ذلك والعبد والامة كالحر
والحرمة وتقبل شهادة صانع في كجماز وحلاد ووزبال وقمار وكناس و
كباش وقواد وصباغ وديباغ وجمال وجزار وحائك وحارس وصائغ و

اسكاف اذا حسنت معاشرتهم ولم تسقط مروتهم وكذلك ولد الزنا
حتى لو شهد بالزنا والبدعي والقروي والاعمى في المسموعات وبما
راه قبل عماه والاصم في المبصرات واهل القبلة من الخوارج والروافض
واهل الاهواء والبدعات وقيل لا تقبل شهادة اهل الاهواء والبدعات
مطلقا كالخطابية ومن يمسجد للقبور او يطوف بها او يفعل الافعال
الشركية او يخلق اللعينة من غير عذر ويبيح للشارب

باب اقسام الشهادة

احدها الزنا وينبغي لثبوتها شهادة اربع رجال عدول ظاهرين بالظن
انهم راو ذكرا زاني في فرج المزنبة كالميل في المكحلة الثاني القود
وما يوجب الحد للابدي فيه من رجلين الثالث التعزير والنكاح والرجعة
والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل والقرض والرهن والوصية
والعتق والتدبير والوقف والبيع والوديعة والغصب والاجارة والشركة
والحوالة والصلح والهبة والكتابة والجارية والشفعة واتلاف المال و
ضمانه والاجل في البيع والخيار وجناية الخطا ونحوها فيكفي فيه رجلان
او رجل وامرأتان او رجل ويمين لا امرأتان ويمين الرابع داء دابة و
موضعة ونحوها فيقبل في ذلك قول طبيب احد ويطار واحد كما
يقبل في داء العين قول كحال واحد وان اختلفا اثنان قدم قول المثبت
على الثاني الخامس ما لا يطلع عليه الرجال غالباً كيو ب النساء تحت الثياب
والاستمالة والرضاع والبكارة والشوبة والحيض والبرص في الاعضاء

السترة والرتق والقرن والعقل والولادة فتكفي فيه امرأة عادلة ولا
حوط اثنتان -

فصل

لو شهد بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت ويمحور
للمحكم تعزير المجرم اذا عرف صدق الشهادة وان شهد وبالسرقه ثبت
المال دون القطع ولو وجد على ابيه مكتوب حبيس في سبيل الله او
على اسكفة باب دار وقف او مسجد حكم به -

باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها

ان قال الشاهد الاخر اشهد يا فلان على شهدائي اني اشهد ان فلان
بن فلان اشهد في على نفسه بكذا او شهدت عليه بكذا او اقرعتك
بكذا انا الثاني شاهد على الشاهد ويصح ان يشهد على شهادة الرجلين
رجل امرأتان ورجل وامرأتان على مثلهم او امرأة على امرأة فيما تقبل فيه
شهادة المرأة بشرط قبولها اربعة الاول ان تكون في حقوق العباد الثاني
تعذر شهود الاصل بموت او مرض او خوف او غيبة مسافة قصر -
ويصح ومرة تعذرهم الى صدور الحكم فتقبل مكنة شهادة الاصل وقف
الحكم على سماعها الثالث دوام عدالة الاصل وعدالة شاهدي الفرع
الى صدور الحكم فتقبل حدث من احد هم قبله ما يمنعه وقف الرابع
ثبوت عدالة الجميع ويصح من الفرع ان يعدل الاصل لا تعدل شاهد
لرفيقه وان قال شهود الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما اشهدناهم
بشيء لم يضمن الفريقان شيئاً والمادة بالشهادة اشبار ما يعلمه الشاهد

عند الحاكم بأى لفظ أو صفة فإذا قال رأيت كذا أو سمعت كذا فهو
شهادة شرعية ولا يشترط لفظ الشهادة ويجوز تخليف الشهود في ثلثين
وتفريقهم للحاكم إلا امرأتين يجمع بينهما لا سوال فيه تعليم تفيد
فريقا وتضار آخر وإذا رجع شهود المال وشهود العتق بعد الحكم بقبض
ويضمنون ويعزر شاهد الزور إذا ثبت عليه الزور بما يراه الحاكم من
تسخيم الوجه والجلد والمحبس الطواف به في المجمع والمساجد لا
يعزر الشاهد بتعارض البينة أو بخلط أو سب أو في شهادته ومتى ادعى
شهود قود خطأ عزروا وإذا تعارض البنتين ولم يوجد وجه
ترجيح قسم المدعى بين المدعيين وتقبل شهادة المغنى ولو باجرة
وكذلك شهادة من يلعب بالمزامير والطاير لمكان الاختلاف
في إباحة الغناء والمزامير وحرمتها

كتاب الوكالة

هي استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة كبيع وشراء
وشركة ومضاربة ومساواة ومزارعة وفسخ وطلاق ورجعة وكتابة
وتدبير وصلى وخصومة وقبض مال وتفرقة صدقة ونذر وكفارة
ونفقة ونفل حج وعمرة ولا تصح في صلوة وصوم وحلف وطهارة من
حدث وقسم لزوجات ولعان وإيلاء وقسامة ودفع جزية وتصح منجزة
ومعلقة وموتنة وتنقذ بكل ما دل عليها من قول أو فعل وشرط
لصحتها تعيين الوكيل لأعلمه بها وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء

كما إذا ادعى
البيان شيئا
في يد ثلث
وأقام البينة
أما إذا كان
أحد من الزوجين
والآخر ذكرا
فمنع من البينة
الخارج ١١

منه وبالمطالبة بمقوقه كلها أو ما شاء منها ولا تصح أن قال كلمتك
في كل قليل وكثير وللوكيل أن يوكل فيما يعجز عنه ولا يملك أن يبيع
مع فقير لا يقدر على الثمن أو قاطع طريق أو يبيع موقلا أو بمنفعة أو
عرض أو بفقر نقد البلد إلا بأذن موكله ولا تجوز في شيء إلا بموجب
للموكل فعليه كوكيل المسلم الذي يبيع الخمر أو الخنزير فإن باع فلا
الثمن للموكل وإذا باع الوكيل بزيادة على ما قرر موكله كانت الزيادة
للموكل وإذا خالفه إلى ما هو أنفع أو أصالح له ورضى به صح.
فصل الوكالة والشركة والمضاربة والمساواة والمزارعة والوديعة
والجمالة والإجارة عقود جائزة من الطرفين ولكل من المتعاقدين
فسخها وتبطل كلها بموت أحدهما أو جنونه وبالحجر لفسخه وتبطل الوكالة
بفلس موكل فيما جرح عليه فيه وبردته ولا تبطل برده وكيل إلا فيما
ينافيها وتبطل بتدبيره أو كتابته قنا وكل في عتقه وبوطيه زوجة
وكل في طلاقها وبما يدل على الرجوع من أحدهما وينفرد الوكيل بموت
موكله وبزوله له ولو لم يعلم ويكون ما بيده بعد الغزل أمانة وإن
باع الوكيل بانقص عن ثمن المثل أو بانقص عما قدره له موكله أو
اشترى بأزيد من ثمن المثل أو بأكثر مما قدره له صح البيع والشراء ضمن
في البيع كل لنقص وفي الشراء كل الزائد ومن قال لو كيله بعه لزيد فباعه
لغيره لم يبيع البيع ومن أمر ببيع شيء إلى قصار أو خياط معين ليصنعه
فدفع إلى من أمر بذهبه له ونسيه فباع لم يضمن وإن أطلق المالك

بان قال دفعه الى من يقصره او يغيظه فدفعه الى من لا يعرفه ولا رأى
 مكانه فضاغ ضمنه والوكيل مدين لا يضمن ما تلف بينه ولا تقريظ و
 يصدق الوكيل بيمينه في التلف انه لم يفرض وكذا في ان اذن له
 موكله بالبيع موحدا او بغير نقد البلد وان ادعى الوكيل الرد الى ذمة
 الموكل واليه وكان يجعل لم يقبل ما ان كان متبرعا فيقبل ومن عليه
 دين لا ادعى فادعى نسان انه وكيل ربه في قبضه نصداقه لم يلزمه
 دفعه اليه فان ادعى المطالب موته وانه وارثه لزمه دفعه ان صدقته
 او اتى المطالب بالهينة وان كذب به حلف انه لا يعلم انه وارثه ولم يرد
 والوكيل بالمضومة في المحاكم العادلة لا يملك الاقرار ولا قبض المال
 المدعى الا بان يميز له موكله لذلك صراحة.

كتاب الدعوى

لا تصح الدعوى الا من جائز التصرف واذا تداعيا عينا ليس بين
 ولا اثر ظاهر ولا بينة فيتخالفان وتينا صفادان وجد ظاهر لاحد
 عمل به وان كان يدا حد في له بيمينه فان لم يحلف قضى عليه
 بالنكول وان كان بيد يما كشي كل بمسك لبعضه فيتخالفان تينا صفان
 فان قويت يدا حد هاتين واحدا سائقه والاخر راكبه فهو
 للثاني اوقيص واحدا خذ بكبه والاخر لاسبه فهو للثاني بيمينه ان
 تنازع صانغان في آلة وكانها فالة كل صنعة لصانغها وان كان لاحد
 بينة فالعين له ولم يحلف فان كان لكل منهما بينة وتساوتا من كل

وجهه ولا وجه للترجيح فتينا صفان وان كان العين بيد احدهما وقام
 كل واحد بينة فبذية الخارج اولى لكن لو اقام الخارج بينة على انه ملكه و
 اقام القابض بينة انه اشتراها منه قد متد بينة القابض وان اقام
 احدهما بينة انه اشتراها من فلان واقام الاخر على انه اشتراها من
 الذي اشتراها منه الاول عمل باسبقهما تاريخا وان كان العين بيد ثالث
 فان ادعياه عليه وادعاه لنفسه ولا بينة حلف لكل واحد فان نكل -
 اخذها وجعل بينهما نصفان وان اقر به لهما اقتسماه نصفين وحلف
 لكل واحد منهما وحلف لكل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له به وان قال هو
 لاحدهما واجله فصدقه لم يحلف ولا حلف يميننا واحدة ويقسم بينهما
 نصفان كما اذا اقام كل واحد من الخارجين بينة.

كتاب الاقرار

لا يصح الاقرار الا من مكلف مختار غير هازل بلفظ او كتابة فبطل اقرار
 المكره والخوف بالضبطية وصح اقرار الاخرس باشارة فمن اقر بشي عا ولا
 بالغايير هازل ولا لمحال عقلا او عادة ولم يظهر كذبه جليا او بقرائن
 قوية فهو اقرار صالح يؤخذ به ولزمه ما اقر به ويكفي مرة واحدة في موجبات
 الحدود وغيرها ومن اكره ليقرب ربهما فاقرب ينار صم ولزمه وكذا
 لو اكره ليقرب ربهما فاقرب لم يقر وليس بانشاء تملك بل بالخبر عن ثبوت الحق
 في نفس الامر فيصح حتى مع اضافة الملك لنفسه كقوله كتابي هذا لزيد
 او ثوبي هذا لعمري ويكون المقربه للاجنبي من راس مال المقر ويصح اقرار

المريض أيضا باخذ دين من غير وارث لا من وارث الابينة او اجازة
من الورثة ويعتبر الارث وعدمه حالة الاقرار بحالة الموت
عكس الوصية وان كذب المقر له المقر بطل الاقرار وكان للمقران
يتصرف فيما اقر به بما شاء

فصل رجل طلب الموت لمريض او مصيبة فاقرب بالقتل وعرف
كذبه بالقرائن الجلية فلا يصح الاقرار ولا يقبل الاقرار على غير المقر
كما لو اقر لاحد انه اخوه وعمه فلا يؤثر الا على نصيبه من التركة بخلاف
الهيئة فانها تؤثر على الكل والاقرار لغيره اقرار لسيد يصح لعم
فان ولد ميتا او لم يكن حمل بطل وان ولدت حيا وميتا فلجميع القرية
وان ولدت حين فاكثر فلهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا كما لو اقر
لرجل وامراة بمال ما لم يغير اقراره الى سبب يوجب تفضلا كارت فيعمل
به وان اقر رجلا واقربا امرأة بزوجية الاخر فسكت او سكنت صم ومثله
وكذلك لو جدد ثم صدقه لا ان بقي المجاهد على كذبه حتى مات المقر

باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره

من ادعى عليه بالف فقال او كتب في جواب الدعوى نعم او صدقت او
انا مقر او انا مقرب او انا مشرب عواك او مقر فقط او قال او كتب في جواب
الدعوى خذها واترنها او اقضها واخرزها او انا قضيتها فقد اقر
بالدعوى ثم في الاخير يصير المقر كانه مدع وعليه ان ياتي بالبينة او
يستخلف فان اتى بالبينة او نكل المدعى برى وان حلف قضى عليه بالالف

ولو قال انا اقر او لا انكر او خذ او اتزن او اخرجك فمولى ليس باقرار
وان قال المدعى ليس لي عليك كذا فاجاب الاخر بلى فهو اقرار بلا خلاف
لا قوله نعم الا من عاى لا يميز بين نعم و بلى ان قال لا اقر اقض ديني
عليك الفا واشترتوني بهذا او سلمتني بهذا او اعطيتني الفا من الذي
عليك او هل لي عليك الف او لي عليك الف فقال نعم او قال مهلني يوما
او حتى افتح الصندوق او قال له على الف الا ان شاء الله او على الف لا يلزم
الا ان شاء الله فقد اقر في جميع ذلك بالالف وان علق الاقرار بشرط قد
اخره لم يصح كان قد مرعف فله على كذا او على ديناران قد مرزبوا وان
ثبت من دفتر الحساب ثم لم يثبت منه ولو قال اذ جاء راس الشهر فله على
دينار فيلزمه في الحال الا اذا فسر الاحل ببراءة بيت ونحوه او وصية قبل ذلك
منه ببينه ومن ادعى عليه بد دينار فقال ان شهيدا به زيد فهو صافي
لم يكن مقرا وان قال له على من ثمن خمر او خنزير الف لم يلزمه شئ وان
قال له على الف من ثمن خمر او خنزير او من ثمن مبيع لم يقضه لزمه ويصح
استثناء النصف فاقل فيلزمه عشرة في قوله له على عشرة الاستثناء خمسة
في قوله ليس لك على عشرة الا خمسة بشرط ان لا يسكت ما يمكنه انكلا
فيه وان لا ياتي بينهما بكلام اجنبى ويكون المستثنى من جنس المستثنى
منه فلو قال له على عشرة عبدا او واحد لزمه تسعة عبيد وان قال له
على مائة درهم الا دينارا او الا ثوبا يلزمه المائة واذا قال له هذه الدرار
الا هذا البيت قبل منه ذلك حيث لا بينة بما يخالف قوله ولو كان البيت

أكثر ما لا أن قال الثلاثينها أو ثلاثة أرباعه لكون المستثنى أكثر النصف
 وشيوع المقربة وإن قال له الدار ثلثاها وله الدار عارية أو هبة عمل
 بالثاني فلا يكون إقرارا بالدار فيعتبر بشرط الهبة ومن باع شيئا أو رهب
 شيئا أو اعتق عبدا ثم أقربه لنفيه لم يقبل قوله على المشتري ولا على
 الموهوب له ولا على العبد ويغرمه للمقر له وإن قال غصبت هذا العبد
 من زيد لأبلى من عمر ولزمه دفعه إلى زيد ويغرم قيمته لعمر ولو قال
 غصبت من زيد وملكته من عمر فهو لزيد ولا يغرم لعمر شيئا وإن قال
 غصبت من أحدهما لزمه تعيينه ويجلف للأخر وإن قال لأعلمه صدقة
 انتزع من يده وكانا خصمين فيه وإن كذباه جلف لهما يمينا واحدة ومن
 خلف ابنين ومائتين فادعى شخص مائة على الميت وصدقته أحدهما
 وانكر الآخر لم الابن المقر نصفها إلا أن يكون عدل أو يثمد لرب الدين
 بالمائة ويجلف معه المدعى فيأخذ ما وتكون المائة الباقية بين الابنين

باب الإقرار بالمجهول

إذا قال له على شيء وشئ أوله كذا أوله شئ أوله كذا كذا صح الإقرار
 وقيل له فسر فإن أبى حبس حتى يفسر ويقبل منه أقل مالية فإن مات
 قبل التفسير لم يواخذ وارثه بشئ ولو قال له على مال عظيم أو خطير
 أو كثيرا أو جليل أو نفيس وعزيز أو زادا بعد كل واحد منها عند الله قبل
 تفسيره بأقل مالية ولو قال درهم كثيرة قبل بثلاثة وكذا درهم
 عظيمة أو دافرة ولو قال على كذا وكذا درهم بالرفع والنصب لزومه درهم

وإن بالجراؤ وقف عليه لزومه بعض درهم ويفسره - له على ألف درهم
 أو ألف ودينار أو ألف وثوب أو ألف وفرس أو ألف وعبدا أو ألف ومدرسا أو
 ألف وثقافة أو درهم أو ألف أو دينار أو ألف أو ثوب أو ألف أو له ألف إلا
 دينارا كان المبرم من جنس المعين - على ما بين درهم وعشر أو ما بين
 الدرهم والعشرة لزومه ثمانية - على من درهم إلى عشرة لزومه تسعة - على
 ما بين درهم إلى عشرة لزومه تسعة وإن أراد مجموع الأعداد لزومه خمسة
 وخمسون - على درهم قبله درهم وبعده درهم أو درهم ودرهم ودرهم
 لزومه ثلاثة دراهم - عند مدعى درهم درهم درهم لزومه ثلاثة دراهم فإن
 أراد التأكيد فما أراد - على درهم بل دينار لزماه - على درهم في دينار
 لزومه درهم فإن قال أدت العطف أو معنى مع لزماه - على درهم في عشرة
 لزومه درهم ما لم يخالفه عرف فيلزمه مقتضاه أو ما لم يرد الضرب فيلزمه
 عشرة أو لم يرد الجميع فيلزمه أحد عشر - عند مدعى تمر في جراب وسكين
 في قراب أو ثوب في منديل أو عبد عليه عمامة أو دابة عليها سرج أو
 نص في خاتم أو جراب فيه تمر أو قراب فيه سيف أو منديل فيه ثوب
 أو سرج على دابة أو عمامة على عبدا أو زيت في زق ونحوه فليس بإقرار
 بالثاني - له عند مدعى خاتم فيه نص وسيف بقراب أو عبد بعمامة أو دابة
 بسرج ونحوه فهو إقرار بهما وإقراره بالشجرة ليس بإقرارا بارضا فلا يملك
 المقر له غرس مكانها لو ذهبت ولا اجرة على ربهما ما بقيت - له على درهم
 أو دينار يلزمه أحدهما وبجيبته

فصل اذا اتفقا على صدور عقد واختلغا في صحته وفساده القول
قول القائل بالصحة بيمينه وان ادعى شيئا بيد غيره ما حال كونه
شركة بينهما بالسوية فاقر لاحدهما بنصفه فالمقر به بينهما ومن
قال في مرض موته هذا الالف لقطة فتصد قوايه ولا مال له غيره
لزم الورثة الصدقة بجمعيه ولو كذبوه وبجكم باسلافهم من اقر لو كان
مميزا واقربل موته بشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله ولو اقر بشي شرا دعى الخطاء لم يقبل -

كتاب الصالح

يصح من بيع تبرع مع الاقرار والانتكاد وهو جائز بين المسلمين الا صلحا احل
حرما او حرما حلالا ولا يجوز عن المعلوم والمجهول بمعلوم عن الدم كالمال
باقص من الدية او اكثر واذا اقر المدعى عليه للمدعى بدين معلوم في ذمته او
بعين تحت يده ثم صالح على بعض الدين وبعض العين المدعاة فهو حرة وان على
عين غير العين المدعاة او ثمنها او دين في ذمته فهو بيع فلو صالح عن الدين بعين
واتقيا في الجفر من الاشياء الستة تشترط المساواة والقبض في المجلس وان اقر له
بلذهب فبطل عنه بفضة او عكس في شرط التقابض في المجلس وكذا لو اقر بقمح
وعوضه عنه شعيرا وان صالح عن دين بدين في اذمة فانه يبطل
بالتفرق قبل القبض لانه بيع الكالى بالكالى وهو منهي عنه وان صالح
عن عيب في المبيع بشئ معين كدينار او منفعة كسكنى دار متينة
صالح الصالح فلو زال العيب سريعا او لم يكن رجوع بما ذنعه ويصح الصلح عما

تعد رعيته من دين او عين وعما يمكن عليه كتركة موجودة صولح
بعض الورثة عن ميراثه منها ومن قال لتريه اقرلى بدني اعطيك
منه كذا او اقرلى بدني وخذ منه مائة فاقول له الدين كله ولم
يلزمه ان يعطيه وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع المدعى عليه
بحقه ذلك من العوض او ب كله ولو استحق المصالح عليه او بعضه
بكل المصالح عنه او ببعضه ولا يبطل المصالح بموت احد مما بل يقوم
الوارث مقامه .

فصل ۱

فصل اذا انكر المدعى عليه دعوى المدعى وسكت وهو يميله
ثم صالحه صالح الصالح وكان ابرأ في حقه وبيعا في حق المدعى من علم
بكذب نفسه منها فالصالح باطل في حقه وما اخذه حرام ومن
هذا القبيل كان صالح امامنا الحسن بن علي مع معاوية كان صحيحا
في حق الامام مرابطا في حق معاوية لانه كان يعرف ان لاحقه له في
الخلافه وان الحسن لاحق منه بهما ومن قال لا خصالا حتى عن الملك
الذي تدعيه لم يكن مقاربه وان صالح اجنبى عن منكر الدعوى
اذن المنكر له او لا يصح لكن لا يرجع عليه في الثانية ومن صالح عن دار
ونحوها فبان العوض مستحقا او كان قنابان حراج بالداران كان
باقيا وبقيته ان تالفوا هذا اذا كان الصالح مع الاقرار ورجع بالدعوى
مع الانكار ولا يصح الصالح عن خيار في بيع او اجارة او عن شفاعة او
حد قذف وتسقط جميعها وكذلك مع شارب او سارق او نمران ليطلقه

ولا يرفعها الى الامام ومع شاهد ليكمتم شهادته .

فصل بحرم ان يجري ماء في ارض غيره او سطح بيته بلا اذنه
ويضع الصالح في ذلك بعوض ومن له حق ماء يجري على سطح جاره او
ارضه لم يجز لجاره تعلية سطحه او ارضه ليمنع جري الماء وكذلك ان
يحدث بملكه ما يضر بجاره كحمام وكنيف وروح تنورا وكرات علف
او روث او ما ياخذ من النار سريعا كالقطن والباروتة ودهن الكاز .
الا باذنه وله منعه من ذلك وكذلك التصرف في جدار جاره او جدار
مشترك بفتح خوخة او طاق او باب او ضرب وتد ونحوه الا باذنه و
كذا بوضع خشب الا ان لا يمكن التسقيف بدونه ويجب على الجاران
ياذن له وله ان يسند قماشه او يستظل بجدار غيره او ينظرا او
يقرا في ضوء سراج به بغير اذنه وكذلك بحرم ان يتصرف في طريق
نافذ بما يضر المارين كاجراج دكان او نصب دكة وجناح وساباط وميزان
وحفر مسيل ومغارة وجع اجار ومدر وخشب ونحوه وكذلك
في ملك غيره وهوائه او في درب غير نافذ الا باذن اهله وبجيرانه
على العمارة مع شريكه في الملك والوقف وان هدم الشريك البناء وكان
هدمه لخوف سقوطه فلا شيء عليه ولا لزمه اعادته وان اهدم الشريك
بناء حائط بستان اتفقا عليه فبخر احداهما واهلك الاخر فماتت من ثمرته
باهماله ضمن حصه شريكه فيه .

كتاب الوديعه

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثلها فلو اودع ماله لصغير
او مجنون او سفیه فانتزعه لاضرمان عليهم ولا على وليائهم ولو فرطوا
وان اودعه احد هم صار ضامنا ولم يبرأ الا برده لوليه ويلزم المودع
بالفتح حفظ الوديعه في حرز مثلها بنفسه او بمن يقوم مقامه كزوجته
وعبد له وخازنه وان دفعها بعذر مكن حضره الموت او اراد سفر او ليس
السفر حفظ لها الا جنبى ثقة فتلفت لم يضمن وكذلك ان نهأ مالكمها
عن اخراجها من حرز ثم اخرجها الطربان ما يغلب منه الهلاك كالحريق
والطوفان والنهب ان تركها في هذه الحالات واخرجها من غير خوف ضمن
وان قال مالكمها لا تخرجها ولو خفت عليها فحصل خوف واخرجها او لاله
يضمن وان القاها عند هجوم ناهب ونحوه اخفاء لها فتلفت لم يضمن
وان لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها فان ترمي اعطاه المالك من
مصرف العلف فيعلفها من عنده والا يفوضها للقاضي والحاكم وهو
يبيعها ان راي فيه مصلحة ويحفظ ثمنها للمودع بالكسوف ان لم يكن
هناك قاض ولا حاكم جاز له بيعها وحفظ ثمنها له .

فصل اذا اراد المودع بالفتح السفر رد الوديعه الى مالكها او الى
من يحفظ ماله عادة او الى وكيله فان تعذر ولم يخف عليها معه في السفر
سافر بها ولا ضمان وان خاف دفعها للحاكم فان لم يكن فلتقة ولا يضمن
مسافر اودع فسا فر بها فتلفت بالسفر وان تعدى المودع بالفتح بان كانت
دابة فركبها لا يسقيا او اعداها اعدا عني فاقطع طاقته واخذ منها

العمل فوق وسعها او كان ثوبا فلبسه لا الخوف من عث او اخرج الكراه
 لينفقها او لينظر اليها ثم ردها او كسر ختمها او حل كسماها ضمن ووجب
 عليه ردها فوراً ثم لا تعود امانة بغير عقد متباعد ولو كان الثوبين
 صوف فلم ينشره في الشمس حتى لحسه الث ضمن وصح قول المالك
 للمودع كلما خنت شرعدت الى الامانة فانت امين فان كانت دابة و
 اذن له المالك للركوب فتلفت لا يضمن وسرايت كثيراً من الصلحاء اذا
 او دعواد راها ورواها ينرفقونها لكي يصيروا ضامنين ولا ينفسر
 المودع بالكسر اذا تلفت من غير تعدي

فصل المودع بالفتح امين لا يضمن الا اذا تعدى وفراط او غا
 ويقبل قوله بيمينه في عدم ذلك وفي انما تلفت او انك اذنت لي في
 دفعها للفلان وفعلت وان ادعى الرد بعد مطله بلا عذر او ادعى ورثته
 الرد ولو لمالك لم يقبل الا بيمينه وكذا كل مدين وحيث اخراها بعد
 طلب بلا عذر لم يكن لحميلها مؤنة ضمن ولا يجوز ان يخون من خانه
 نعم يجوز لمن له حق على الاخر ان يأخذ من ماله بقدر حقه بغير اذنه
 ان قدر عليه فان اكره على فقها لغير ربه لم يضمن وان قال فلان عندك
 الف وديعة ثم قال قبضها مني او تلفت قبل ذلك او قال ظننتها باقية
 ثم علمت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان وان قال قبضت منه الفادعة
 فتلفت فقال المقر له بل قبضتها مني غصبا ضمن ما اقربه .

كتاب العارية

هي متعة من مكارم الاخلاق وداجية في الماعون كالدم لود الحبل والفتك
 والصحن والقدرج والملقعة والفاس الخوان ونحوها وتنقذ بقول او
 نذل بشرط كون العين منتفعا بها مع بقاها فلا تجوز اعادة ما يوكلا وشرب
 غير ان اعطاه بلفظ الاعارة يحل على الاباحة وكون الانتقام منه مباحا
 فلا تجوز اعادة فرج الامة خلا فالامامية وكون المعير هلا للتبرع و
 للمعير الرجوع في عاريتة متى شاء ولو قبل الدابة التي عينها ما لم يضرب المستعير
 ولا اجرة له منذ رجع الا في الزرع من حين رجوع الحق وقت الحصاد

فصل المستعير في استيفاء النفع كالمستاجر الا ان لا يعبر ولا
 يوجر ما استعاره الا باذن للمالك واذا قبض العارية فمأنة عند
 ولا ضمان عليه اذا تلفت من غير تعد وتفريط وجناية وقيل مضمونة
 عليه بمثل مثلي قيمة متقوم يوم تلفت لكن لا ضمان عليه بالاقطاع
 اذا كانت العارية وقفا ككتب علم وادراع موقوفة على طلبة العلم و
 الغزاة وسلاح او اذا اعارها المستاجر او بليت في الاستعمال العادي المعروف
 كما وتلف الثوب المستعار بلبسه او ذهب خمل المنشقة او القطيفة او
 سقط من نحو منفضة او ذهب عليها شئ واركب ابته انسانا منقطعاً
 لله تعالى فتلفت فتمت كما لو غطى ضيفه لحاف فاحترق عليه وكذلك
 لا يضمن رد يفرق الدابة ومن استعار لير من فالمرء من امين لا
 يضمن الا بالتعدى والتفريط ويضمن المستعير ومن سلم لشريكه الدابة
 ولم يستعملها فتلفت بلا تفريط لم يضمن وكذلك اذا استعملها باذن شريكه

عوضا عن علفها وان سافر بها اليه للركوب عليها وقضاء حوائجها عليها
فعارية ولا يجوز منع اطراق الفحل وحلب المواشي عن من احتاج اليهما
وكذلك عن الحمل في سبيل الله وكذلك عن اكل الفواكه التي سقطت
في بستانه لمن هو محتاج اليه.

كتاب الهدية

يشترع قبولها ولا يجب المكافاة وقيل يجب لمن اهدى ويجوز بين مسلم
وكافر غير مشرك وقيل مطلقا ويجب التسوية بين الاولاد صغيرهم
وكبيرهم سواء فان فضلا حدا منهم ببطية فهل ينفذ ولا ينفذ فيه
قولان ويكره اتفاقا ورد الهدية لغير مانع شرعي حرام وقيل مكروه
والمانع كونها من مال حرام كاجرة الزانية او مشقة كختم باعمال الربوا
او كون المهدى اليه من اهل اللوليات كالعامل والقاضي المتصرف
والوالي اذا اهدى اليه لاجل كونه واليا ما بغير سبب لولاية كمن عاتبه
بهدايه من قبل الولاية او من لا يعرف انه وال ومن اهدى الى عموم
الناس كما اهدى الى الولي فلا بأس بقبولها ومن الهدية المحرمة الهدية
من متعلم القرآن الى معلمه وقيل يجوز قبضها وحلوان الكاهن ومهر
البنفي فان تاب الكاهن ابنت البنفي بقي ماحصله بالكفانة والزنا حراما
فيصرف على الفقراء وان اكلا منه مضطرين فلا بأس ومنها الهدية لمن
يقضي للمهم حاجة او يشفع له عند السلطان ^{حيث لم يجد ما لا يفر} وابواب الحكومة
وقيل يجوز ومنها اهدى الى الخدم والخدم والرياحين الخلف

والشموع والسرر والقناديل وقيل يجوز لسد نيتها قبوله.

كتاب الهبة

هي جائزة حالة الحيوة ومستحبة اذا قصد بها وجه الله كالهبة للفقير
والعلماء والصالحين وطلبة علوم الدين وينعقد بكل قول وفعل يدل
عليها وشرط جوازها كون الواهب جازا التصرف مختارا غير هازل و
كون الموهوب مما يصح بيعه فلا تصح هبة فرج الجارية وكون الموهوب
له يصح تملكه وكونها منجزة غير موقوفة ولو وقت بتمرها لزممت
الهبة. ولغا التوقيت ويكون الموهوب للمعطي له ولورثته من بعده
ان كانا والا فلبيت المال فان كانت بلا عوض فلها حكم الهدية في
جميع ما مرى يجوز للكارف ويجب التسوية بين الاولاد فيها وان كانت
بعوض معلوم فيبيع ينبت فيها الخيار والشفعة وان بعوض مجهول فباطلة
ومن اهدى ليهدي له اكثر فلا بأس ويكره رد الهبة وان قلت بل السنة
ان يكافى الموهوب له ويد عوله وان علم انه وهب حياء وخيشمة وجب
الرد ولا يجوز للمرشدين من الفقراء اخذ الهدايا والعطايا من مريديهم
سيما اذا اعطوا كارهين استحياء فيجوز اخذها وقيل يجوز اذا اعطوا بطيب
قلوبهم لايحاء وخيشمة.

فصل تصح الهبة بلا عوض بمجرد الايجاب ولا تقتضي القبض
والقبول لكنهما تبطل بالرد فيصح التصرف فيه قبل القبض قيل تلزم بالقبض
اذا كان باذن الواهب وقبض ما يتناول بالتناول وقبض لرد كالا وقال

والد كاكين بالتخلية ويقبل ويقبض لصنيزا ومجنون وليرها ويصع ان
شيئا ويستثنى نفعه مدة معلومة ويصع ان يمب دابة او امه حامل
ويستثنى حملها كالحق وان وهب وشرط الرجوع متى شاء لزمت ولما
الشرط وان وهب دينه لمد يونه صاع لا لغيره الا ان كان صامنا وتضع
البراءة عن كل حق ولو كان مجهولا وان ابراء مد يونه او ترك الدين له او
احله منه او اسقطه عنه او ملكه له او تصدق به عليه او عفا
صع ولزم بمجوده ولو قبل حلوله -

فصل لا يجوز للواهب الرجوع ولو قبل القبض وقيل يجوز قبل
القبض مع الكراهة ولا يصع الرجوع فيها الا فيما يهب الوالد لولده
فان فصل بعضهم على بعض وجب الرجوع ولا يصع الرجوع الا بالقول للآ
الحرة ان يملك من مال ولده ما شاء مع حاجة او بغيرها في صغيره او كبره
بخطه او رضاه بعلمه او بغير علمه دون امر وجد وغيرهما من الاقارب
بشروط الاول ان لا يضره بان يكون فاضلا عن حاجته فليس له ان
يملك سريره وان لم تكن امر ولد ولا اله حرفة يكتسب بها وراس
مال تجارة الثاني ان لا يكون في مرض موت احدهما الثالث ان لا يطيح
لولد آخر الرابع ان يكون التملك بالقبض مع القول والنية الخامس ان
يكون ما يملكه عينا لا دنيا فلا يملك ابراء غدير ولد ولا ابراء نفسه
من دينه السادس ان لا يكون بينهما اختلاف الدين وليس للولد ان يطا
اباه بما في ذمته من الدين من قرض او ثمن مبيع او قيمة متلف او ارض

جناية بل اذا مات الاب ووجد الولد عين ماله الذي قرضه او
باعه اخذه ولا يكون ميراثا بل هو له دون سائر ورثته -

فصل ويباح لكل انسان ان يقسم ماله بين ورثته على
قدر رفاض الله في حال حيوته وصحته ويعطي من احدث له بقية
حصته وجوبا ويجب التسوية بينهم على قدر ارضهم منه الا في نفقة و
كسوة فتجب الكفاية فان زوج احد هرا وخصه بشئ فلا اذن البقية
حرم عليه ولزمه ان يعطي الباقيين مثله حتى يستووا وله التخصيص
باذن الباقي من الورثة فمن له اولاد وزوج بعض بناته فجنهزها واعطا
فيطعم جميع ولده مثل ما اعطاها ثم يقسم الباقي بينهم على فرائض
الله وان مات المزوج او المخص قبل التسوية بينهم وليس التخصيص
بمرض موته الخوف ثبت الملك للاخذ وان كان بمرض موته لم
يثبت له شئ زائد عن ميراثه الا باجازته مما لم يكن وقفا فانه يصع بالثلث
كالوصية للاجنبي الوقف عليه وتحرر الشهادة على التفضيل وكثر
ومن كان له صبر على الفاقة وقلة فان اليد فلا باس ان يتصدق با
ماله او كله ومن يتكفف الناس اذا احتاج فلا يجل له -

فصل المريض بالمرض الغير المخوف كالصداع ووجع الضرس والبرد
والجرب والزكام والحصى الخفيفة كالصحيح ينفذ تبرعه بجميع ماله حتى
ولو صار مخونا بعد ذلك ومات منه اما المريض بالمرض المخوف كالبرص
وذا النجس والرعاى الدائم والهيضة والفالج والقوة والطاعون الذي

عوبين الصنفين وقت الحرب وكان بالهبة وقت الهيجان او قدم للقتل
او عيس له او جرح جرحا مهلكا او اسرع عذ من عادته القتل والحامل
عند الطلق لا ينفذ تبرع احد منهم الا من الثلث للاجنبي فقط لا
لوارثه ان مات بعد التبرع فان لم يمت ونجا فتصرفه كتصرف الصبيح
فصل الوفاء بالوعد في الخير واجب لكن لا يجوز للمحاكم الزامه
لواخلف وقيل مستحب لا اذا عجز عنه بمرض او غيره وتجاوز هبة
المشغول بملك الواهب الشاغل بملكه وكذلك هبة المشاع فيما يقسم
ولا يقسم -

كتاب الإجارة

هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة
او موصونة في الزمة او عمل معلوم يعوض معلوم ولو كان غير مالى
كما في النكاح والتعليم ونحوهما فتجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعى
وشروطه معرفة المنفعة وكونها مباحة ومعرفة الإجارة فان لم يتعين
الإجارة استحق الاجير مقدار عمله عند اهل ذلك العمل فلا تصح
الإجارة على الزنا والنياحة والرقص وكذا على الغناء والزمر ونحوه خلاف
وتصح على القسمة فللقسماد اجر المثل لانصف عشر التركة ولاربع عشرها
وكذا لك تصح استيجار بكل ما امكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدار
والحوانيت والنظروف والآواني والآلات والادوات والاداب والسمج
والبحر والغردش وسائر امتنة البيت والراكب البرية والبحرية اذا قدر

المنفعة بالعمل كركوب الدابة الى محل معين او بالامد كالركوب على
الكار ساعة واحدة وان طال الامد حيث كان يغلب على الظن بقاء العين
الى مدة الإجارة ولا تصح الإجارة الدائمية وقيل تصح من الحكومة
وتسمى مقاطعة ثم اذا تبطلت الحكومة فللمحكومة الجديد فسخها
او ابقاها ولا يجوز للمحكومة في الإجارة الدائمية اخراج المستاجر او من
يقوم مقامه من ورثته ما دام يودى الاجرة المعينة وللمستاجر بهذه
الإجارة ان يستاجر آخر وياخذ منه العمل وله عزله ان لم يوجز إجارة
دائمية وهكذا هكذا اهلهم جرد وقيل لا يجوز له ان يوجز إجارة دائمية
وهو المختار -

فصل الإجارة ضريان الأول على عين فان كانت موصونة بشرط
فيها بيان النوع والصفة وكيفية السير من هلالج وغيره ويشترط في
الكار ان يبين ان قاربه فرس او ثور او ثوران او جملا وجملان مرصع
القوم بالاديم (رب ثاير) او غير مرصع او يمشى بالقوة البرقية او الدخانية
(موثر كار) وان كانت معينة اشترط معرفتها والقدرة على تسليمها
وكون الموجر يملك نفعها وصحة بيعها غير حرر ووقف وامر ولد فانه
لا يصح بيعها وتصح اجارتها واشتملها على النفع المقصود منها فلا تصح في
دابة زمنية لحمل ولا ارض سبعة لزوم الثاني على منفعة في الزمة
فيشترط ضبطها بما لا يختلف كخياطة ثوب بصغة كذا او بناء حائط
يذكر طوله وعرضه وسمكه وآله اى من حجارة وطين او من لبن طين

او من اجرو طين او من حجارة وجصا ومن اجرو جص ويشترط ان لا يجمع بين تقدير المدة والعمل وقيل لا يشترط ويموز الجمع بينهما ويشترط ايضا كون العمل غير مختص بمسلم فلا تصح الاجارة لاذان واقامة وامامة وتعليم قرآن ونفقة وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا تقع الاقربة لفاعلهما ويجوز اخذ الاجرة عليهما وقيل يجوز الاستيمار على تلاوة القرآن لاعلى تعليمه واجاز بعض اصحابنا الاستيمار على تعليم القرآن والاذان والاقامة لفقد بيت المال وعروض البوس والفقير للمسلمين وضيق اسباب المعيشة عليهم بزوال الدلالة الاسلامية واستيلاء الدل الغير المسلمة وقد روي التميمي عن كسب الحجام ومهر البغي حلوان الكاهن وعسب الفحل وجوز الجمهور كسب الحجام ما كسب المزين والحلاق والخائف والقابلة فيجوز بالانفاق.

فصل يجوز اكرام العينة مدة معلومة او الى مسافة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الارض لا بشرط ما يخرج منها وقيل يجوز بشرط ما يخرج منها وهو المختار نعم اذا اشترط ما يخرج من محل معين منها فلا يجوز ويجوز للمساخر عينا استيفاء النفع بنفسه وبمن يقوم مقامه بشرط كونه مثله في طول وقصر وثقل لا في معرفة الركوب على الموجه كل ما جرت به العادة من آلة المركوب كزمامة وحزامه والبرة التي تكون في انف البعير على الموجه القود والسوق والشيل الحط ولزوم الدابة للنزول للحاجة واداء واجب كسلوة من فرسة وترميد الدار باصلاح

المكسور واقامة المائل وتطيين السطح وتنظيف جدرانها واستيفائها بالنورة واصلاح البركة والبير والحوض واصلاح مجاري المياه والسلاخ للسطوح وكل ما جرى العرف به من انه على صاحب الدار وعلى المستاجر العمل والشغل في الشئ من المظلة والوطأ فوق الرجل وحبل القزان بين الشقين والدليل على مكترهما اودار تفريغ البالوعة والكثيف وكسب الدار من القمامة والزبل والرماد والقاذورات ان حصلت بفعله كما لو طرح فيها جيفا او ترابا او غيرها.

فصل الاجارة عقد لازم لا تنفسخ بموت المتعاقدين او احدهما ولا بتلف المحمول ولا بوقف العين الموجرة ولا بانتقال الملك فيه بنحو هبة وارث ووصية ونكاح وخلع وطلاق وصالح ولم يشترط يعلم ان المبيع موجد الفسخ او الامضاء فان امضى فله الاجرة من وقت الملك وتنفسخ بتلف كل العين الموجه للمعين كما لو استاجر عبدا او فرسا فمات او دارا فانهدمت قبل مضي شئ من المدة سواء قبضها المستاجر لا وتنفسخ بموت المرتضع والمرضعة وكذلك اذا تعذر استيفاء النفع فاذا كان التعذر ببضه من جهة الموجه فلا شئ له كما لو حول المشا قبل انقضاء المدة او امتنع من تسليم الدابة اثناءها او اثناء المسافة او امتنع الاجير من تكميل العمل حتى مما سكن او ركب وعمل وان كان التعذر من جهة المستاجر فعليه جميع الاجرة كما لو لم يسكن المستاجر في الدار او لم يجرها او غير ذلك او تحول في اثناء المدة وان تعذر بفعلها اكثر من

الدابة وانهدا مالدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى من النفع
وان هرب الموجر وترك بهائمها وانفق عليها المستاجر فله الرجوع على
الموجر ولو لم يستاذن الا مالان النفقة على الموجر كالمعير فاذا انقضت
الاجارة باع الحاكم البهائم ووفى المكثرى ما انفق عليها وحفظ الباقي للموجر
فصل الاجير نوعان خاص من قدر نفعه بالزمان ومشارك
من قدر نفعه بالعمل فالخاص لا يضمن ما تلف بيده الا اذا فرط واشترط
يضمن ما تلف بفعله من تعزيق او تحريق كالقصار يضمن ان افسد الثوب
وكذا الحايك والخياط والصباغ والطباخ والخباز والملاح والجمال بالفسد
وكذا لو افسد ابله لقم او بسقوطهم عن الدابة او بخطاء في الفعل كان
امر يصنع ثوبه احر فصبغه اسودا او امر بتفصيل قميص رجل فنقص
قميصا مرة او غلط في التفصيل واضاع الثوب ويضمن الجمال ما تلف به
بانقطاع حبله الذي يشد به الحمل لا ما تلف بحمزه بنحو سرقة
او غصبا ونهب او تلف بغير فعلهم ان لم يفراطوا واذا استاجر قسما بالذبح
فترك التسمية عاملا ضمن وان سهوا فلا لحمله ولا يضمن حجام ختان
وبيطار وطبيب دكتور خاصا كان او مشتركا ان كان حاذقا واذن فيه
مكلف او وليه في الصنعة ولم تعين يده فاذا جنت يده ولو خطأ كان يجاوز
قطع الختان الى المشقة او الى بعضها او قطع في غير محله او ختن صغيرا
بلا اذن وولييه ضمن سرايته وكذا لو قطع سلعة من مكلف بغير اذنه
وكذا ان لم يكن الطبيب حاذقا وعالج دابة او انسانا قتلف ولا ضمان

على سماع فيما تلف من الماشية اذا لم يتعد ولم يفراط في حفظها فان فرط
بنوم او غيبتهما عنه او اسرف في ضربها او ضربها في غير محله او من غير
حاجة اليه او سلك بها موصدا تعرض فيه للتلف او ساق الفرس الى
مسافة لا تقدر الا فراس على طيها او ساقه سوقا عنيفا على خلاف العادة
ضمن وكذلك صاحب العجلة التجارية (موثر كار) اذا اجراها في محل مروي
الناس كالاسواق وغيرها جريا سرعيا واتلف بها انسانا او دابة او ما لا يقع
ضمن واذا اختلفا في التعدى وعدمه ولا بينة فالقول قول الراعي السليم
وصاحب العجلة التجارية بهمينه وان اختلفا في كونه تعدى يارجع الى
الخبرة ولا يصح ان يرفع الماشية بجزء من نائمها.

فصل تستقر الاجرة بالفراغ عن العمل وبانتهاء المدفعية سلمت
اليه العين الموجرة ولا حاجز له عن الانتفاع وببذل تسليم العين اذا
مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولم تستوف ويميل عطاء الاجرة
للاجير المشترك بمجرد فراغه عن العمل والمائل فيه اثم ويصح شرط تعجيل
الاجرة وتأخيرها وان اختلفا في قدرها تخالفان شكل احدهما لزمه ما قال
صاحبه بهمينه وان حلفا تفاسخا بلا حكم الحاكم فان كان قد استوفى المستاجر
ماله اجرة فاجرة المثل والمستاجر امين لا يضمن ولو شرط على نفسه لضمان
الا بالتقديري والتفريط ويقبل قوله بهمينه في انه لم يفراط وان ما
استاجره ابقى او شرد او مرضا ومات وان شرط الموجر عليه ان لا يمير
بها في الليل وحين يقوم قائم الظهيرة او في الطريق الفلاني ولا يذهب

بهما قبالة الأفيال والملاعب النارية أو قريبا من بابور البراء لا يتأخر
به عن السيارة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فخالف ضمن متى انقضت
المدّة رفع المستاجر يد عن العين الموجرة ولم يلزمه الرد ولا مؤنته كالمؤجر
بخلاف العارية وتكون بعد المدّة امانة في يده فان تلفت بغير تفريط
فلا ضمان عليه وإيجار المريض جائز ولو بكل ماله ولو باقل من اجر المثل
ويجوز استيجار الطريق للمرور ولو استاجر شاة لأرضاع ولد أو حديبه
جاز ويستحق القاضح الأجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات و
كذا علمته وكذا المفتى على كتابة الفتوى لأعلى داء الجواب باللسان
فانه واجب عليه ولو استاجر ليكتب له توثيقا لرفع السجود جازان بين
له قدر القسطاس والخط والمكتوب -

فصل المستاجر لا يكون خصما لمن عجز الإجارة والرهن والشراء
بخلاف المشتري الموهوب له والمستاجران يوجرا الموجر بالفتح من غير
موجره بالكسر ما من موجره بالكسر فلا يجوز ولو استاجر جلا لجمل مقدار
من الزاد فاكل منه رد عوضه من زاد أو غيره ولا يجوز ان يحمل عليه ما
زاد على المعين إلا بإجازة الموجر والمستاجر والموتقن والمشتري حق بائنين
من سائر الغرماء لو انفق جميعا ولو فاسدا فاسوة للغرماء ولو استاجر
دارا أو حماما أو أرضا لشهر فسكن شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان كان
معدلا للاستقلال وكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوتقاضاه المالك
وطالبه بالأجر فسكن وكذا الوسكنها بعد موت الموجر -

كتاب المسابقة

من جائزة في السفن والمزاريق والطيور والرماح والأحجار والأقلام وكل
الحيوانات كالخيل والأبل والبغال والحمير والبقرة الفيلة غير أن أخذ العوض
لا يجوز إلا في مسابقة الخيل والأبل والسمام بشرط خمسة أحدها
المركوبين في المسابقة أو الراميين في المناضلة لا الركابين لا القوسين
الثاني اتحاد المركوبين في المسابقة أو القوسين في المناضلة بالنوع الثاني
تحديد المسابقة بما جرت به العادة الرابع علم العوض وإباحته الخامس
الخروج عن شبه القمار بان يكون العوض من واحد فان أخرج معا لم يجز
إلا بحمل لا يخرج شيئا ولا يجوز أكثر من واحد يكفي مركوبه
مركوبيه أو رميه بينهما فان سبقا معا أخرج كل واحد منهما ما أخرج به لأنه
للسابق فيهما ولا شيء للمحمل ولم يأخذ من المحمل شيئا وان سبق
أحدهما أو سبق المحمل أحدهما السابق ما أخرجاه وان سبق أحدهما للمحمل
معا فكل المال لأحدهما السابق ولا شيء للمحمل والمسابقة تجعله لا يؤخذ
بعضهما من ولا كنفيل ولكل فتحهما ما لم يظهر الفضل لصاحبه وتبطل
ببوت أحدهما أو أحد المركوبين ويحصل السابق في خيل متماثلة العنق
برأس أحدهما إذا كان أقرب إلى الغاية وفي الأبل بالكف ولعب الشطرنج
بأشراط المال حرام بالاتفاق وكذلك لعب بأشراطه ولو تخلل -
محمل بينهما ولا بأس بلعب اختطاف الودع بالرمح يسمونه ديك بكنك
وبضرب الكرة بالصولجان من ظهر الخيل يسمونه (بولو) لأن هذا لا

الالعاب ونحوها كرمي البنادق والأتواب ومزاولة ركوب الخيل والسباحة والطيران مما يحتاج إليه الأقوام لمعارضة الأعداء بل لا شك في وجوبها عند الضرورة.

كتاب الجعالة

هي جيل مال معلوم لمن يعمل له عملاً مباحاً ولو كان مجهولاً كن رد لقطعي أو في بضالتى أو بنى لى هذا الحائط أو اذن بهذا المسجد شهر أو ابر هذا الفحل أو اقام فى هذا البيت سنة فله كذا فمن فعل العمل بعد ان بلغه الجعل استحقه كله وان بلغه فى ثناء العمل استحق حصه تمامه ان اتى به ثبته الجعل وان بلغه بعد الفراغ عن العمل لم يستحق شيئاً وان فسخ الجاعل قبل تمام العمل لزومه اجرة المثل وان فسخ العامل فلا شئ له ومن عمل لغيره عملاً بأذنه من غير تقدير اجرة وجعالة فله اجرة المثل ولو بغير اذنه فلا شئ له الا فى صورتين أحدهما ان يخلص متاع غيره ولو قنا من مهلكة بجر أو نار أو فلاة يظن هلاكه فى تركه فله اجرة المثل الثانية ان يرد رقيقاً أو بقاً من قن أو مدبراً أو مولد لسيده فله ما قن الشارح وهو دينار أو اثنا عشر درهما سواء رده من داخل البلد أو خارجة قربت المسافة أو بعدت وسواء كان يساوى قدر الجعالة أو لا وسواء كان الراد نرجساً أو ذريحاً وان مات السيد قبل وصول المدبر فاما الولد عتقا ولا شئ لرادها وكن الاشئ للا مامان رده.

كتاب الإكراه

هو شرعاً فعل يوجب من المكروه فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعاً إلى الفعل الذى طلب منه وشرطه قدرة المكروه على ايقاع ما هدد به سلطاناً أو لصاً أو نحوه وخوف المكره ايقاعه وكون الشئ المكروه به متلفاً نفساً أو عضواً أو موجباً لما يهدد بالرضا وكون المكروه مستنعاً عما أكره عليه لحقه أو لحق أخراً ولحق الشرع وحكمه ان لا يصح عقد المكروه لبيعته ولا شراؤه ولا نكاحه ولا عتقه ولا طلاقه ولا زوجه سلطان زوجته فيتحقق منه الإكراه فلا يكون لعفو المهور اثر إذا أكرهت عليه وان أكره على كل مائة أو درهما أو لحم خنزير أو شرب خمر حل الفعل فان صبر حتى قتل يوجب وكن لك ان أكره على الكفر بالله أو سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص له ان يظهر ما امر به على لسانه كإرساله مطرئاً قلبه بالإيمان والافضل للتورية فان وترى ولم يور لا يكفر فى الحالتين ولا يتبين امراته منه وقد وترى الشافعى فى مسألة خلق القرآن ولم يوتر ما منا احمد بن حنبل وصبر على ضرب الحبس فله دمه وعليه اجرة ومثل ما ذكرنا حقوق الله كإفساد صوم وصلوة وقتل صيد حرام أو فى إجماع ما فى حقوق العباد فيرخص له لا تلافى مال مسلم أو ذمى وسببه لا قتله أو قطع عضوه أو زنا فان زنا لا يجحد اما المرأة لو أكرهت على الزنا هل يرخص لها ام لا فيه قولان والإصحح الرخصة ولو أكره الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفيعه فسكت لا يبطل شفيعته ولو أكره البوليس والقاضى جلا ليعترف بسرته أو جرمه أو مال فلا يصح اعترافه ولا

يكون له اثر ويعز المكرهون بما يراه الامام وقيل ان اكره القاضى على رجل ليقر بقتل وسرقة فاقر وقتل او قطعت يده اقتص من القاضى ان كان المقر موصوفا بالصلاح وان منهما ذللا .

كتاب الحجر

هو منع المالك من التصرف في ماله او منع صاحب فن عن استعمال فيه وهو نوعان الاول لحق الغير كالحجر على مفلس راجع ومريض وقن ومكاتب وحر مرتد ومشتري بعد طلب الشفع الثانى لعط نفسه كالحجر على صغير ومجنون وسفيه ولا يطالب المديون ولا يحجر عليه بدين لم يحل لكن لو اراد سفر طويلا او اراد نقل ماله ببيع او هبة واشتد الدين فساد نيته فلغيره منعه حتى يوثقه برهن او كفالة ولا يحل دين مؤجل بمجنون ولا بموت ان وثق ورثته بما تقدم ويجب على مديون قادم وفاء دينه بحجر الطلب فان مطل وجب على الحاكم امره بوفائه فان ابنى حبسه ولا يخرج به حتى يتبين له امره فان ظهرت عسرته وجب الحلاقه وحرر مطالبته والحجر عليه مادام معسرا وان سال غراما من له مال لا يفي بدينه الحاكم للحجر عليه لزمه اجابتهم .

فصل نتائج الحجران يتعلق حق الغرماء بالمال فلا يصح تصرفه فيه بشرى لو بالعتق وان تصرف في ذمته بشرى او اقرار بضع وطولب بعد فك الحجر عنه وان جنى على احد شارك المجنى عليه الغرماء ومن وجد عين ما باعه للمجبر او اقضه اياه او اعطاه له راس مال سلاما

اجرة ولم يرض من مدتها من له اجرة فهو احق به بشرط كونه لا يعلم بالحجر كون المجبر حيا فان مات فهو اسوة للغرماء سواء علم بحجر قبل الموت فحجر عليه ثمرات او مات فتبين حجره وقيل البائع اولى بما باعه بشرط ان لم يقتض من ماله شيئا فالمجبر ان قضى بعضا لثمن لم يكن اولى بما لم يسلم ثمنه بل يكون اسوة للغرماء بشرط ان تكون العين كلها باقية في ملكه وان تكون بما لها لم تتغير صفاتها بما يزيل اسمها ولم تزد زيادة متصلة ولم تقتلط بغير متميز عنها ولم يتعلق بها حق الغير كالمرتبه ونحوه فاذا وجد شيء من ذلك لم يكن اولى ويلزم الحاكم تقسيم ماله من جنس الدين وبيع ما ليس من جنسه ويقسمه على الغرماء بقدر حصص ديونهم (سرسكن) ولا يلزم مهر بيان ان لا غريم سواهم ثم ان ظن دين حال رجع على كل غريم بقسطه ويجب على الحاكم ان يترك للمجبر ما يحتاجه من مسكن وخادم ولو كان المنزل كبيرا يترك بقدر سكنته ويبيع الباقي وما يستر عورته وما يقيه البرد ويسد رمقه ورواق من يعوله ويجب ان يترك له ان كان تاجرا ما يتجر به وان كان محترفا فما يحترف به من الآلات ويجب له ولعاليه ادنى نفقة مثلهم من مأكلا ومشرب وكسوة من ماله حتى يقسم بين الغرماء وينقطع الطلب عنه فمن اقضه او باعه شيئا عالم بالحجر لم يملك طلبه حتى ينفك حجره .

فصل من دفع ماله الى صغيرا ومجنونا وسفيه فانلفه لم يضمنه ولا لوليته ومن اخذ من احد هم ما لا ضمنه حتى ياخذ لوليته الا ان

اخذة ليحفظه وتلف من غير تفريط كمن اخذ مغصوبا ليحفظه لربه من
بلغ غير رشيد او بلغ مجنونا ثم عقل ورشد افك الحجر عنه لا قبل ذلك
بمال ولو صار شيخين كبيرين.

فصل بلوغ الذكر بالامناء او بتما خمس عشرة سنة او نبات شعر
خشن على عاتقه وبلوغ الانثى بذلك وبالحيض والرشد صلاح الما
وصونه عما لا فائدة فيه فمن اسرف في ماله بالاتفاق فيما لا فائدة
له فيه او فيما هو ممنوع شرعا يمكن للحاكم ان يحجر عليه ويمنع من التصرف
وكذلك اذا سفه الرجل لعله الكبر وشرع في اسراف واصاعة الاموال طلب
ورثته المحجر عليه فيحجر عليه حفظا لحق الورثة

فصل ولاية المملوك لما لكة ولو كان فاسقا ولاية الصغير البالغ
بسفه او جنون لآبيه فان لم يكن له اب فلو صيه ثم للحاكم فان عدم فلا
يقوم مقامه وشرط في الولي الرشيد والعدالة فان خان الولي واسر
او لم يقم باصلاح مال الصغير كما ينبغي يعزله الحاكم ويجعل لما تمت
نظارته والجهد والابن والامد سائر العصباء لولاية لهم بالوصية
والحق ان الجهد كالاب حين عدم الاب ويحرم على ولي الصغير والمجنون
والسفيه ان يتصرف في ماله الا بما فيه حظ ومصلحة ولا يصح تصرفهم
ببيع او هبة او شراء او عتق او وقف او اقرار للولي ان ياكل من مال ولديه
الا قل من اجرة مثله وكفايته ان اناج والياخذ ما فرض له الحاكم و
كذا ان اظهر الوقف اذا لم يشرط له الواقف شيئا والزوجة وكل متصرف

في بيت كاجير وخازن ان يتصدق بلا اذن صاحبه بما لا يضر كزينة نفوه
الا ان يمنعه الزوج او الموهرا ويكون بغيلا فيحرم كصدقة الرجل بطنا
البراة.

فصل يجب على الحاكم ان يحجر على الطبيب الجاهل والبيطار الجاهل
الذي يخاف منه اهلاك النفوس واضرارهم ويصح المحجر على الغائب لكنه
لا يحجر ما لم يعلم وكذلك يجوز على المكاري للفلس والمحتكر والمفتي
الماجن الذي يقتل الناس بغير علم.

كتاب الغصب

هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا وهو محرم اجماعا ويلزم الغاصب
رد ما غصبه بثأته ولو عزم على رده اضعاف قيمته ولا يحل له الانتقام
بالمغصوب ولا لمن يعرف انه مغصوب حتى لا تقبل الصلوة في الارض
المغصوبة وقيل لا تصح ومن دفن فيها فينبش ولو بعد مدة الا اذا خشي
به رب الارض وان سمر الغاصب بالسامير المغصوبة بابا قطعها وردھا
ولا يبالي بضرره كما لو غصب قصيلا وادخله داره فكبر وصار لا يمكن
اخراجها لصيق الباب فانه ينقض مجانا ويخرج وان زرع الارض فليس
لربها بعد حصده الا الاجرة وقبله يغير بين تركه باجرته او تملكه
بنفقته وان غرس وبني الزم بقلع غرسه او بئانه ولو كان احد الشريكين
ونعله بغير اذن شريكه.

فصل على الغاصب ان يرش نقصا للمغصوب واجبرته مدة مقامه بينه

فان تلف ضمن مثله ان كان مثليا فان اعوز المثل فقيمة مثله يوم
اعوانه وقيمته يوم تلفه في بلد غصبه ان كان متقومًا ولا يختر
المثل بالمكيل والوزن بل كل ما يوجد له مثل كالقصعة
والصحن ونحوهما فهو في حكم المثلين يضمن مصاغا مباحا اذا تلف
بالاكثر من قيمته ووزنه والمهرم بوزنه من جنسه ويقبل قوله
بيمينه في قيمة المصنوع ان لم تكن بينة وكذا في قدره ويضمن جبا
واتلافه بالاكل من الارش او القيمة وان اطعمه ولو مالكا وقتنه او
دابته او اباحه له وهو غير عالم به لم يبرأ وان علم الاكل حقيقة ^{الحيال}
استقر الضمان على الاكل فللمالك تضمين الغاصب وتضمين آكله و
للغاصب اذا غرمه المالك الرجوع على الاكل ومن اشترى حمارا ففرس
فيها او بنى فخرجت منصوبة وقلع الغرس والبناء رجح على البايح بجميع
ما انفق فيها من الثمن واجرة الفارس والسقي مصارف البناء وللمالك
الارض قلع الغرس والبناء من غير ضمان.

فصل من اتلف ما لا يحترم الا غيره ولو سهوا ضمنه وان اكره على
الاتلاف ضمن المكره بالكسر وان وقع انسان قفصا عن طائر او حل قنا او
اسيرا او حيوانا مربوطا فذمها وحل وكاء زق فيه شيء ما يعفان فنفق
او خرج ما فيه قليلا قليلا او وضع الفاس فرس في بيت فاشتعلت الناس
او خلى فيه مباحا فكسر واتلف انسانا او ما لا ضمنه ولو بقي الحيوان او
الطائر واقفين حتى نفرهما آخر فذم مباحا ضمن المنفرد من اوقف دابة بطريق

ولو كان واسعا وترك به نحو طين او خشبة او عمودا وحجرا وكيسا لهم
او حفر فيه مغارة او القى فيه شوكا او اسند خشبة الى حائط ضمن تلف
بذلك ولو كانت الدابة بطريق واسع فضر بها انسان فرفسته فلا ضما
ومن ضرب دابة مربوطة في طريق ضيق فرفسته فمات ضمنه صاحبها
ومن اقتنى كلبا عقورا ولو لصيدا وماشية او اقتنى كلبا اسود بهيما
او اسدا او ذنبا او نمرا او هربا تاكل الطيور والدجاج وتقلب لقدم وراو
جارجا فالتلف شيئا ضمنه واذا اقتنى حماما او غيره من الطير فارسله نهارا
فلقط جارا لم يضمنه وكذلك لو حصل الاتلاف مما تقدم في بيت انسان
من غير اقتنائه ولا اختياره وكذلك لو دخل دار ربه بلا اذنه فعرضه
ومن اجمع نارا في ملكه فتهدت الى ملك غيره بتفريطه ضمن لا ان
طرت ريح فعدتها ولم يقدر على كفها ولو اجمع نارا تسرى في العادة
لكثرتها او في ريح شديدة تحملها او تقع ماء كثيرا يتعدى مثله او
ترك النار موجبة وناما واهج النار وفي قربها حشيش او شيء تشتعل
فيه سريعا كالقطن وغيره يضمن ومن اضطجح في مسجد او طريق
واسع فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به ولو في طريق ضيق يضمن
ولا يضمن لو وضع حجرا على طين في الطريق لئلا تلوث بها اقدام المارة
ونبأ لهم فعثر به حيوان او انسان.

فصل لا يضمن رب بهيمة غير ضارية ما اتلفته نهارا من
الاموال والاشجار والابدان اذا لم تكن يده عليها فان كانت ضمن

ويضمن راكب الدابة وسائق وقائد قادر على التصرف فيها جناية يدها
وفمها ورجلها وان تعدد الركبان ضمن الاول او من خلفه
ان انفرد بتدبيرها وان اشترك عليه او لم يكن معها الا قائد وسائق
اشترك في الضمان ويضمن ربهما ما تلفته لئلا ان كان بتفريطه وكذا
يضمن مستعيرها ومستاجرهما ومن يعظمها ومن قتل حيوانا مالا
عليه ولو كان اديا صغيرا وكبيرا عاقلا او مجنونا حرا او عبدا دافعا
عن نفسه او ماله اذ لم يندفع بغير القتل والتلف بكسرا وحرقة مرميا
او آلة لهو كطبنوس وعودا والتلف نردا او شطرنجا او صليبا او كسرا
فضة او اناء ذهب او كسرا وشق اناء فيه خمر ما مورباراقتها راي
ما عدا خمر الخلال والذمي او كسرا حليا محرما على كرم يتخذ ماله
للنساء ولا يصالحهن او تلف آلة سحر او تعزير او تنجيم او صور الحيوان
او تلف كتب المبتدعة المضلة او كتب الكاذب وسخائف والقصاص
الباطلة الموضوعية او كتب الكفر الشرك او كتب فيها احاديث ردية
موضوعية باطلة لم يضمن في الجميع وقيل يضمن بالتلاف المزامير
والشطرنج الغير المصنوع او انى الذهب الفضة وهذا قول من اباح
المزامير واقتناء او انى الذهب والفضة للزينة والتجمل والاستعمال
غير الاكل والشرب من اصحابنا -

فصل المجنون على بساط الغير والاستصباح بمصباحه ليس -
بغصب لو غصب ثوبا فصبغه او سويقا فنته بيمينه فاما المالك بالخيار ضمنه

منه في الضمان
بالتلاف

قيمة ثوبه ابيض ومثل السويق او اخذ المصوغ والملتوت وغرم ما زاد
الصبيغ وغرم لسمه ولو رد غاصبا لغاصب المصوغ على الغاصب الاول برئ عن
ضمانه كما لو هلك المصوب في يد غاصب الغاصب ادى قيمته الى الغاصب
ولو غصب شيئا ثم غصب اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من
الاول وبعضه من الثاني فله ذلك واذا اخذ الضمان كله من احدهما
فلا ياخذ من الاخر شيئا وايهما اعطى الضمان فلا يرجع على الاخر بشيء
ولو غصب خمر مسلم فخلها او غصب جلد ميتة فذبحه اخذها المالك
بجانا ولو غيب المصوب وضمن قيمته ملكه وقيل لا ولو غصب امة
مغنية فتلفت يضمن قيمتها غير مغنية وقيل مغنية ولو سكن في الدار
المقصوبة يرد لها ويودع كراء مثلها الا اذا عطاها ولو زنى بامة غصبها
فردت حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها وقيل لا ومن غصب مولدا
او مدبرة فماتت ضمن قيمتها ولو سعى احدا بغير حق عند سلطان
تغريمه يضمن وقيل لا -

كتاب الشفعة

سبها الا شترك في شيء ولو منقول صغير لا يتجب قسمته او الجوار
في غير المنقول وقيل لا شفعة للجار واختاره الشوكاني وثبت عند
انتقال الملك بشرط واحد ما كونه مبيعا او موهوبا بعوض فلا شفعة
لو انتقل الملك بغيرها كصدقة وارث وهبة بلا عوض وعوض بخلع وصلم
عن ثور ولا نياخذ اجرة او ثمناني سلم او عوضا في كتابة الثاني طلب

الشفعة من الشفع ساعه علمه بالبيع فان اخر فيه عذر سقطت وقال الاخناف
 باشتراك طلب الاثما وايضا بعد الثالث طلب اخذ جميع المبيع مع بقاء
 فان طلب اخذ البعض منه سقطت وان تلف بعضه اخذ باقيه بحصة من
 ثمنه الرابع سبق ملك الشفع على البيع فلا شفعة لو اشترى معه او بعد
 الخامس كون البيع صحيحا وازا تعدد الشفعاء فهم بينهم على تكافؤ
 وتصرف المشتري بعد طلب الشفع بالشفعة باطل وقبله صحيح ويلزمه
 دفع الثمن الذي وقع عليه العقول الى المشتري فان كان مثليا يدفع له مثله
 وان متقوما يدفع قيمته فان جهل الثمن او قدره ولا حيلة سقطت وكذا
 ان يعجز ولو عين بعض الثمن وانتظر ثلثة ايام ولم يأت به ولو كان الثمن معجلا
 وطلب الشفع التاجيل فيه سقطت وكذلك لو كان موعدا ولم يرض المشتري
 بالتاجيل له ولا شفعة في الموقوف ولا بمجواره وللشفيع خيار الروية والعيب
 وان شرط للمشتري البراءة منه وان اختلفا في الثمن ولا بينة صدق ^{المشتري}
 بيمينه وان برهنا فالشفيع احق ياخذ شفيعته بقيمة الخمر والخنزير ان
 البائع والمشتري ذميان وكان مسلما فلو كانوا كلهم ذميان فياخذ
 بمثل الخمر بقيمة الخنزير وان كان البائع مسلما فسدت البيع ولم تثبت
 الشفعة ولو بنى المشتري وغرس ياخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء
 والغرس وتكره الليلة لاسقاط الشفعة ولا يحمل للشريك ان يبيع حصته
 حتى يوزن شريكه -

كتاب القسمة

هي نوعان قسمة تراض وقسمة اجبار فلا قسمة في مشترك الا برضا
 الشركاء كله حيث كان فيها ضرر ينقص القيمة كحما وود وورصغار وكشعير
 مفرد وارضى ببعضها بناء او بدار ومعدن وحيوان ورعى وعبد وكتاب
 وسيف ونحوه وان لم يتراضيا وطلب احدهما البيع الاخر عليه ان يتبع
 فان ابي بيع عليهما وقسم الثمن عليهما ولا اجبار في قسمة المنافع فان اتسما ما
 بالزمن كمن اشترى اوقاما والاخر مثله او بالمكان كسكنى هذا في بيت وسكنى
 اخري في بيت صح بلا لزوم فلكل منهما الرجوع متى شاء الثاني قسمة اجبار وهي
 ما لا ضرر فيها ولا رد عوض وتأتي في كل مكمل وموزون ودار كبيرة
 وارض واسعة ويدخل لشجرتيها للارض كالأخذ بالشفعة فيجبر الحاكم
 لها اذا امتنع احدهما وطلب الاخر ويصح ان يتقاسما بانفسهما وان ينصبا
 فاسما بينهما ويشترط اسلام القاسم وعدالته وتكليفه ومعرفة بالقسمة
 فان كان كافرا او فاسقا او جاهلا بهما لم يلزم الا تبرأ منهما او اجتره بينهما
 على قدر املاكهما وان تقاسما بالقرعة جاز ولزم بمجدد القرعة ولو فيها
 فيه رد او ضرر وان خيرا احدهما الاخر بالقرعة وتراضيا لزم بالتفريق
 وان خرج في نصيب احدهما عيب جهل به خيرين فصاغ او مساك وياخذ الا
 وان غبن غننا فاحشا بطلت وان ادعى كل واحد ان هذا من سهمه تحالفا
 ونقضت القسمة وان صار الطريق في حصة احدهما ولا منفذ للاخر بطلت -

كتاب المزارعة والمساقاة

المزارعة ان تكون الارض لواحد والبذر والبيقر والعمل الاخر والاخر

والبذر لواحد والبقر العمل للأخرا والارض والبقر والبذر لواحد العمل للأخر وتضع في الصور كلها على حصة معلومة من الخارج والمساواة في الاشجار وهي كالمزراعة ومربياتها في الإجارة.

كتاب الذبائح والأطعمة والصيد

الذكوة شرعا ذبح الحيوان أو نخره إذا كان مقدورا عليه وشرطها أربعة أحدها كون المذكي عاقلا مميزا ولو طفلا أو امرأة ولو حائضا فلا يحل ما ذكاه مجنون أو سكران فاصدا للذكوة فلو أجهلك حيوان ما كوله بمجهول إنسان لم يقصد ذبحه فانقطع باحتكاكه حلقومه ومريه لم يعمل لعدم القصد ويحل ذبح الفن والجنب والحدث والكتاني ولو حربيا والمبتدع اعتقارا أو عملا والفاسق لا المرتد والمجوسي والوثني والزرزي والنصيري واليمني والنجيري الثاني الآلة فيعمل للذبح بكل محددين ينهر الدهن حتى من حجر وقصب وخشب وعظم غير السن والظفر الثالث قطع الأوداج قيل يكفي قطع الحلقوم والمرى ويكفي قطع البعض منها لو قطع رأسه حل ما ذبح من قفاه ولو عهد أن ات الآلة على محل الذبح وفيه حياة مستقرة حل والال أو يحل ذبح ما أصابه سبب الموت من منخقة أو مريضة أو أكيلة سبع وما صيد بشبكة أو فخ فاصابه شيء من ذلك أو انقذه إنسان من مهلكة إن ذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على حركة مذبوح سواء انتهى حالها إلى أن يعلم أنها لا تعيش أو لا ونفى بالحياة المستقرة تحريك يده أو رجله أو طرف عينه أو مصع ذنبه وما قطع حلقومه

وأبنت حشوته فوجود حياته كعدمها على الأصح لكن لو قطع الذبائح الحلقوم قبل قطع المرى لم يضربان عادة فتمم الذكوة على الفور وكذلك لو رفع يده إن اتهمها على الفور وما عجز عن ذبحه ونخره كواقع في بئر أو شاة أو متوحش فذكوته بمرحله في أي محل كان الرابع قول بسم الله لا يجوز غيرها عند حركة يده بالذبح وتجزئ بغير العربية ولو أحسنها ولا يكفي التبييع وغنوه وبين التكبير مع التسمية ولا تستحب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كزيادة الرحمن الرحيم فإن ترك التسمية ناسيا فلا بأس وإن تركها جهلا أو عمدا لم يحل وتلح لأن المومن يذبح على اسم الله سمي ولم يسم ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه ولو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبج أما إذا ضيع شاة لذبحها وسمى ثم ألقى السكين وأخذ سكيناً أخرى ورزق السلام أو استبقى ماء ثم ذبح حل ومن ذكر عند الذبح مع اسم الله اسم غيره أو ذكر اسم غيره فقط لم يحل بالاتفاق وكذلك لو ذبح لتعظيم غير الله ولو ذكر عليه اسم الله تعالى كن ذبح لقدره والسلطان أو أحد من العظماء أو ذبح على القبر تعظيما لولي من الأولياء وكذلك ما ذبح على النصب أي عند أو ثمان المشركين وأصنامهم ما لو ذبح لله تعالى استبشارا بقدره السلطان أو أيضا للشواب إلى أحد من الأولياء فهو كذبح الحقيقة ولو ذبح للكعبة تعظيما لها أو لرسول الله تعظيما له أو قال بسم الله وأسم محمد أو محمد رسول الله أو محمد أو علي أو غوثنا وذبح كناية لكنيسة أو لصليب

اولوسى ولعيسى وتقربا لسلطان او غيره او للجن او لاحد من الاولياء
او للشيطان او للصخر او للقبر وللشيخ صدر الدين او احمد الكبير او
او جالسا في حجره في الصور كلها ويصير الذابح مرتد اذا قصد بالذبح
التقرب الى غير الله -

فصل يحصل ذكوة الجنين بذكوة امه ويستحب ذبحه وان كان
ميتا وان خرج حيا بحياة مستقرة لم يذبح الا بذبحه ويكره تعذيب الذبيحة
كذبها بالالة وكره سلقها وكسر عنقها او كسر عضو منه او تنقيتها
قبل زهوق نفسها فان فعلت ساء واكلت ولا يشترط توجيه المذكي الى القبلة
وقالت المناطقة يسن وسن كونه على جنبها الا يسروا الاسراع في الذبح
وما ذبح فغرق او تردى من علوا ووطئ ببله شئ يقتله مثله لم يحل وقيل
يحل وما قطع من الحي فهو ميتة واذا وقع الشك في الحيوان التي ياتي بها
المسلمون لكونهم حديث عهد بالاسلام هل ذكر واعليها اسم الله تعالى
عند الذبح او لا فيكفي ذكر اسم الله عليهما حين الاكل وذبيحة الكافر
حلال اذا ذبح لله وذكر اسم الله عند الذبح وانهر الدم واقرى الاوداج
وكذلك ان ترك التسمية ناسيا ام بالو ذبح لغير الله او خنق او القى في الماء
فمات فلا يحل ومن اهل منقوق الكافر او الماء القاه في الماء الحار فمات كما يفعل
النصارى في عصرنا بالذباحة والبطون وهما استدل الا بقوله تعالى
وطعام اهل الكتاب حل لكم فهو جاهل بمات وحل يجوز هذا الجاهل
اكل الخنزير وشرب الخمر على ما ذكره الكفار بهذه الآية لا حول ولا قوة الا

بالله وذبيحة الجن ان كان مسلما او كتابيا حلال سواء تمثل بصورة البشر
او لا -

فصل الاصل في كل شئ المحل ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله
وما سكتا عنه فهو عفو فيحرم ما في كتاب الله اعنى الميتة والدم المسفوح
ولحم الخنزير اى كل شئ منه وما اهل به لغير الله اى ذكر عليه اسم
غير الله عند الذبح او ذبح تعظيما لغير الله اى وقع فعلا للذبح لاجل
تعظيم غيره والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع
الا ما ذكيت اى ما ادر كتم من هذه الاشياء وفيه حياة مستقرة
فذا ذبحته فهو حلال ما صار الى حال المذبوح فهو في حكم الميتة
ولا يحل بالذبح واحل لنا بالحديث ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد
والطحال وحل الله لنا صيد البحر سواء صاده مسلم او يهودى او نصرانى
او مجوسى ومشارك فميتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها او بالاصطياد
والمراد بصيد البحر كل ما يعيش في البحر فاذا اخرج منه كان عيشه عيش
المذبوح سواء كان سمكا او بقرا او غنما او كلبا او خنزيرا او انسانا مجريا او كوجعا
او مارماهى والجرث يحل كله بلا ذبح بخلاف ما يعيش في الماء واذا اخرج
يبقى حيا فان كان طائرا كالبط وذبح فيحل ولا يحل ميتتها وان كان غيرها
كالضفدع والسرطان والسلحفاة فحرام وكذا التمساح اما حيوان البحر الذى لا يتوجه في البر فهو
حلال لانها في حكم السمك وحرر رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا
كل ذى ناب من السباع كالقرد والكلب الذئب والنمس ابن اوى والاسد

والفهد والنمر والذئب والقرص والتعلب وابن عرس ومنجباب وسهمور
وقنك وكل ذي مخلب من الطير كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين
وحداة وبومة والحمار الانسية ويحمل ما سواها من ذوات القوائم والطيور
وحشرات الارض كوبر ونسر وخمر وعقرب ولقلق وغراب وخفاش
وهدهد وبيغاء وطاوس وخطاف وقنفذ وضب والفيران وقيل
لا تحمل الحشرات كالديدان والجعلان والحراطين والحلاد والتنين
البلكشنة والعنكبوت والسوس ودود القز ونبات وردان والتمناض
والاشراغ والحرباء والعقارب والحيات وكذلك النمل والنحل والذباب
والزنبور والفراش وطهايب وقمل وبراغيث وبعوض وفي البغل والغيلة
قولان اما الفرس فخلال وكذلك حمار الوحش وقمل الوحش السنور الخشن
والارب والزرافة والضبع واليربوع والنعامة والى جاجة والبط و
الاوز والعندليب التدرج والعصفور والقبرة والحمام والحمة والسمك
والديك وطيور الماء والسمندل والسماق والشحور ومالك الحزين
والتنوط والصلصل والنحام والمجل والفهرى والبارى والكركى والصعق
والزرزور وفارة النمر والسوداني والابابيل والشقرق والوعل و
الكبش والتميس والمريميس والضان والمغزو النجدة والحمل والعناق و
الجاموس والبقرة الثور والحمل والناقة والفصلان والجمال والظبي الابل
وتحرم المجلاة التي اكثر علفها النجاسة ويجرم لبنها وبيضها حتى تمس
ثلاثا وتطعم الطاهر ويكره اكل تراب ونخم وطين واذن قلب غدة وجل

جميع طيور
حيوان سمي
وقيل نوع
من القرد

وثوم ونحوهما ما لم ينتج بطبخ وقيل يوكل من الغنم كل شيء كذا من
كل ما يوكل لحمه ويكره اكل كل ذي راتحة كريمة ولو لم يرد دخول
نان اكل فلا يدر خله حتى يذهب ريقه واكل حب ديس بحمر وبنال
ويينغي ان يغسل ومداومة اكل اللحم واكل لحم صنتن ولا باس باكل
الطافي الى السمك الذي مات على وجه الماء والعصافير بانواعها -
فصل من اضطر جاز له اكل المحرم ولو الى الشبع ومن لم يجد الا ذميا
مباح الذم كحربي وزنان محصن فله قتله واكله وكذا ان وجد ميتا
ولا يجوز له قتل الذي والمستامن والمسلم بحال ولو كان يموت من الجوع
فتم حيل له في هذه الحالة ان يغصب طعاما لغيره شرابه وياكل ويشرب
منه ان لم يعط بالسؤال ومن اضطر الى نفع بهال الغير مع بقاء عينه وجب
على ربه بذل له مجانا ومن مربتمة بستان لا حائط عليه ولا ناظر فله
ان ياكل منه مجانا ولو غير مضطر ولو عن غصونه من غير ان يصعد على
شجرة او يرميها بحجر ولا يحمل معه شيئا من الثمر ولا ياكل من ثمر مجنى
مجموع الا في حالة الاضطرار وكذا الباقلة والحصى وكذا كل نزع
قائم وشرب لبن ماشية وما لم يجز العادة باكله وطبا لا يجوز الاكل منه
كالشعير ونحوه اما اذا كان البستان نحو طافانه لا يباح الاكل الا باذن
مالكه الا ما سقط من الثمرة فيحمل كلها بنيرانه ولا يجوز له ان يتخذ
خجنة وتجيب ضيافة المسلم المسافر المجتاز على مسلم نزل في القرى دون
الامصار يوما وليلة وتستحب الى ثلث ليال بايامهن فما زاد على الثلاث

فهو صدقة ولا يجب عليه انزاله في بيته الا ان لا يجد مسجدا او
رباطا او نحوها يبيت فيه ولا يمان ضرا وحرم على الضيف ان ياكل من
طعامه فوق ثلثة ايام ولا يهن اذ عرف ان اطعمته ثقيل عليه والا
فيباح مع الكراهة.

فصل يباح الصيد لقاصده ويكره لهوا ويمرمان كان فيه ظلم
على الناس بافساد زروعهم واموالهم واخذ مواشيهم بخير رضا هم
والحيوان للمصيد افضل ما كوله فمن ادرك صيدا مجروحا متحركا فوق
حركة المذبوح واتسع الوقت لتزكيتة لم ينجح الا بهما وان لم يتسع بل هما
في الحال حل باربعة شروط احدها كون الصائد اهلا للذكاة حال ارسال
الالة فان رماه وهو اهل ثم ارتد بعد رميه او مات قبل الاصابة
حل الا ان رماه مرتين او نجوسى ثم اسلم قبل الاصابة ومن رمى صيدا
فان ثبته ثم رماه ثانيا او رماه اخر فقتله او جأه بعد ايجاء الاول لم
يجل ولم تثبت قيمته مجروحا على الرامح الثاني ثاينها السلاح اى ما له
يجرح كسيف وسكين وسهم او ينزق كرصاصة البندق او جراحة
معلمة من الطير والسباع ولو كانت كلبا اسود بهيما لا يباح فيه وقيل
يجرم صيده واقتنائه ويباح قتله ويجب قتل كلب عقور الطير كالباري
والصقور والتقاب والشاهدين والسبع كالفهد والكلب وتعليه الطيران
يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا رعى لا يترك الا كل فان اكل من الصيد
بجلا وتعليه الكلب والفهد ان يسترسل اذا ارسل وينزجر اذا ازجر واذا

اسلم صيدا لم ياكل منه فان اكل منه لم يجز ويشترط ان يخرج ذواتا
ويطلب الصيد فلو قتله بصدء او خنق لم ينجح ثالثها قصد الفعل وهو ان
يرسل الالة لقصد الصيد فلو سمى ارسلها غير قاصد له او ارسلها
لقصد لغيره او استرسل الجراح بنفسه وقتل لم يجز رابعها قول الله
عند ارسال الجارحة او عند رمح السلاح فان تركها سهوا فلا بأس قيل
لا يجز وان رمى صيدا فوقع في ماء او تردى من علوا ووطى عليه شئ
وكل من ذلك يقتل مثله لم يجز ولو وقع ايجاد جرح وان وقع في ماء ورأسه
خارج منه يجز وكذلك ان كان الصيد طير الماء او لا يقتل مثل ذلك
التردى ولا يجز لو رماه بمحذوف فيه سهم او شارك الكلب المعلم كلب
اخر او رماه مسلم ونجوسى معا ولو ارسل المسلم كلب المجوسى للمعلم فصاد
وقتل لم يجز كمن ذبح بشفرة مجوسى ورعى بقوسه او ببندوقه
وفي عكسه لا الا ان يذبح كجوسى ذبح بشفرة مسلم ورعى بقوسه
او ببندوقه وما صيد ببندوقه الطين والمعرض بعرضه فانه
كالموقوذة لا يجز وكرهه بعض التابعين وكن اما صيد بمجوسى المجذ
واذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد ايام في غير
ماء كان حلالا لم يرتثن او يعلم ان الذى قتله غير سهمه وان رماه
بالهواء او على شجرة او حائط فنقط ميتا فانه يجز وان ارسل الجراح
فقتل صيدا ثم قتل صيدا اخر كلاهما لم يمسهما الى صيد فاصاب
واصاب اخر وكن الوارسل على صيود كثيرة وسمى صيدة واحدة بخلاف

ذبح شاتين بتمية واحدة.

كتاب الاشربة

كل شراب اسكر فهو حرام وما اسكر كثيرة فقليله حرام والخمر كل ما خامر العقل سواء كان من عنب او تمر او عسل وحنطة او شعير او ذرة او غير هانئا او مطبوخا ويجوز الانتباذ في جميع الانية ولا يجوز انتباذ جنسين مختلفين ويجرم تحليل الخمر اما اذا صار خلا فيصير حلالا ولا والخمر ليس بنجس بل هو حرام وكذا اسائر الاشربة المحرمة وليس كل حرام نجسا ويجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه وقد نهى بالزبد ومنظنة ذلك ما زاد على ثلاثة ايام فالأول والآخر اذا شرب النبيذ ان يشربه اليوم وغدا وبعد النذر الى مساء الثالثة ثم يهريقه ان بقي منه شيء واذا وقعت النجاسة في شيء من المايعات لم يحل شربه وان كان جامدا القيت وما حولها ويجرم الاكل والشرب في انية الذهب والفضة لا غير فيجوز استعمالها لخوايج اخرى كالادهان والاكتمال ونحوهما واتخاذها ووضعها في البيت للزينة والتجمل ولا يجوز استعمالها مطلقا وهو قول الجمهور من اصحابنا ومن قدم اليه طعام في انية ذهب او فضة ولم يستطع الانكار فطريقه ان يأخذ الطعام من الانية ويضعه في وعاء اخر او على الخبز او في يد التمثال ثم يأكل منه وكذلك اذا اراد الاكتمال فرغ الكحل في شيء ثم اكتمل منه اما التحلى بهما فجائز للنساء ويجرم التحلى بالذهب على الرجال

لا التحلى بالفضة.

فصل

لا يجوز التداءى بالخمر وميل يجوز اذا لم يتيسر الداء الاخر واصر الطبيب المجاذق باستعمالها ويجوز لمن غص ولم يجيد الماء ان يشربها بقدر ما يدفع الغصة ولا بأس بنجس خلط بعجينة الخمر لانها تحترق وتذهب بالطبخ وكره شرب دردى الخمر والامتشاط به ويكره اكل البنج والحشيش والافثيون وجوز الطيب والتبن اى التبنك ولا بأس باكل القليل منها للتداوى.

فصل

يستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده وتن التسمية جهرا على الطعام والشراب ويستحب ان يجلس للاكل على حله اليسرى وينصب اليمنى ويترجع وان ياكل بيمنه بثلاث اصابع مما يليه يصغر اللقمة ويطيل المضغ ويسمع الصمغة بعد الفمغ وان ياكل ماتما ثم منه بعد ازالة ما عليه من قذى وان ينفض طرفه عن جليسه وبوثر المحتاج على نفسه وان ياكل مع الزوجة والخلوك والخلد و الاجراء والاولاد ولو طفلا وان تكثر الايدي على الطعام وان تاكل الجماعة في صحن واحد بقدر ما تسع لها وان يلحق اصابعه قبل الغسل ويخلل سنانه ويلقى ما اخرجته الخلال ويكره ان يتبلعه فان قلعه بلسانه لم يكره بلعه ويكره نفخ الطعام ليبرد وكذلك النفخ في الشراب ويكره اكل الطعام صارا وباقا من ثلاثة اصابع او اكثر منها او بالشمال بلا ضرورة ويكره ترك التسمية والاستعجال في الاكل اذا حضر

بشركائه والإكمام على السخفة أو وسطها ونفض يده في القصة
وتقد يهرسه اليها عند وضع اللقمة في الفم وكلامه بما يستقذر
أو بما يضحكه كثيرا أو يحزنه واكله متكئا أو مضطجعا أو مبنطجا
واكله كثيرا بحيث يوزيه أو قليلا بحيث يضره ويضعفه عن أداء الخف
والعبادات والأولى أن يأكل ثلث بطنه ويترك الثلث للشرب ويدع
الثلث خاليا فإن أكل إلى النصف فلا بأس وإلى الثلثين أيضا جاز وكره
ملاء البطن ويأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالآداب والمروءة ومع الفقراء
بالإتيار ومع العلماء بالتعلم ومع الإخوان بالانسياط ويستحب أن
يبسط الإخوان بالحديث الطيب والحكايات الصادقة التي تليق
بالحال وينبغي أن يحمدا لله إذا فرغ ويقول الحمد لله الذي أطعمني
هذا الطعام ورضي نفسيه من غير حول مني ولا قوة ويدعو الضيف
لصاحب الطعام بأن يقول اللهم اطعمهم من أطعمني واسقهم من سقاني
وبارك في طعامه وشرابه ويفضل منه شيئا سيما إن كان ممن
يتبرك بفضله وآداب الشرب أن يكون بثلاثة أنفاس يتنفس
كل مرة بعد ابانة الإناء عن فمه ولا ينفخ فيه ويشرب باليمين
قاعدا ولو أكل وشرب قائما يجوز ويقدم اليمين فاليمين بالشرب
ويكون الساقى آخرهم شربا ويجرم الشرب من في السقاء ويكره
وللإسباس بأنواع الفواكه وأتمناذ الوان لأطعمة الرفع للصحة أن يأكل
طعاما واحدا كما تجوز مع اللحم أو الملح أو التمر كذلك إلا أن يزعج أدام

واحد ولا يجمع بين الأضداد ولو سقى ما يؤكل لحمه خمرا فزبح من أكله
حلالا كله ويكره لبن الإمان وقطع الخبز بالسكين ويكره الأكل في نحاس
أو صفر لا في أناء رصاص وزجاج وبلور وعقيق والأفضل الخزف
سيما الخزف الصيني وحلل الأناء المضرب بذهب أو فضة والكرسي
المضرب بهما وحلية مرأة ومصحف بهما وتجوز كتابة الثوب بذهب
وفضة وتحلى السيف أو السكين بهما ولو جاء كافر بالبحر وقال اشتريته
من كتابي أو مسلم قبل قوله لا أن قال ذبحه مسلم أو كتابي ولو دعى
إلى وليمة وشرع لعب أو غناء قعد وأكل لأن الغناء واللعب بما يجوز في
الزواج ومراسم الفرح لأغناء النساء البغايا ورقصهن فإنه لم يجوزه
أحد فلا يقعد لو كان مثل هذا الغناء والرقص على المائدة ولو كان
في محل آخر فيأكل ويرجع ولا يجوز الجلوس على مائدة أو طاولة
يشرب عليها الخمر وقد ابتلى الناس بهذا في زماننا يجلسون مع شارب
الخمر على المائدة ويأكلون معهم على الطاولة الواحدة.

كتاب الإضحية

هي سنة لأهل كل بيت وقيل واجبة وتجب بالنذر ويقول هذه
أضحية أو لله والأفضل الأبل ثم البقر ثم الغنم ولا تجزئ من غيرها
وأقلها شاة وتجزئ عن كل رجل وأهل بيته وعياله والزيادة عليها للتفاد
مكرهة وتجزئ البهنة والبقر عن سبعة وتجزئ الجذع من الضأن
والشئ من المعز لأما دونه والتي طعنت في الثالثة من البقر الجاموس

ولا يجوز ما دون خمس سنين من الابل وفضلها اسمها ولا تجزئ
العوراء والريضة والعرجاء والجفاء وعصباء أكثر القرن والاذن و
المصفرة والمستاصلة والنجقاء والمشيمة والكسيرة والفتاء والعصباء
وقال الحنابلة تكره معيبة اذن بخرق او شق او قطع لنصف او قل وكذا
قرن ويتصدق من الاضحية وياكل منها ويدخر والذبيح في المصلى
افضل والاولى لمن يضحي ان لا يأخذ من شعره وظفره بعد دخول
عشر ذي الحجة حتى يضحي ولا يمتنع عليه النساء والطيب.

فصل في نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطعنها
بالحرية في الوعدة التي بين اصل العنق والصدر ويسن ذبح البقر
والغنم على جنبها الا يسر موجهة الى القبلة ويسمى حين يحرك يده
بالفعل ويكبر ويقول اللهم هذا منك ولك فان اقتصر على التسمية
اجزائه وذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين اقرنين اهلحين مومنين
احدهما عنه وعن اهل بيته والثانية عن وحده من امته وانا
اذبح ثنتين احدهما عنى وعن اهل بيتى والثانية عن النبي صلى الله
عليه وسلم وقت ذبح الاضحية وهدى لتطوع والنذر ودم المتعة
والقران من بعد صلوة العيد وقيل من بعد اسبق صلوة العيد بالبلد
لمن صلى ومن بعد رها لمن لم يصل فلا تجزئ قبل ذلك ويجب
ليل او نهار الى اخرها ما لا يخفى فان فات الوقت فضى الواجب سقط التطوع
وسن له الاكل من هدى التطوع من اضحيته ولا ياكل من هدى واجب

وله كان ايجابه بنذر او تعيين ويجوز الاكل من دم المتعة والقران
ويجب ان يتصدق باقل ما يقع عليه اسم اللحم فان اكلها كلها ضمن اقله
ويعتبر بتلك الفقير لا اطعامه والسنة ان ياكل من الاضحية ثلثها و
ويهدى ثلثها ويتصدق بثلثها ويحرم بيع شئ منها حتى من شعرها وجلدها ولا
يبطل الجزاء باجرته منها شيئا وله اعطاؤه صدقة وهدية.

فصل العقبة مستحبة وقيل سنة مؤكدة وقيل واجبة على
عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ولا تجزئ بدنة وبقرة الا كاملة
فلا يجوز فيها الاشتراك والسنة ذبحها يوم سابع ولادته فان فات
فبند وكره لطح المولود بدنها والاباس ان لطح راسه بزعفران قالوا
يغسلها اعضاء ولا يكسر عظمها بل يدفن وليس له دليل وطنجها
افضل من اخراج لحمها نيا فتطبخ بماء وملح ثم يطعم منها الاولاد المساكين
والجيران وسن الاذان في اذن المولود اليمنى ذكر او كان او انثى حين يولد
والاقامة في اذنه اليسرى وان يحنك بتمر وسن ان يحلق راس الغلام
المولود في السابع من ولادته فان لم يتيسر فبند ويتصدق بوزن
شعر ذهابا وفضة ولا يحلق راس الجارية ويسمى المولود فيه حق التسمية
للاب فلا يسميه غيره مع وجوده فيسمى باحبا لاسماء كبريت وامة الله وعبد الرحمن
وامة الرحمان وهكذا اكل ما اضيف الاسماء المحسنى كعبد الرحيم و
عبد القادر وامة الرحيم وامة القادر وتعمد التسمية بالاسماء الشرعية
كعبد النبي وعبد الحسين وتجوز بسلامة على غلام حسين ونحوها وقيل

تكره ايضا وتكره بحرب ويسار ومبارك ومفلح وخير وسرور وبركة
ونعمة ونجيم ورباح وكذلك امانية تزكية كالنقى والزكى والنقى والبارى
والبرة وشمس الدين وجمال الدين وقطب الدين لا باسما الملائكة والانبيا
ولا باس بالجمع بين اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنته وقيل يكره
كالاكتناء بابي عيسى وقيل لا وتكره باسما الكفار كفرعون وهامان
وقارون وشيطان وابليس ونمرود وشالدا وابي جهل وباسما العصاة
الطغاة كيزيد ووليد وعقبة وما يستقذر كالجمل والحزم والروث
والركس والبول والغائط فان اتفق وقت عقيقة واضحية اجزأت احدهما
عن الاخرى بشرط ان ينوى عنهما كما لو صلى ركعتين ينوى بهما تحية
المسجد وسنة المكتوبة وكما لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر
اجزأت عن ذم المتمتع وعن الاضحية وكما لو صلى بعد الطواف فرضا
او سنة مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف.

كتاب الحظر والاباحة

ستر العورة واجب في الملاء والخلاء الا انه يجوز الكشف في الخلاء للضرورة
ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير ولا يفترشه ولا يتوسده ولا ينام
عليه وقيل يجوز الافتراش والتوسد والنوم عليه ويرخص في موضع
اصبع او اصبعين او ثلاث او اربع من اعلام الحرير وكذلك الاجل الحكمة
والجرب الحرب ويجوز لبس الكتان والقطن والصوف والخزوان كانت
نفيسة وكذلك لا يلبس الرجل المصبوغ بالعصفر الزعفران ولا ثوب

شهرة ولا ما يختص بالنساء ولا يلبس ما يختص بالرجال ويجوز على
الرجال التخنم بالذهب لا بالفضة ويجوز للنساء التحلى بالذهب وقيل
لا ويتخنم في يساره او يمينه ولا باس بكلة الديباج للرجال كذلك
لا باس بلبس الجبة المكفوفة بالحرير والاسراف في الثوب ممنوع
لكل احد سواء كان فقيها او غير فقيه ولا باس بالجلوس على الفضة
والتلعب بهما كيف شاء للرجال ويجل لهن لبس ما سداه ابريسم ولحمته
غيره وكذلك لبس الاحمر بخير العصفر ولبس الاصفر بخير الزعفران
ولا يشد سنه بالذهب نعم يجوز اتخاذ الانف منه وكره الباس لصبي
ذهبا او حريدا ولا يكره حفظ الحزقة للوضوء وللخياط ولا التيمية اذا كان
بالعربية ولم يتضمن الفاظ الشرك والكفر ولا اسماء الكفار والسايطان
ويستحب اتخاذ المسلم الصغير من حصير او غيره للسجدة ومن كرهها
وجعلها من شعار الروافض فقد اخطأ ويجرم على الرجال سد الازار
الى ما يجاوز الكعبين والاجب ان تكون الازار الى نصف الساق فان
استرخت من غير قصد فلا اشعر عليه.

فصل ينظر الرجل من الرجل ومن غلام يبلغ حد الشهوة ولو امر
صبيح الوجه اذا من الشهوة سوى ما تحت السرة وفوق الركبة وقيل
الى الفخذ ايضا سيما اذا كان راكبا ومن عرسه وامته الحلال نه وطبها
الى كل عضو منهما ومن محرمته الى الراس والوجه والصدر والساق
والعضدان من شهوته وشهوتها لا الى الظهر والبطن والفخذ وامة

غيره كحرمته وكذا السيد لعبدها ومن الأجنبية الحرة التي جهرها
وكفيها وقد ميمها فقط والى الذراع ايضاً ان كانت خادمة ان امن الشهوة
وما حل نظره حل منه الا من اجنبية فلا يحل له مس وجهها وكفيها
سواء كانت شابة او عجوزة والخلو بهما الا الملامزة مديونة هربت
ودخلت خربة او كانت عجوزا شوها او بمائل وتجاوز الخلو بالمحرمة
ولا باس بالكلام مع الاجنبى والاجنبية ويجوز مس الامة اذا اراد
شراؤها وان خاف شهوته وامة بلغت حد الشهوة لا تعرض للبيع
في ازار واحد ويجوز النظر الى وجه اجنبية ولو خاف الشهوة لضرورة
كما لقاض وشاهد ولين يريد التزوج بها ويجوز النظر للطبيب للمعالج
الى موضع المرض بقدر الضرورة ان لم يتيسر طبيعية (يؤتى ذكره)
وكذا يجوز لقابلة وختان ولا يجوز كشف العورة للحامى ولا يدخل
الحامى الا بازار ولا يجوز الخلو بامر صبيح الوجه اذا خاف الشهوة
وكذا امسه وتقبيله وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل
والاسف على نساء الهند حيث يكشفن عوراتهن للنساء ^{والمستحيين}
وكذا على نساء دمشق الشام حيث يغتسلن في الحمامات كاشفات
عوراتهن بعضهن لبعض وتنظر المرأة من الرجل كالرجل من الرجل
ان امنت الشهوة والذمية من المسلمة كالرجل الاجنبى فلا تنظر
من المسلمة غير وجهها وكفيها والذمية من الرجل كالمسلمة
الاجنبية فلا ينظر الى غير وجهها وكفيها اما الذميات والكافرات

اللاتي تتبرجن في زماننا كاشفات دوسهن وصدورهن وظهرهن
وبطونهن فلا حرمه لهن والا لى ان يغض بصره عنهن ولا ينظر
اليهن بالقصد ثانيا مرة وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال
لا يجوز بعده ولو بعد الموت ووصل الشعر حرام وكذا الوشم
والوشى ونسف الشعر من الوجه والرقص والمجبوب والمختن واللوحى
في النظر الى الاجنبية كالفحل فلا يتركون ان يدخلوا على النساء
وتلا خرج النبي صلى الله عليه وسلم هيت المختن من المدينة لكر السلاطين
في عصرنا جعلوا المختنين حافظين لحريمهم بل جعلوا هو خادمة وسند
الحرمين الشريفين ويجوز غزل الرجل عن امته بغير اذنها وعن الحرقباتها
وكره تقبيل الرجل فم الرجل ويده او شيئاً منه وكذا تقبيل المرأة المرأة
عند لقاء او وداع اذا كان عن شهوة واما على وجه البر والحب فحرام
كقبيل وجه فقيه او عالم او رابع او زاهد متشرع او سلطان عادل او
تقبيل راسه او يده او رجله وقد قال مسلم بن الحجاج لمحمد بن اسماعيل
البخارى دعنى قبل يدك ورجليك وكذا يكره معانقته في ازار واحد
(اعنى لم يكن عليهما قميص ورداء) والاباز بلا كراهة كالمصافحة
فانها شئ بين واحد حين اللقاء لاحين الوداع اما المصافحة بالدين
فلم تثبت بالليل وان ذكرها الفقهاء في كتبهم كالمصافحة بعد صلوة الفجر
او صلوة العصر او بعد صلوة الجمعة او العيدين او بعد الوغظ والخطبة
اختلف فيها الفقهاء فمن قائل انها بدعة مكروهة ومن قائل انها بدعة

حسنة اما المعانقة فلا تسن الا من قدم من سفر ويميز تقبيل الرجل ابنته
او بنته ولو كبيرا او كبيرة على الخد او ما بين العينين لان هذا قبله
شفقة ولا باس بهاد ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل في ثوب واحد ان
كان كل واحد منهما في جانب من الفراش واذا بلغ الصبي خمس سنين يومر
بالصلوة واذا بلغ او بلغت الصبية عشر سنين يجب التفرق بينهما وبين
اخيها واختها وامها وابيها في المضجع والغلام اذا بلغ حد الشهوة فهو
كالفحل بلا مراهة اشد للنساء فان قلوبهن تميل الى المردان المراهقين
اكثر مما تميل الى الرجال البالغين ولا يجوز للحماة النظر الى العورة ولا للحلائق
فانما لم يقدر على خلق العانة بالموسى يستعمل النورة ولا يكشف العورة له ويجوز
للمختان النظر الى العورة ولو كان من يراد ختنه كبيرا والاولى للكبير الغير
المختون ان يمتحن نفسه بيده او يمزج ختانه بالجملة لا يترك للختان
لانه من شعائر الاسلام الا اذا خيف الضرر لشديدا والهلاك ويكفي
في المختنة قطع اكثر القلفة والاولى قطع كلها وابداء المشقة وكرة
تقبيل اليد والرجل لنيل الدنيا ولو طلب من عالم او زاهد ان يمكن
لتقبيل رجله فالاولى ان لا يجيب وقيل لا باس ان اجاب اما تقبيل
يد صاحبه عند اللقاء فمكروه اجماعا كتقبيل يدي نفسه بعد المصافحة و
تقبيل الارض بين يدي العلماء والعظماء والسلطانين على وجه التحية
ممنوع كتقبيل القبور والطواف حولها والفاغل والراضى به اثم ان كان
على وجه العبادة فكفر كسجدة العبادة لغير الله اما سجدته التحية لغيره فمكروه

ما هو الوجه
واما ما روي
عنا من سجد
من حق تقبيل
تقبيل الانبياء
والاولاد ان
سكانه في
شاذة لم يعل
بها دونه

في شرعنا وكان جائزا في الشرائع السابقة وتقبيل الصنم او الركن من
الاوثان والطواف حوله كفر مطلقا وكذا الاخذ بالركوع عنده
فمن سجد لصنم او وثن يعبد الكفار وتقبله او طاف حوله او مسه
للتبرك به كفر وان كان على وجه التحية وان سجد او ركع او انحى
لصاحب قبر وهو بنى من الانبياء او ولي من الاولياء على وجه التحية
ياثم ولا يكفر لانه ليس بركن من الاوثان وان سجد لقبره او ركع
او انحى يكفر مطلقا كالوسجد للكعبة لانه يشبه عبادة الاصنام
ولو طاف بمسجد غير الكعبة ولو عبادة ياثم ولا يكفر لان
المساجد كلها لله وكذا الطواف حول قبر بنى او ولي تحية لصاحب
القبر لا عبادة له فليتامل.

فصل كره بيع العذرة اى ربيع الادمى خاصة لايبيع القرن
والروث وصح بيعها مخلوطة بخراب او ماد غلب عليها كما صح الاقتناع
بخلوطها وخالصها بطريقتيها في البساتين والزرع سيما للبلدغ
وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر او خنزير بخلاف دين على مسلم
ولو وكل ذميا لبيعها ولو مات مسلم وترك ثمن خمر باعه لا يحمل
لورثته وجاز تخلية المصحف وتشييرها واعرابه ولا باس بكتابه اسما
السور وعدد الاي وعلامات الوقف ولا باس بمحمل الغلف وتجليد
كتب الفقه والحديث والتفسير وغيرها وينبغي ان لا يكتب الكفر
والشرك والالحاد والبدعات ويكره تصغير مصحف وكتابته بقلم

ما هو الوجه
واما ما روي
عنا من سجد
من حق تقبيل
تقبيل الانبياء
والاولاد ان
سكانه في
شاذة لم يعل
بها دونه

خفي دقيق ولا يجوز لف شيء في ورقة القرآن والحديث والتفسير
والفقه ويجوز في أوراق المنطق والطب والإخلاق والتاريخ والقصر
والإخبار وجاز دخول الذمى والكافر المسجد بأذن المسلمين
وكذا عيادته وعبادة الفاسق وفي عبادة الجوسي قولان ولا يجوز
اختصاص البهائم بالهرة والكلب وقيل يجوز للمنفعة والعلاج وكذلك
لا يجوز نساء الحميم على الخيل كعكسه وقيل يجوز لتوليد البغل إذا
دعت الضرورة إليه ولا يجوز التداوى بنخس ونجوس الحقنة ويجوز
أخذ الراتب من السلاطين إذا كان غالب أموالهم حلالاً والأفلا
وجاز شراء ما لا يبدل للصغير منه وبيعه لآخر وعمره مملوطة وهو
في حجرهم وجاز إجارته لأمه فقط لو في حجرها وكذا المملوطة على
الأصم ولو أجز الصغير نفسه لم يجز إلا إذا انقضى العمل فيستحق المسمى
أو أجز المثل ولا يجوز بيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا وكذا بيع
امرء ممن يلوط وبيع سلاح من أهل الفتنة والبنى وجاز حمل
خمر في نفسه أو بدله باجر ولا يجوز إجارة بيت في دار الإسلام
للزنا أو بيع الخمر أو ليتخذ بيت نارًا أو كنيسة أو بيعة وجاز بيع
بيوت مكة وبناءها وأرضها وإجارتها وجاز قيد العبد والصبي
تحرزاً عن الأباقي والتمرد وكذا قيد البهيمة الناطقة أو الموزية
وجاز قبول هدية العبد المأذون وإجابة دعوته واستئجاره
وكره كسوته وأهلؤه التقدين واستئجاره المخصى لا يكره إقراضه

درهم لياخذ منه من الإخبار والنقود متفرقا ما شاء كأياديه كما
يجعل الغل في عنق العبد ولا يكره قوله في إدماء اللهم في سالك
بمعاقد العزم من عرشك وإسالك بمحمد نبيك أو بموسى نبيك أو بحق
رسلك وإنبياءك وأوليائك وملائكتك ويجوز أن يصلى على غير النبي
صلى الله عليه وسلم ولو استقلاً لا وقيل لا يجوز إلا بتعاوُن وقال الآخر يجوز
أو بالله أن تفعل كذا لا يلزمه فعله والأولى أن يفعل إن كان مباحاً
وقال ابن المبارك لو سأل لوجه الله أو لحق الله يعجزنجل أن لا يبطيه
شيئاً ومن قرأ القرآن ولم يعمل عليه ثياب على قرآنه كمن يصلى ويصلى
ولا يكره الجهر بالذكر ورفع الصوت فيما ورد فيه الجهر من الشارع ويكره
في غيره والجهر المفرط مذموم مطلقاً إلا في الأذان وكره احتكار قوت البشر
واسمائهم في بلد يضرب أهله فإن لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويجب
عليه بيع ما فضل عن قوته وقوت أهله إذا احتاج إليه أهل البلد فإن
لم يبيعه يجبره الحاكم عليه أو يأخذه منه ويفرقه على رباب الاحتياج
ثم إذا وجدوا سعة ردوا مثله ولا يسع الحاكم إلا إذا تعدى رباب
الأموال في القيمة نذر يافحشاً للأضرار بالعامّة والطبع في جلب النفع
ولو اصطلموا على سعر الخبز واللحم ووزن ناقصاً رجح المشتري بالنقصان
ويجب على الحاكم أن يختبر وزن البلد ومقادير الثياب ويعز من بنخس
فيها والأولى له أن يعطي رباب الأسواق والبيعة المقادير المصححة المروية
من الحديد ويكره أمساك الحمامات ولو في برجهما إن كان يضرب الناس ما

اطاعتها فوق السطوح مطلعا على عورات المسلمين موجب للتنزيه الشديد
ويذبحها المحتسب ان لم يمتنع من ذلك وجاز اقمتها للاستيناس كشق
الطيور والعصافير للاعتاق او للاقتناء فان جعلها في قفص فعليه
اطعامها وسقيها وكذلك ان اقتنى هرة او كلبا او حيوانا اخر فبإثم
ان حبسه جائعا او عطشان وجاز ركوب الثور والجاموس وتحميلها
وسوقها في الكار والكراب على الحمير بلا جهد وضرب بفير وجه وظلم الذن
ذنب عظيم ويجب على الحاكم ان يكف الناس عن الظلم على الدواب والحمل
عليها فوق طاقتها وكره الكراب على الخيل وشدها الجربلات والكرات
وقيل لا يكره شدها للجربل وهو البلوى ويستحب تقليم اظفار يومية الجمعة
قبل الصلوة ولم يثبت في ترتيب الاصابع شئ وكذلك خلق عانته
والاغتسال في كل سبع مرة وجاز في كل خمسة عشر مرة تركه وراء
الاربعة ويجب الغسل على من اراد صلوة الجمعة وحلق الشارب
بدعة وقيل سنة والاولى قصه حتى تبد وشفتاه واعفاه والحي
واللباس بختف الشيب واخذ اطراف اللحية ولا ينقصها من القبضة
ومن الخضاب بالصفرة وكره بالسواد وقيل لا وهو المختار ولو قطعت
شعر راسها اثمت ولعنمت ولو باذن الزوج والمرض تخاف الهلاك منه
وكره خلق الرأس من غير سبب كج او عمرة والافضل ان يحفظ الشعر على
رأسه ويمشطه ويد منه وكره القرع اى خلق بعض الرأس وتراى
بعضه بالاتفاق ولو تعلم رجل للعمل واخر لتعلم الناس فالثاني افضل

ومذاكرة العالم خيرا من ايام ليلة وله الخروج لطلب علم الدين بلا اذن
والديه لو ملتحميا واذا كان الرجل يصوم ويصلى ويضر الناس بيده
او بلسانه فذكره بما فيه ليس بنهيبة موجبة للاثم حتى لو اضر السلطان
بذلك وفعالضر العامة فلا اثم عليه وكذلك الشكوى عند القاضي
وشكوى المظلوم وقوله لمن عليه الحق انه كاذب او غادر او خائن او
خداع ليس من السبب الممنوع وسباب المؤمن فسوق وقاله كفر وكذلك
لا اثم لو ذكر مساوي اخيه رقة وهما انما يكون غيبة اذا ذكر على وجه
الغضب العداوة يري السب ولوعاب هل قرينة ما اغتاب لانه يباح غيبة
جهول ومتظاهر بقبح ولمصاهرة وسوء اعتقاد تحذير منه وقد يكون
الغيبة بالفعل كالمحاكاة والتعريض وبالحركة وبالرمز والاشارة باليد
وكل ما يفهم منه المقصود ولا بد لزال اثم الغيبة من الاستغفاء
ولا يشترط بيان ما اغتابه به بل يكفي ان يقول انى اغتبتك يا اخي
فاغفر لى صلة الرحمة واجبة ولو كانت بسلام ونحية وهدية ومعاونة
ومجالس ومكاملة ونزارة وتلف واحسان والاولى ان يزور اقربائه
في كل جمعة او شهر ولو ماتوا فيزور قبورهم والابتداء بالسلم سنة
وسرده فرض على الفور ولا يسلم ابتداء على كافر فاسق معلى وسلم
السلم على الذمى لوله اليه حاجة والاكراه وان سلم كافر عليه فيقول في
الجواب وعليكم فقط او لفظ سلام فقط ويريد السلام للمسلمين ولا
يضامح الذمى لا يتبدئه بالسلام ولا يجبله فان سلم عليه بتجمل كفر

وان قال لجوسى طال الله تعالى بقائك واراد لعله يسلم او يرد على الجزية
الى زمان طويل فيها ولو قال دعاء له وطلب الخير له يكفر ويحرم كتابة
دام اقباله لسلاطين الكفار وعظماؤهم بل يكتب صلحه الله او وفقه
لما يحبه ويرضاه او وفقه للحق او لا سلام وكذلك لا يكتب للمتبرعة
والفاسق دامت فيوضهم او دامت بركاتهم بل يكتب هذا هو الله للحق
او يوفقهم للخير والصلاح ولا يجب رد سلام السائل ولا من يسلم
وقت الخطبة او حالة الاستنجاء او حالة الصلوة او تلاوة القرآن الاولى
ان يجب بانشارة اليد واذا اتى دار انسان يجب ان يتاذن قبل السلام
ثم اذا دخل يسلم ولا ثم يتكلم والاستبذان ان يسلم جهر ايسر خارج ويقول
ايدخل فلان فان قيل نعم يدخل ويسلم ثانيا وان قيل لا يرجع وان لم
يجب الجواب اصلا يتاذن كما مر ثانية وثالثة ثم ان لم يجب الرجوع ولا يدخل
الدار بلا اذن واذا سال عنه من هو يذكرك اسمه ولا يقول انا ويسلم
القادم على الجالس الركب على الماشى والفرد على الجماعة او لا ولو قال
السلام عليك يا زيد لم يسقط الفرض برده وغيره ولو قال يا فلان واسأل المعين
سقط ولو سلم على جماعة فرد واحد منهم سقط الفرض عن الباقيين والا
اشموا كلهم ولو سلم على جماعة واجابت الجماعة الاخرى فلا يسقط عن الاولى
وشرط في الرد وتشميت العاطس ان لم يكن عذرا لاسماع بالناس نلوا صم
يريه تحريك شفوية ويسقط عن الباقيين برده صبحى عاقل وعجوز وفي
سر الشابة والصبحى والمجنون قولان والظاهر عدم السقوط ويسلم

على احد بلفظ الواحد والجمع وكذا الرد والاولى بلفظ الجمع لان مع
كل مؤمن ملائكة ويقول في الرد وعليكم السلام بالواو لا بغير الواو لانه
تحية الموتى ولا يزيد على وبركاته وتشميت العاطس فرض على الفور كرد
السلام وكذلك يجب رد كتاب التحية واذا بلغ سلاما من احد يقول و
عليك وعليه السلام ولو قال لاخر اكتب اليه ان اقراء فلانا السلام يجب
عليه ذلك ولو قال سلام عليكم باسكان الميم لا يجب الرد الا اذا كان
عاميا جاهلا لا يعرف العربية ويجوز ان يقول سلام عليكم بتمنوين الميم
وقيل هو الاولى وقيل السلام عليكم ولو دخل لبست ولم ير احدا
يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويكره اعطاء سائل للمسجد
الا اذا لم يتخطى رقاب الناس ويقول لمن ينشأ لاضالة في المسجد
برفع الصوت لارادها الله عليك فرفع الصوت في المسجد ممنوع ولو بالذكر
وتلاوة القرآن الا في الاذان ويقول لمن يبيع ويشترى فيه غير المعتكف
لا اربح الله تجارتك ولا يكره التكلم بامور الدنيا في المسجد بل يكره اذا جلس
فيه للكلام وكذلك يكره خلف الجنائز وفي الخلاء وعند التذكير والوعظ
وقراءة القرآن لاني حالة الجماع سيما بما يزيد في شهوته والوجد والتوجع
والغناء والسماع على جهة القرية ليس بما شور عن الصحابة والتابعين بل
من محدثات الصوفية المتأخرة وكان داب السلف ان تقشعر جلودهم تحيل
قلوبهم اذا تلى القرآن وللغربة فضيلة على سائر الاسن وهي لسان أهل الجنة
من ثلها او علم غيره فهو ما جود ولا يكره تطيين القبور تركه الكتابة

عليها وقيل للإباس بها كيلا يذمها لا أثر ولا يلتبس لا يمتحن ويكره
تمنح الموت لخصب ارضيق عيشا وشدة مرض ووجع الخوف الوقوع في
الفتنة والمصيبة فان كان لا يد نليقل اللهم احبني ما كانت المحبة خيرا
لي و توفي اذ كانت الوفاة خيرا لي للإباس بالدماء لحسن الخاتمة او
بطلبه لنفسه من غيره ولا باس بلبس اللؤلؤ والمرجان والجواهر للرجال
واللصبين ويكره الباس للخنخال والسوار والقرط والحلقة للصبي للإباس
بثقب اذن البنت ويكره ثقب اذن الصبي هل يجوز ثقب الانف وادخال
الخزام فيه كما هو المرسوم بين نساء الهند لم ار له شاهدا من الأحاد
وأنار الصحابة والتابعين إلا وجدت قول نقيه انه للإباس به اذا كان
معروفا في بلد وكرهه بعض صحابنا ولا نكره الكتابة بقلم الذهب
والفضة او من دواتهما - جارية لزيد قال بكر وكلني زيدا لبيعيها
حل لعمري شراءها ووطيها ان اكبر رائته صدقه وان كذبه فلا ولم
يخبره انها غيرة ولم يعرف المشتري انها الفلان فلا باس بشرائها منه
كما حل وطئ من زفت اليه وقالت النساء هل مرانك وحل تكاح من قال
طلقني زوجي وانقضت عدتي واكنت امة فلان اعتقني ان غلب نفي ظنه
ضد قهما والإلا ولو سال احد من المفتي وكان حنفيا ما قول الشافعي
في هذه الواقعة فيكتب جواب الشافعي لرسال ما قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيها فيكتب الحديث ان وجد والإي كتب الى
احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه نصا وتضمن القرآن الاذان

بالصوت الطيب حسن ان لم يزد فيها الحروف ولم يتغن بالانغام
والالمان والاكره له ولمستمعه فان قال له احسنت لسكونه
وان لقراءته التي زاد فيها الحروف وتغنى فيغشى عليه الكفر وكذلك
علي من ظن ان روح النبي صلى الله عليه وسلم تحضر في كل مجلس
من مجالس الميلا او تشمع او ترقى من كل مكان وسماع القرآن اعظم
اجرام من قراءته واذا تلجج بها فيجب على الحاضرين الاستماع والسكوت
ولا يجوز القراءة لغيره جهرا والمناظرة لنصرة الحق مع لين القول -
عبادة والإحد ثلثة حرام لقهر مسلم واذا لاله والظهار علمه
وفضله وقيل مال اوجاه او قبول من العوام والتذكير على المنابر
وفي الجامع سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة
ونخروجاه من ضلالات اليهود والنصارى ويجب على الواعظ
ان يبين الخوف اكثر من الرجاء ولا يقتصر على الايات بالاحاديث
الموضوعة والحكايات المختلفة ولا يزيد ولا ينقص في النقل يجوز
بيان الاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ولا يحل ذكر الموضوع
بحال من الاحوال إلا ان يبين وضعه ويجوز له التزيين بالعبارة
اللطيفة المزينة والظهار سكات القرآن والحديث ودقائقهما وبحسن
له ان يبين المصالح العقلية في احكام الشرع لكي تطمئن تلوب ضعفا
الايان ومحبوا الدليل والبرهان وافة الواعظ ان لا يامر بالمعروف
ولا ينهي عن المنكر بل يقتصر على الحكايات والقصص فمثل هذا

الواعظ قاصد يوجب اخراجه من المسجد ويحذر ان ياتوا من مجالسته
واستماع وعظه والا فضل مشاركة اهل مجلته في عطاء النائية
لكن في زماننا اكثرها ظالم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان
عجز فيعطى ومن نواب الظلم اخذ المكوس من للحجاج والزوار ووضع
النواب عليهم بحيل مختلفة كقرنطينا وحق الدخول والمروءة والنزول
والركوب على الشغف والشبرى وحق الدعاء في الحرم ونحوها
ولا يجوز لعالم الصبيان ان ياخذ من اثمان الحصيد لنفسه شيئا الا
بإذن اوليائهم ولا يجوز وطى الامة على عين المنكوجة ولا عكسه
ولو وجد ما لا قيمة له لا لباس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنى
واتمردة التعريف بالتصدق به اولى ولا ترك مسلمة على السرح
للتلويح النزهة اما للجهاد او الحاجة ضرورية فلا لباس به وقراءة
القرآن افضل من كل ذكر حتى من الذكر بعد صلوة الفجر الى طلوع الشمس
وافضل الذكر لا اله الا الله واختلفوا في الله الله والصحيح انه ذكر
يثاب عليه وقراءة آية الكرسي عقب كل فريضة مندوبة وقراءة الفاتحة
على الطعام بدعة مكروهة وكذا قراتها جهرا بعد الصلوات للهات
والرشوة لا تملك بالقبض ولا تملك للمرشحة لو تاب وطلب الاجرة
على الشفاعة واشتراطها حرام بالاتفاق ولا لباس ان يعطى الحاكم شيئا للشراء
ويدفع لسانهم عنه ومن السعت ما يؤخذ على مباح كلامه والكلام حطب
الصحابى والجهال وما ياخذ غاز لغزو وشاعر لشعر مسخرة ويحكوا في

واصحاب معازف (فيه خلاف) وقراد وقواد وكاهن ومقامر واشمة
ونحوهم ولو قيل له يا خبيث جازله الرد وكذا في كل شتيمة لا توجب الحد
والصبر والسكوت افضل واذا سئال الصائم المنطوق اصا ثم انت فلا
يقول حتى انظر بل نعيم ان تقبل الله عني من له مال قليل واطفال
لا يوصى بنقل فانه ان تركهم اغنياء خير من ان يتركهم عالة يتكففون
الناس ومن صلى وصدق غير الفريضة يراى بها الناس لا يثاب يمكن
ان يعاقب او يغفر الله له وقيل لا يثاب ولا يعاقب ويكره غزل الرجل على
مئة غزل للمرأة وله ضرب شرعيته على ترك الصلوة ضربا خفيفا
ولا يكره للمرأة سوار الرجل ولا سورها له ولا يجب على الزوج تطبيق
الفاجرة (بل ان لم يقدر على فراقها فيمسكها) ولا يجوز الوضوء من الجياض
المعدة للشرب ويمنع عن الوضوء منها وفيها والكذب مباح لاحياء حقه
ودفع الظلم عن نفسه والاصلاح بين المسلمين وتخليص اخيه المسلمين
هلاكة ويكره في الحجام تغصير الخادم ولا لباس بالتغوير فيمنور بنفسه
ويكره ان يتناد المرء من المساجد ولا يكره تعليم الاطفال فيه نعم لا
يجوز الصياح ورفع الصوت فيها ونقل الميت جائز وقيل يكره ما فوق المليون
ويجوز للزوجة التسمين باكل يشبعها او باغذية وادوية مسمنة
ولا تاكل فوق الشبع وتعويد الحب والبخس ليس بشئ ويكره استقال
الحمل الى العذر او خوف هلاكه وان سقطت ميتا بلا عذر فبطل عاقلة
الام لا ب غرة فان لم تكن لها عاقلة فمن مالها ويكره للكحل والتزين

يوم عاشوراء لانه سماء النواصب نغم صومه مندوب ويجوز ضرب
عبد الغير بامره لا يضرب المحر ولو امر ابوه ويجوز للمعلم ضرب التلميذ
والتلامذة ضربا خفيفا للتاديب باليد لا بالخشبة والسوط ولا يضرب
فوق ثلاث ويجوز ضرب الجاني بامر اليا مامد القاضي لم تشريع وثوب
عبادات الطفل له ولو ادرية او لوالديه فقط ودرس باقى القرآن
اولى من صلوة التطوع ودرس العلم بقدر الضرورة اقدم واولى
من الكل وكرهوا قوله والله اعلم حين اختتام الدرس للاعلام
وكذلك قول الحارس لا يفاظ الناس واعلامهم لا اله الا الله و
قول الداخل فى المجلس يا الله للاعلام وقول الملاح او الحمارة يا الله
اشارة الى الركوب وامثاله مما لا يقصد به ذكر الله واصول الحلال
قالوا اثنتا عشرة الاول مال الحربى الغير للمسا من الثانى التجارة بالصدق
والامانة الثالث التكسب باليد كالحرف والصنائع الرابع الاجارة
والاستيجار مع النصح الخامس هدية المومن المتقى لسادس
الميراث من المال لحلال السابع زراعة الارض المملوكة او المتاجرة
او غير المملوكة لاحد الثامن مال الغنمة اذ اتسم بالعدل التاسع
صيد البر العاشر صيد البحر الحادى عشر اسوال عند الضرورة الشد
بشرط القناعة علميا يسد الرمق لاجمع الاموال بالسؤال او سوال
ما زاد عليه الثانى عشر احياء الموات .

مكتاب احياء الموات

الموت هي الأرض الخراب للدارسة التي لم يحجب عليها ملك الأحذ لم
يوجد فيها اثر عمارة وشرع او وجد فيها اثر ملك وعمارة كالخيل التي
ذهبت انهارها واندرست انارها ولم يعلم لها مال كمن احيا شيئا
من ذلك ولو ذميا او بلا اذن الامام ملكه بما فيه من المعادن الجا
الظاهرة او الباطنة كذهب وفضة وحديد ونحاس وصا من جواهر
وكحل وشرر نيج وكبريت وطلق ونحوها ولا اخراج عليه ان كان
مسلم وان كان ذميا فعليه المخرج بما يراه الامام ولا يدخل فيه معدن
جار كنفط وقار وملح ودهن كاس وزيت بل يكون احق به ومن
خوفه يرا بالسائلة ليرتفع بها كالسفارة والمنتجعين يحفرون البير
لشربهم وشرب دوابهم فلهما حق بما فيهما اما ما اذا ارتحلوا يكون
سبيلا للمسلمين فان عادوا كانوا احق بهما من غيرهم ويمونر للامام
ان يقطع من في اقطاعه مصلحة شيئا من الارض الميتة او المعادن
او المياه او الغسل -

فصل

اوالمياه اوالتسل -
فصل يحصل الحياء الارض الموات اما بها نكاح منيع او خطيرة
او اجراء ماء لا تزرع الابيه او غرس شجر او حفر بئر او نقر فيها فان
اخذ موثاقا بان اذار حوته اجبارا او ترابا او شوكا او حائطا غير
منيع او حفر بئر لم يصل الى الماء او سقى شجرا لمباحا كزيتون ونحوه
او خندق حولها او قطعه له الا ما لم يعميه فلم يعميه لم يملكه لكنه
الحق به من غيره وكذا او ارضه بعده فان اعطاه لاحد كان له

وليس للامام اخذها منه ومن سبق الى مباح فهو له كصيد وعين
ولولو ومرجان وحطب وثمر مسك وعسل نخل وطرفاء وقصب
وكذلك من سبق الى منبوز رغبة عنه كعظم به شئ من لحم رغيب
عنه او حبة ابيض فيها شئ من العرق رغبت عنها ونثار في عرس ونحوه
وما يتركه المحصاد من الزرع والملك مقصور فيه على القدر المأخوذ
فصل وليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من العائد
الجارية كالمخ والمغار والنفط والابار التي لم تملك باستنباط والسعي
ويستقي منها الناس وكذلك لا يجوز له اقطاع الماء والكلام والحطب
ونحوها فان اقطع لم يكن للاقطاع اثر بل المقطوع وغيره سواء قلت و
كذلك لو اقطع بيع الغلات والحبوب والثمار والبقول والدرجات و
سائر ما يحتاج اليه الناس لاحد فمثل هذا الاقطاع باطل وحريم البئر
اربعون ذراعا اى في ارض سوات من كل جانب وحريم العين خمسمائة
ذراع من كل جانب هكذا وجدنا في كتب الاحناف.

فصل في الشرب هو نصيب الماء لغة وشرعا نوبة الانتفاع بالماء
سقيا للزراعة والاداب وبني آدم والشفة شرب بخلاف دم والبهائم
لكل حقه ما في كل ماء لم يجر زبانا او حب ولكل سقى أرضه من بئر او نهر
عظيم كمنجلة والفرات في العرب وكنكا وجنا واثك وكدا وري وكشنا
وكها وكها وغيرها في الهند ولكل شق نهر صغير منه لسقى أرضه او
لنصيب الرحمان لم يضر بالعامه ولا يجوز سقى أرضه وشجره وزرعه ونصيب

دواب ونحوه من نهر غيره وقنانه وبيرة الاباذنه وله سقى شعير او
خضر في دارة حلالا اليه بجراره وارانيه وقيل لا الاباذنه والمخضر في
كوز وجب لا ينتفع به الاباذنه صاحبه ولو كان البئر والمخضر والنهر
في ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان
يبد ماء بقر به فان لم يجد يقال لصاحب الماء اما ان تخرج الماء اليه او
تتركه ليشرب وامر الكلام كما مر الماء فيقال لما لك الكلام اما ان تقطع
وتدفع اليه واما تتركه لياخذ قد رما يحتاج اليه ولو منع الماء وهو
يحتاج على نفسه او دابة العطش كان له ان يقاتله بالسلاح فان كان
محرزا في الارض الى قاتله بنهر السلاح كطعام معد للخصم اذا فضل عن حاجته
وكري نهر غير ملوك على بيت المال فان لم يكن ثمة شئ يجبر الناس على
كرهه ان امتنعوا عنه دقبا للضرر وكري النهر الملوك على اهليهم ويجبر
من ابى منهم على ذلك ومؤنة كري النهر المشترك من اعلام على الشركاء
كلهم اما ان كان من تحت عليهم جميعا بل على بعضهم فان كان من اعلامه
وحادى ارض رجل برى وقيل عليهم كرهه من اوله الى آخره بالمخصص كما في
استحقاق الشفعة وهو المختار واذا كان لرجل ارض والاخر فيها نهر جارس
اراد رب الارض ان لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتركه على
حاله وان لم يكن جاريا فيها فعليه البيان ان هذا النهر له وانه
قد كان له بجراره لسقى ارضيه وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح او
الميزاب او المسيل او الممشى كل ذلك في دار غيره - نهر بين نهرين اختصهما

في الشرب فهو بمنزلة على قدر اراضيهم بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم
 لسيئون في ملك رقبة بلا اعتبار سعة الدار وضيقها وليس لاحد
 من الشركاء في النهران يشق منه نهرا او ينصب عليه رحا ودالية او جسر
 او يوسع فم النهران يضيقة او يقسم بالايام وقد كانت القسمة بالكري
 او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له فيها شرب بلا اذنه ووضاهم
 ولهم نقضة بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم وللأعلى ان يمسك الماء
 حتى يجمع الى الجدر ثم يرسله الى جاره واذا كان الطريق مشتركا واد
 احد هم فتح باب الى دار اخرى ساكنها غير ساكن الدار التي مفتحةا في
 هذا الطريق فليس له ذلك بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا و
 يصع دعوى الشرب بلا دعوى الارض ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع
 به ويبيع ويوهب ويتصدق به ويصلح بدل خلع وصلح عن دم عمد
 ومهر نكاح ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فغزبت ارض جاره او غرقت ان
 سقاها سقيا معتادا ولا فيضمن وكذلك اذا سقى في غير نوبته ويضمن من
 سقى ارضه من شرب غيره بغير اذنه فان عاد غزرت بالضرب والمحبس ايضا

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والردام وشرعا ترقة دين بيمين يمكن اخذه او ببضه
 منها او من ثمنها ويصح بايجاب وقبول او ما يدل عليهما كالمعاطاة بشرط
 خمسة الأول كونه منجزا والثاني كونه مع الحق او بهاء والثالث كون الراهن
 ممن يصح بيعه والرابع كون الرهن ملكه او ما ذواله في رهنه والخامس

كونه معلوما اجنسه وقدره وصفته وما لا يصح بيعه كالنحر والمغزير وام
 الولد والمجهول والرهن والابق لا يصح رهنه الا الثمرة قبل بدو صلاحها
 والزرع قبلا شتلا وحبة وللراهن الرجوع في الرهن ما لم يقبضه المرتهن
 فان قبضه لم يرجع تصرفه فيه ببيع او هبة او رهن بلا اذن المرتهن
 اما قانون النصارى في الهند يجوز ان يرهن الراهن ثانيا وثالثا عند اخرين
 بلا اذن المرتهن الا بالعتق وعليه قيمته تكون رهنا مكانه وكسبل الرهن
 ونماء رهن كالاصل يباع معه في وفاة الدين وهو امانة بيد المرتهن لا يضمنه
 الا بالتفريط ويقبل قوله بيمينه في تلفه وانه لم يفرط وان تلف بعض الرهن
 فباقيه رهن بجميع الحق ولا ينفك منه شئ حتى يقضى الدين كله واذا حل
 اجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرتهن انه ان لم يات به بمقعة عند الحلول
 فالرهن له لم يصح الشرط بل يلزمه الوفاء او ياذن للمرتهن في بيع الرهن او
 يبيعه الراهن بنفسه ليوفيه حقه فان ادى حبس غزرت فان اصر بعه الحاكم
 وقانون النصارى يقول اذا حل الاجل فيعلم المرتهن الراهن بفك رهنه في
 اسبوع او اسبوعين فان لم يفك يبيعه بمحضرة الشهود ويستوفى دينه فان
 فضل شئ يعطيه الراهن وان نقص عن الدين يدعى عليه لما بقى

فصل لا يخلق الرهن اى لا يثبت الرهن اذا لم يفك الراهن في
 الوقت المشروط فلو جاء بالدين بعد انقضاء الاجل يبيع المرتهن على الرهن
 ولا يجوز له ان يمنع عنه ويحيل بان الاجل قد انقضى وللمرتهن ركوب
 الرهن وله حله واسترضاع امته بدل النفقة بلا اذن الراهن ولو كان

حاشا لعله الانتفاع به مجانا باذن الراهن لكن يصير مضمونا عليه بالانتفاع ويجوز له ان يسكن في الدار المرهونة باذن الراهن وبلاذنه ايضا بعوض ما يتفق لصفاءها وتنظيفها وتكثيفها وتسريحها واصلاح ما تفسد وسقط منها ومؤنة الرهن واجرة مخزنه واجرة رده ان ابقى على الراهن وان انفق المرتقن على الرهن بلا اذن الراهن مع قدرته على ستميلانه فهو متبرع والا فيرجع به على الراهن كتكفينه لو مات ومن قبض العين لمخط نفسه كمرقن واجير ومستاجر ومشتري وباع وغاصب وملقط ومقترض ومضارب مستعير وادعى الرده على المالك فانكره لم يقبل قوله الا ببينة وكذا المودع اذا ادعى رد الوديعة او الوكيل والوصي والدلال بجمالة اذا ادعى الرد وان كان الدلال بلا جعل قبل قوله ببينه.

فصل يصح رهن المشاع عندنا ولا يصح رهن الحرد والمكاتب وامر الولد ويصح رهن الدبر وللأب ان يرهن بدين عليه عبد الطفله وصح رهن النقدين وقراطيس الحوالة وكرنسى نوثنس وپراميزرى نوثنس والمكيل والموزون والارض والبناء ولواذن الراهن للمرتقن ان يأكل الزواجر فلا ضمان عليه ولا يسقط شئ من الدين.

فصل للمرتقن ان يطالب الراهن بدينه ويحبسه ويؤمر المرتقن باحضار رهنه والراهن باداء دينه اولا فان قضى سلم اليه الرهن ومن باع شيئا على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا صح ولم يجبر المشتري على الرهن لكن للبائع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا

وان قال للبائع امسك هذا الثوب وهذه الدار حتى عطيك الثمن فهو رهن ولورهن عبد من لا يأخذ احدهما بقضاء حصته ولورهن عينا عند رهنين صاع فان قضى دين احدهما فالكل رهن عند الآخر.

كتاب الجنایات

الجنایة التعدى على البدن بما يوجب قصاصا او مالا او القتل على ثلاثة اقسام احدها العمد العمد وان يقتص به القصاص ولورثة المقتول ان يقتصوا او يعفوا باخذ الدية او يعفوا مجانا والاخير افضل فان اختاروا الدية ابتداء تعينت ولو قتلوا بعد ذلك قتلوا به وان عفا مطلقا ولم يبينوا الدية فلهم الدية والعمد ان يقصد المجاني من يعلمه آدميا معصوما فيقتله بما ينقلب على الظن انه يموت به الانسان وله صور احدها ان يخرج به بالة جارية او سلاح كسكين وشوكة وعظم وموسى وسيف وجنبية وفخبر ورمح وسهم وبندقية ومدفع وطبنجة ونحوها ولو كان المجرم صغيرا كشرط حجام او فني غير مقتل الثانية ان يضربه بمثل كالعصا الكبير او بما ينقلب على الظن موت الانسان به كالحجر الكبير وما يوزن به من حديد مثل خمس سيرا ومن او محراث او معول او ناس او صاقور او شاكوش او هراوة او قدر او دلو فني غير مقتل الثالثة ان يلقيه بريبة اسدا ونمرا وكلاب عاقرة او دبة قاتلة او ذياب مهلكة الرابعة ان يرسل عليه الكلاب لضاربة المفترسة الخامسة ان يلقيه في بئر او ماء يفرقه او نار تحرقه ولا يمكنه التملص فيموت السادسة ان يلقيه من جبل او بناء عال بحيث ينقلب على الظن

موت الساقط منه السابعة ان يخنقه بيد رجل ويسد فيه وافته المنية ونحو ذلك
 الثامنة ان يجسه ويمتعه الطعام والشراب والهواء فيموت جوعا وعطشا
 او باحتباس النفس لمن يموت فيه الانسان غالبا ولا يمكنه الفرار والخروج
 التاسعة ان يسقيه او يوكله سماً او دواء مهلكاً وهو لا يعلم به العاشر ان يقتله
 بسحر يقتل منه غالباً الحادية عشر ان يشهد رجلان على شخص بقتل عمر
 الثانية عشر ان ينفذ الة القتل لغير مكلف ويأمره بالقتل ولو تعد جماعة
 قتل واحداً قتلوا جميعاً ان صلح نعل كل واحد منهم للقتل ولا يجب على الجميع
 مع العفو عن القصاص كثر من دية واحدة على الاصح وان جرح واحد منهم
 جرحاً واحداً او جرحه آخر مائة فهما سواء في القصاص واذا امسك رجل رجلاً
 وقتله اُخْرِقَ قَتْلُ وَجَسَ الْمَسْكُ حَتَّى يَمُوتَ وَمَنْ قَطَعَ أَوْ بَطَلَ لِيُخْرِجَ مَا فِيهَا
 مِنَ الْقَبْحِ مِنْ مَكْلُوفٍ بِلَا أَذْنِهِ فَمَاتَ أَوْ قَطَعَ أَوْ بَطَلَ مِنْ غَيْرِ مَكْلُوفٍ بِلَا أَذْنٍ وَلِيهِ
 فَمَاتَ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ الثَّانِي شَبَهَ الْعَمْدَ وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ بِجَنَائَةٍ لَا يَقْتُلُ غَالِباً
 وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِمَا كُنْ ضَرْبٍ غَيْرِ بَسُوطٍ أَوْ عَصاً أَوْ حِجْرٍ صَغِيرٍ أَوْ كَنْزٍ أَوْ كَمَا وَضَعَ
 فِي غَيْرِ مَقْتُلٍ أَوْ قَاهٍ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ وَسَعَرَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِباً فَمَاتَ أَوْ صَاحَ بِعَاقِلٍ
 فِي حَالِ غَفْلَتِهِ غَمَاتٍ أَوْ صَاحَ بِصَغِيرٍ أَوْ مَعْتَوَةٍ عَلَى سَطحٍ فَسَقَطَ وَمَاتَ أَوْ أَطْعَمَهُ
 دَوَاءً أَوْ غَذَاهُ عَمْدَ رَامِبِ الدُّوَّاسِ لَا مَهْلَكَ فَمَاتَ أَوْ تَطَبَّعَ مِنْ غَيْرِ يَلْمُ وَتَجَرَّعَ
 فَهَلَكَ الْمَرِيضُ فَفِي ذَلِكَ كَلِمَةُ الْكُفْرَةِ فِي مَا لَا الْجَانِي وَالِدِيَّةَ عَلَى قَاتِلِهِ فَإِنْ
 جَرَحَهُ بِمَا دُلُّوا كَانِ الْبَرَجِ صَغِيرٍ أَوْ قَتَلَ بِهِ الثَّالِثَ الْخَطَأَ وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ
 فَعَلَهُ مِنْهُ نَبَأٌ أَوْ كَسَرَ جُجُودَ رَجُلٍ صَغِيرٍ نِيَّاسِيَّةً أَوْ مَيَّامِ مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْ أَوْ

انقلب وهو نائم على انسان فمات او طنه مباح الد م مثلًا ثلثه كما قرأ حريياً
 فاذا هو مسلم او ذمى وصيلاً فمتبين آدمياً معصوماً او اراد قطع لحيته او ثمر
 ماله فقله فسقطت منه السكين على انسان فقتلته او كان يشق الخشب
 فخرج حديد الصاقور او الفاس واصاب انساناً او كان يحفر الارض فخرج
 حديد الشاكوش والمعول واصاب انساناً او تعد القتل صغيراً ومجنوناً او كان
 يلعب بسيفه فاصاب انساناً فقتله او يلعب بسمه او بندقته فاصاب رجلاً
 فقتله ففي ذلك كله الكفارة على القاتل والدية على عاقلة ومن قال
 لا انسان اقلنني واخرجني فقتله او جرحه يغزر بما يراه الحاكم وكذا في
 لو دفع لغير مكلف الة قتل ولم يأمره بالقتل فيلزمه في الصورة شي

باب شروط القصاص في النفس

هي اربعة احد ما كون القاتل مكلفاً فلا قصاص على صغير ومجنون ومعتوه
 بل الكفارة في ما لها والدية على عاقلة ما الثاني كون المقتول معصوماً
 الذم ولو كان مستقادة بقتل لغير قاتله فلا كفارة ولا دية على قاتل
 حربي غير مستامن او مرتد او زن محصن ولو انه مثله الثالث المكافاة
 بان لا يفضل القاتل المقتول حال الجنائية بالاسلام او بالحرية او بالملك
 فلا يقتل مسلم ولو كان عبداً بكافراً ولو حراد مياً او مستامناً ولا يقتل
 الحر ولو ذمياً بالعبد ولو كان مسلماً ولا يقتل المكاتب بعبده ولو كان
 فارجه بجزء له ويقتل الحر المسلم ولو ذكر بالحر المسلم ولو انثى وكذلك
 الانثى الحرة المسلمة بمثلها والرقى كذلك ويقتل بقتل من هو اعلى منه فيقتل
 الناقص بالحر المسلم الذمى الرقيق بالذمى الحر والانثى الحرة المسلمة بالذكر الحر المسلم والانثى

الريقة الذمية بالذكر الرقيق الذمى الرابع ان لا يكون المقتول للقلل
وان سفل ولا بولد بنت وان سفلت فلا يقتل الاب بالولد وولد الولد
كذلك الام بولد ها وولد ولد ها ويورث القصاص على قدر الميراث ثم
ورث القاتل شيئا من القصاص وورث ولده شيئا منه وان قتل فلا قصاص
وان كان ورثة المقتول بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فينظر بلوغ الصغار
للاستيفاء القصاص وقيل يجوز للكبار استيفاؤه ومن قتل انسانا لا يعرف
باسلام ولا حرية وادعى كفره او قتل شخصا في داره وادعى انه دخل داره
لقتله واخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وانكرولى المقتول ذلك فالقول
قول الولي بيمينه ووجب القصاص لان اذى القاتل بيمينه تشهد يدعوه
وان راي رجلا يزنى بامراته فقتله وهو في ذلك الحال فلا قصاص عليه
وان قتله بعد ان فرغ او قتله قبل ان يدخل بها فعليه القصاص وان شرب
عليه احد سلاحه واراد قتله ولا يمكن دفعه عن نفسه الا بقتله فقتله
فلا شئ عليه .

باب شروط استيفاء القصاص

هي ثلاثة احدها تكليف المستحق فان كان صغيرا او مجنونا حبس الجاني
الى تكليفه فان احتاج لنفقة فلولي المجنون العفو الى ادية لالولي الصغير
وان لم يمتنع فلا فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثهما او قطعاً او طعماً
من غير اذن من الجاني سقط حقهما الثاني اتفاق المستحقين على استيفائه
فلا ينفرد به بعضهم دون بعض وينتظر رد ومراغائب وتكليف غير المكلف

ومن مات من المستحقين فوارثه كهو وان عفا بعضهم ولو كان زوجا او
 زوجة او اقرب فوشريكه سقط القصاص الثالث ان يامن في استيفاء
 نفيه الى الغير فلو زمر القصاص حاملا لم يقتل حتى تضع ثمران وجبر من
 يرضعه قتلت والا لاحتى ترضعه حولين ويجبر استيفاء القصاص الحد
 بالاحضرة السلطان او نائبه الا السيد يمكن له ان يجعل عبدا وامته
 من الزنا ويجوز للسلطان تعزير من اقتص بغير حضوره او حضور نائبه
 ولا قود الا بالسيف وقيل يجوز بما قتل القاتل ويجبرم قطع طرفه بغير السكنين
 ومن قطع طرف شخص ثم قتله قبل برئه دخل قود طرفه في قتل نفسه
 وكفى القتل على الاصح وقيل يجوز لو ارث القاتل ان يفعل به كما هو فعل
 بالمقتول ولا يعتدى وان بطش ولي المقتول بالجاني يظن انه قتله ولا يمكن
 قتله وداءه اهلته حتى يرى فان شاء الولي دفع اليه دية فعله الذي
 فعل به وقتله ولا يتركه يعني لا يتعرض له .

باب شروط القصاص فيما دون النفس

باب سِرِّ رَكْبَةِ الْفِيلِ
من اخذ بفيرة في التفسير خذ به فيما دونها ومن لا فلا وشروطه اربعة
احدها العهد العبد وان فلا قصاص في غيره الثاني امكان الاستيفاء
بلا حيف وذلك بان يكون القطع من مفصل او ينتهي الى حد كمارك الالفة
وهو ما لان منه فلا قصاص في جائفة ولا في قطع القصبة ولا في كسر
عظم غير السن والضرس او قطع بعض ساعد او عضد او ساق او ورك فان
خالف واقتص بقدر حقه ولم يسر وقع الموضع ولم يلزمه شيء الثالث المساواة

في الاسم كالعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن والسن بالسن
فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه والمساواة في الموضع فلا تقطع اليمين باليسار
وعكسه الرابع مراعاة الصحة والكمال فلا تقطع كاملة الأصابع أو كاملة
الاطراف بقصتها رضي الجاني أو لمريض ولا تقطع عين صحيحة بعين
لا يبصر بها ولا لسان ناطق بلسان آخر ولا عضو صحيح بغيره
من اليد ورجل وأصبع ولا ذكر فحل بذكر خصي وعنين ويؤخذ ما رن
صحيح بما رن اشل ويقطع الاشل بالصحيح لا غيره فلو قطع يميني احد
يميناه مثله فله مقطوع قطع اليمين الشلاء لا غير ويشترط لجواز القصاص في
المجروح انتهاؤها الى عظم كالموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة و
سراية القصاص مدروسا رية الجنائية مضمونة ما لم يقتصر ربهما قبل
والانفرد را يضاً ومن كانت يده اليمنى مقطوعة فقطع يدا خرا اليمنى
لا يقتصر منه بل تقب الدية وهكذا في كل عضو.

باب الدية

هي على العاقلة وهم العصبية ودية الرجل المسلم الحر مائة من الابل او
مائتا بقرة او الفاشاة او الف دينار او اثنا عشر الف درهم او مائتا حلة وتغلق
دية العمد وشبهه بان يكون المائة من الابل في بطون اربعين منها
اولادها ودية المرأة نصف دية الرجل وفي الاصبع عشر من الابل مثل
دية الرجل في ثلث اصابع وفي الزائد عليه نصف دية الرجل وتجب الدية
كاملة في العينين والشفتين واليدين والرجلين والبيضتين في الواحد

منها نصفها وكذلك تقب كاملة في الالف واللسان والذكر والصلب ارش
المأمومة والجنائفة ثلث دية المجنى عليه وفي المنقلة عشرة الدية ونصف
عشرها وفي الهاشمة عشرها وفي كل سن نصف عشرها وكذا في الموضحة
وفي كل صبع عشر من الابل وما عدل هذه المسماة فيكون ارشها بمقدار
نسبتها الى احد ما تقر بها وفي الجنين اذا خرج ميتا غرة عبد او امه اما اذا
خرج حيا ثمرات ففيه الدية كاملة او القود وفي العبد والالة قيمتهما
والارش بحسبهما.

باب القسامة

صورتها ان يوجد قتيل وادعى عليه على رجل وعلى جماعة وعليهم لو
ظاهر بان وجد بين قوم اعداء ولا يحاط لهم غيرهم واجتمعت جماعة
في بيت او صحراء وتفرقوا عن قتيل او وجد قتيل في ناحية وشر رجل
على عضائه او سلاحه او ثيابه اثر الدم او شهد واحد عدل فقط انه
قتله او قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين يميث يوم من
تواطؤهم على الكذب ونحو ذلك فيميدلهم المدعى فيخلف خمسين يمينا ويستحق
دعواه فان نكل ردت الى المدعى عليه فيخلف خمسين يمينا انه ما قتله
فان نكل استحق المدعى دعواه ويعيب بهما الدية المغلظة فان لم يكن لو
فالقول قول المدعى عليه بهمينه كما في سائر الدعاوى ثم يخلف يمينا او رجل
او خمسين يمينا فيه قولان اصحهما الاول فان كان المدعون جماعة توزع
الايمان عليهم على قدر ارشهم على اصح القولين ويجبر الكسر القول الثاني

يملف كل واحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعى عليهم جماعة وزعت
الايمان على عدد رؤسهم وان كان المدعى في الاطراف فالقول قول
المدعى عليه بيمينه وقيل لا يبدل بيمين المدعى بل يملف المدعى عليه و
اذا وجد فتيل في محلة يختار الامام خمسين رجلا من صلحاء اهلها ويخلفهم
انهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلا ثم ياخذ الدية من اهل المحلة وقال
الشوكاني اذا كان القاتل من جماعة محصورين فينتخب ولي المقتول منها
خمسين رجلا ويخلفهم فان خلفوا سقطت وان نكلوا فعليه الدية وان
التبس الامر فتودى لدية من بيت المال -

فصل في الكفارة في العهد المحض وتجب فيما دونه في مال القاتل بنفس
محرمه ولو جنينا ويكفر الرقيق بالصورة فقط ويكفر الكافر بالعتق وقيل لا كفارة
على الكافر ويكفر غيرها بعتق رقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
ولا اطعامهم ههنا وتعد الكفارة بتعدد المقتول ولا كفارة على قتل من
يباح قتله كزنا محسن ومرتب وكافر حربى وباغ وقاطع الطريق ومد فوج عن نفسه
او ماله او عرضه

كتاب الوصية

تصح من كل انسان عاقل لم يباين الموت ولو كان صبيا مميزا او سفيا بائنا
بخص ماله ان ترك خيرا يعنى مالا كثيرا وتكره لفقره له ورثة عالة فان
كانوا اغنيا فتباه وتجب على من عليه حق بلا بينة وتحرم على من له وارث
بزائد من الثلث وان كان غنيا وتحرم للوارث شئ مطلقا ولو اوصى لوارث

صحت ووقفت على جازة سائر الورثة وتعتبر الورثة عند الموت والاجازة
والرد ببدن فان امتنع الموصى له بعد موت الموصى من القبول او الرد حكم
عليه بالرد وسقط حقه وان قبل ثم رد لزمت ولم يصح الرد وتدخل في
ملكه عن حين قبوله فما حدث من ثناء منفصل قبل ذلك فهو للورثة و
تبطل الوصية برجع الموصى بقول او فعل يدل عليه وبموت الموصى له قبل
موت الموصى بقتله الموصى برده الوصية وتبطل لعين المعينة الموصى بها -

باب حكم الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه ولو مرتد او حربيا ولا يملك كحل وبهيمة
ويصرف في علفها وتصح للمساجد والقنابر ونحوها والله ورسوله صلى الله
عليه وسلم وتصرف هذه الوصية في المصالح العامة وان اوصى باحراق ثلث
ماله صح وصرف في تجهيز الكعبة والمساجد وتنويرها وان اوصى بدفنه
في التراب صرف في تكفين الموتي وان اوصى برصيه في الماء صرف في اعداد
السفن والمراكب البحرية الحربية وان اوصى بذره في الرياح صرف في
اعداد الطيارات ولا تصح لكنيسة او بيت نار او كتب التوراة ولا بخيل و
ملك او ميت او جنى ولا لمبهم كاحد هذين فلو اوصى بثلث ماله لمن تصح
له ولمن لا تصح كان الكل لمن تصح له ولو اوصى لمح ميت كان للمح النصف
فصل واذا اوصى لاهل سكنته فلا هل زقاقه حال الوصية وان
اوصى لجيرانه تناول الربيعين دارا من كل جانب والصبي والصغير والغلام
واليافع واليتيم من لم يبلغ والمميز من بلغ سبعا والطفل من دون سبع

والمرأى من قارب البلوغ والشاب والفتى من البلوغ إلى ثلاثين سنة والأكمل
من الثلاثين إلى الخمسين والشيخ من الخمسين إلى السبعين ثم بعد هـرم
والإيهر والعزيم من الأزواج له من رجل أو امرأة والبكر من لم يتزوج والثيب
من تزوج والثيبة من تزوجت والثيوبه زوال البكارة بالوطئ أو من غير ذلك
والأرامل النساء اللاتي فارقن أزواجهن بموت أو طلاق والرهط ما دون
العشرة من الرجال خاصة وأهل الحديث تقدم هـرم والإخفا فالذين
يقدمون اجتماعاً دأبى حنيفة على اجتماع سائر الأئمة وكذا الشوافع المالكية
والحنابلة وطلبة العلم الذين يتعلمون علوم الدين والتمدن رسة محل التعليم
والعلماء الذين حصلوا علوم القرآن والحديث والمحدث من قراء الصحاح الستة
وجل اشتغاله بالسنة والمسائل الأخرى ويقدم الحديث على رأي
الفقهاء ويقدم الرواية على الدراية والمجتهد من قدر على استنباط
الأحكام من النصوص وضبط آيات الأحكام وأحاديثها وعرف طرق
الاستنباط والقياس.

باب أحكام الموصى به

تصح الوصية حتى بالأيصع بعبه كالإبق والشارد والطير في الهواء والجمل
بالطن واللبن بالضرع وبالعدوم كما تتحمل منه أيداً أو مائة معلومة
أو بما تتحمل شجرته أيداً أو مائة معلومة فإن حصل شيء فهو للموصى له إلا
حمل الأمانة فتكون قيمته يعطيه مالكة الأمانة للموصى له يوم موضعه
وتصح بغير مال ككلب صباخ النفع وهو كلب صيداً وماشية أو ربيع وعجوة

غير الأسود البهيم وكزيت متبخس لغير مسجد وتصح بالمنفعة المفردة
كخدمة عبد أو جرة دار ونحوهما وتصح بالمبهم كثوب وبيط يوقع عليه لا
فان اختلف الاسم بالعرف والحقيقة غلبت الحقيقة فعلى هذا الشاة والبعر والنور اسم
للذكر والإنثى من صغير وكبير ويتناول لفظ الشاة الضان والحصان
والجمل والجمار والبغل والعبد اسم للذكر خاصة والحجر والأتان والناقة و
البقرة اسم للإنثى والفرس والرقيق اسم لهما والنعجة اسم للإنثى من الضان
والكباش للذكر الكبير منه والتيسل اسم للذكر الكبير من المعز والدابة
عرفا اسم للذكر والإنثى من الخيل والبغال والحمير.

باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف رشيد عدل ولو ظاهراً أو عموماً أو امرأة
أو امرأه ولداً وعدد الطفل موصى عليه ولو عاجزاً أو يضره إليه قوياً مدين
لا يزال يده عن المال ولا نظره عنه وكذا إن كان قوياً فحدث به ضعف
أو رقيقاً أو مبعوضاً لكن لا يقبل إلا بأذن سيده وتصح من كافراً إلى كافراً عدل
في دينه ويعتبر وجود هذه الصفات عند الوصية والموت والموصى إليه
أن يقبل وإن يعزل نفسه متى شاء وتصح معلقة كاذباً بلغ أو حضراً أو شديداً
أو تاب من فسقه وإن مات زيد فعمرو مكانه وتصح مؤقتة كزيد وصبي
سنة ثم عمرو وليس للموصى أن يرصى إلا أن جعل له ذلك ولا نظر للحاكم
مع الوصى الخاص إن كان كفواً.

فصل ولا تصح الوصية إلا للتصرف في شيء معلوم يملك الموصى

فعله قضاء الدين وتفريق الوصية ورد الحقوق الى اهلها والنظر في امر غير
مكلف وتزويج مولاته ويقوم الوصى فيه مقامه في الاجبار ولا يصح
باستيفاء الدين مع رشد وارثه ومن وصى في شيء لم يصير وصيا في غيره .
وان صرف اجنبى الموصى به لمعين في جهة لم يضمنه ولو مع غيبة الورثة
ونقل ابن هاشم من وصى بدفع مهر امراته لم يرد فعه مع غيبة الورثة و
اذا قال له ضع ثلث مالي حيث شئت او اعطه او تصدق به على من شئت
لم يميز له اخذ ولا يجوز له ايضا دفعه الى قاربه الو من ولا الى ورثة
الموصى من مات ببرية ونحوها ولا حاكم ولا وصى فلكل مسلم اخذ تركته
وبيع ما يراه منها سريع الفساد وتجهيزه منها ان كانت والا جهزه من عنده
وله الرجوع بما صرفه على تركته حيث كانت فان لم تكن فعلى من تلزمه
نفقته ان لم يترك شيئا ان نوى الرجوع او كان الميت ببلد ولم يوجد معه
ما يجهزه واستاذن انسان حاكما في تجهيزه فان له الرجوع على تركته
حيث كانت او على من تلزمه نفقته قال الشوكاني من اصحابنا لا تصح الوصية
في معصية وهي في القربى من الثلث ويجب تقدير قضاء الديون ومن لم
يترك ما يقضى دينه به قضاء السلطان من بيت المال قلت قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا
فاليت فاذا كان الامام او السلطان عطونا على رعيته كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم على امته فلا يحتاج الى الجنود والعساكر بل كل فرد
من رعيته له جندي يقا تل عداه واذا اجتمعت الوصايا قد ما لقرض وان

اخذه الموصى ان تساوت قدم ما قدمه اذا ضاق الثلث عنهما وصهرة كل
ذى رحم محرم من عرسه وختنه زوج كل ذى رحم محرم منه واهله زوجته
ومن في عياله غير ما ليكه وآله اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها
ويدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل آبائه الاقرب والابعد وان اوصى
للقارب او ذى قرابته او لذوى رحامه او لذوى انسابه فهمي للاقرب
ثالا اقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل لوالدان فيه والولد والوارث
ويكون للثنتين فصاعدا ولو اوصى لولد فلان فهمي للذكر والانثى سواء
ولو رثة فلان يكون للذكر مثل حظ الانثيين ولو اوصى بان يبنى على قبره
بناء او قبة او يسرج عليه فالوصية باطله وليس للموصى له بالخدمة و
السكنى ان يوجر العبد والدار ويجوز للموصى لاكل والركوب بقدر الحاجة
وان اوصى بحجة فقاسم الوصى الورثة فهلك ما في يده او دفع الى من يحج
عنه فصاع ان كان الضايغ مستغرا لثلث المال بطلت والاشغال التي تأمل الثلث
وقيل حج عن الميت بثلث ما بقى وصى الابن حق بال الطفل من الميراث وقيل
الميراث حق وان لم يوجد فالجهد كالاب ويجوز للموصى بيع مال الصغير منقول
او عقار ان كان فيه مصلحة له بمثل قيمته لابن بن فاحش ولا يجوز له الا
لنفسه ومن نفسه ولا يجوز له ان يبيع ماله مضاربة وشركة و
بضاعة ويحتال على المولى لا على المصغر لا يقرض فان اقترض وهلك المال
ضمن الا اذا كان الوصى باللميت .

كتاب النكاح

هو ذو فرج وذكر او عرى عن الاثنين فان بال من الذكركم فلا مردان بال الفرج
فانثى وان بال منها فالجمل لا سبق وان استويا فمشكل هذا قبل البلوغ
فان بلغ وخرجت لمحتبه او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل ان
ظهر له ثدى اولهن او حاض وحبل او امكن ولويه فامراة وان لم تظهر له
علامة اصلا او تعارضت العلامات فمشكل فيؤخذ في مده بما هو الاحوط
فيقف في الصلوة بين صف الرجال والنساء ويتباعد له امة تحتنه من ماله
ويكره ان تحتنه رجلا وامراة فان لم يكن له مال فمن بيت المال ويكره
له لبس الحرير والذهب ولا يغلبه غير محرم ولا يسافر بغير محرم وان قال
انا رجلا وامراة لا عبرة به ولو مات قبل ظهور حاله يتيممه ولم يغسل و
لا يحضر حال كونه مرققا غسل ميت ذكر او انثى ونذر ب تسجدة قبره و
يوضع الرجل لقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم وله في الميراث ^{التي}
وقت الباقي لتظهر ذكوره او انثيته فان مات قبله او بلغ بلا امارة
فاختلف ارثه اخذ نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وقيل له اقل
النصيبين واسوء الحالين

مسائل شتى

عرق مد من الخمر طاهر والجدي اذا غذى بلبن الخنزير فهو في حكم الجلالة
ولو وجد خرفارة خلال خبز يحل كله ويخرج من الصلوة بمجرد التلفظ
بالسلام ولو لم يقل عليكم ولو نشر الثوب المبلول على جلد نجس يا بسل و
غسل رجله ثم شوى الى ارض نجسة او نادر على فراش نجس فعرق ولو يظهر

ارثه لا ينجس ولو نوى الزكاة الا انه ساء قرضا جان ومن له حظ في المال
كالعلماء اذا وجد ظفرا عليه فله اخذه ديانة بقدر حقه المتعارف في كل
بلد ولولاية وان كانت عنده ودية ومات المودع بالكسرة ليس له وارث
فيصرفه في الصدقة ان كان غنيا وان كان مسكرا فبلى نفسه ولا يرب خله
في خزينة السلطان لان مصارفها في زمننا هذا ليست على وجه شعبي
وكذلك اذا مات رب الدين ولا وارث له ولو تلحق راس شاة بالدم فافترق
الراس وزال عنه الدم فاتخذ منه مرققة جائز والحرق كالغسل وكذلك
اذا غلط العجين بالخمر ثم طبخ الخبز واستقرت حل اكله مع ان الخمر ليس
بنجس كما مر ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جائزا جعل له العشر
لا ولو عجز اذ حباب الخراج عن زرع الارض واداء الخراج فلهم بيع حق القبض
بين المقتدر فان انكره او لم يوجد ان يشتريه ذبح الامام الارض الى
غيرهم ليعطي الخراج فان لم يجد من يشتريها باعها القادر واخذ الخراج
الماضي من الثمن ورد الفضل لاربابها ولو اختلطت الغنم الذي بوجه لمية
فان كانت الذي بوجه اكثر فخرى واكل والا الا واما الاخرى وكتابتها
كالبيان بخلاف متقبل اللسان ولو اتبع الصائم بصياق محبوبه يقضى
ولا يكفر وكذلك في غير محبوبه ومنع الامراة زوجها من الدخول عليها وهو
يسكن معها في بيتهما نشوز ولو كان المنع لينقلها الى منزله فلا ولو قالت لا
اسكن مع امك فليس لها ذلك والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يده
اليده ما لم يبرهن المدعي واذا ارباب القاضى الثاني في حكم القاضى الاول

او كان حكمه خارج حدوده او اقتدره فله ان يطلب الشهود ثانيا مرة
ويطلب الحكم الاول ولو وهب مهرها الزوجيات وطالب الورثة للمهر
وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في الصحة فالقول قول
الورثة بيمينهم ولو وكلها بطلانها فهذا التوكيل باطل عندنا وقال
الاخاني صحيح ولا يملك عزلها ولو قال هذه رضيحتي شرعترف بالخطأ
وصدقته فله ان يتزوجها ولو عصى يد انسان فنزعه وقلعت العياض
فلا شيء على النازع ولا يكره من اعضاء الشاة شيء والد من المسفوح حرام
نبصل لاية ولو كانت المشقة ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا فلا
حاجة الى الختان ان لم تقطع جلدة ذكره الا بالتشديد والالام ولو ختن
ولم تسطع الجلدة كلها فان قطعت أكثر من النصف كان ختانا والالام يجوز
نصدا لهما ثم وكهما لا تقطع اذ نابها واذا نجاها جاز قتل ما يضر ككلب
عقور وهرة موزية ضارة فيذببحها ولا يضربها ولا يجرقها واذا اكثر
الكلاب في البلد وخيف اذا هم يجوز اهلاكهم واخراجهم ويستحب لئلا
للتصحية غير ابى سفيان ومعاوية وعمر بن العاص ومنيرة بن شعبة و
وسمة بن حبيب ويستحب السكون عن هؤلاء الخمسة وتفويض امرهم
الى الله ولا يحسن سبهم ولا مدحهم وكذلك المن اختلف في نبوته كزني
القرنين ولقمان وكذلك الجواريين واصحاب موسى على نبينا وعليه السلام
وللترجم للتابعين ومن تبعهم من ائمة الدين والسلف الصالحين والعلماء
الراشدين ويجوز عكسه والاعطاء باسم النير وز والمهرجان والهلوي

والد والى وغيرها من مراسم اليهود المشركين والفرس لا يجوز ان
قصد تعظيمه يكفر وكذلك لو جعل هذه الايام كالعيد واشترك
في الفرح معهم وراح الى مجامعهم بقصد الاشتراك فيها ولا يابس بلبس
القلانس التركية والالبسة الافرنجية والنعال الا بتكليفية اذا لم يقصد
النسبة بالكفار ونسب لبس السواد والامامة السوداء وارسال ذنبها
بين كفتيه الى وسط ظهره وقيل الى شبر ويستحب التحمل واباح الله الزينة
والطيبات من الزينة وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل لو اختلف
لاجل التزين للنساء والجوارى جاز ولو اخذته الزلزلة في بيته ففر الى
الفناء جاز بل يستحب ولا يجوز الفار من الطاعون ولا الدخول في بلد
الطاعون فيه فاش وقيل لا يابس بالخروج والدخول اذا كان على يقين
ان كل شيء بقدر الله ولا ينفع الفرار ولا يهلك الدخول ولو كان في
البلدة فقيه واحد واداء الخرج للغزو فليس له ذلك الا اذا هجم الكفار

كتاب الفرائض

يبدأ من تركة الميت بتجهيزه على وفق السنة من غير تقدير ولا تبذير
ثم تقضى ديونه التي لها مطالب من جملة العباد او من جهة الله كالكفارة
والنذر ثم حصته من ثلث ما بقي ثم يقسم الباقي بين ورثته وهب رسته
اصناف ذوالسهم اربع أصناف بالفرائض والعصبات وذوالارحام ومولى
الموالة والمقر له بالنسب على الغير الموصى له بما زاد على الثلث فان
وبها أحد من الخمسة الاول غير الزوج والزوجة لا يعطى له الزيادة ان لم

توضو الورثة وان لم يوجد احد منهم او الا الزوج والزوجة يعطى له الزيادة.

فصل يبدأ في تقسيم التركة باصحاب الفرائض فان بقي شيء لم توجد يهلكه بالنسبة النسبية ثم بالنسبة السببية من ذكر كان او مؤنثا ثم بعصبته الذكور النسبية ثم بعصبته السببية ثم بالرد على ذوى القربى النسبية بقدر حقوقهم وقيل ثم بالرد الى بيت المال ثم بذوى الارحام وقيل بتقدير ذوى الارحام على الرتبة ثم بمولى الموالاة ثم بعصبته ثم بالمقر له بالنسب على الغير ثم بالموصى له بما زاد على الثلث فان لم يوجد احد من هؤلاء المذكورين يوضع في بيت المال.

فصل من ذوى القربى الاب فلله السدس مع الولد او ولد الاب والجد كالاب ان لم يتخلل في نسبته الى الميت اما الاب في ردها الى ثلث ما بقي ففي ابوين واحدا الزوجين للامثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين ولو كان مكان الاب الجد فلها الثلث جميع المال وقيل الجد كالاب فيه ايضا وفي حجب اما الاب فان الاب يحجبها الا الجدة وفي حجب الاخوة قولان احد هما انه كالاب يحجبهم والثاني انه يقاسمهم والمختار انه يحجبهم كالاب والام فلها الثلث وسع الولد وولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات الاولاد هم السدس وسع الاب واحد الزوجين ثلث الباقي والجدة فلها السدس وان كثرت ان لم يتخلل حجب فاسد في نسبتهما الى الميت وذات جهتين كذات جرمة والبعدى تحجب بالقربى والكل بالامر والزواج

اصلاح ما وقع فيه من الاغلاط

سور	فصل	سور	فصل	سور	فصل	سور	فصل
١٦	٦	١٦	٦	١٦	٦	١٦	٦
١٣	٤	١٣	٤	١٣	٤	١٣	٤
١٢	١١	١٢	١١	١٢	١١	١٢	١١
٦	١٤	٦	١٤	٦	١٤	٦	١٤
١٤	١٨	١٤	١٨	١٤	١٨	١٤	١٨
١٠	٢٢	١٠	٢٢	١٠	٢٢	١٠	٢٢
١٥	٢٣	١٥	٢٣	١٥	٢٣	١٥	٢٣
١	٢٣	١	٢٣	١	٢٣	١	٢٣
١٤	٢٣	١٤	٢٣	١٤	٢٣	١٤	٢٣
٩	٢٩	٩	٢٩	٩	٢٩	٩	٢٩
٨	٣١	٨	٣١	٨	٣١	٨	٣١
١٥	٣٥	١٥	٣٥	١٥	٣٥	١٥	٣٥
١١	٣٩	١١	٣٩	١١	٣٩	١١	٣٩
١٩	٥٠	١٩	٥٠	١٩	٥٠	١٩	٥٠
١٤	٥٣	١٤	٥٣	١٤	٥٣	١٤	٥٣
٨	٦٠	٨	٦٠	٨	٦٠	٨	٦٠
١٣	٦٢	١٣	٦٢	١٣	٦٢	١٣	٦٢
٣	٦٩	٣	٦٩	٣	٦٩	٣	٦٩
٢	٨١	٢	٨١	٢	٨١	٢	٨١
١١	٨٣	١١	٨٣	١١	٨٣	١١	٨٣
١٠	٨٨	١٠	٨٨	١٠	٨٨	١٠	٨٨
١٣	٨٩	١٣	٨٩	١٣	٨٩	١٣	٨٩
٣	٨١	٣	٨١	٣	٨١	٣	٨١
١٠	٨٣	١٠	٨٣	١٠	٨٣	١٠	٨٣
١١	٨٣	١١	٨٣	١١	٨٣	١١	٨٣
٤	٨٩	٤	٨٩	٤	٨٩	٤	٨٩
١٠	٩١	١٠	٩١	١٠	٩١	١٠	٩١

عن نفسه او ماله او عرضه او ابتاع الامر الا ما يوجب شرعي واختلاف
 بالكفر في الاسلام ونوع الكفر كما للمدة الواحدة واختلاف الدار في ما بين
 الكفار وقيل لا يمنع والكافر يرث الكافر بالنسب والسبب وبالسببين
 كالمسلم ولو يجب احد هما فبالحاجب وان لم يجب احدهما الاخر فبالقربتين
 كما لو تزوج بمجوسى ما فولدت بنتا فماتت البنت عن امها وهى جديتها
 ترث بالامومة فقط ولو ماتت الام ترث النصف لكونها بنتا والسدس
 تكمله للثلثين لكونها بنت ابن لا بنت كاح محرم ولا يرث ولدا لثنا ويرث
 ولد اللعان بجهة الام فقط ودفع للحمل حظ ابن ويرث ان استعمل وعطس
 والا فلا وقيل يرث ان خرج اكثره فمات ايضا لا اقله ولا توارث بين الغرقى
 والهدمى والمقتولين معا الا اذا علم ترتيب الموتى .

فصل ذوالرحم قريب ليس بذى سهم ولا عصبة ولا يرث مع
 ذى سهم وعصبة غير احد الزوجين وقيل ياخذ مع ذى سهم اذا لم
 يكن عصبة ما بقى بعد سهمه ويقدم على الرء كما مرد ترتيبهم كترتيب
 العصبات فتقدم فروع الميت كالاولاد البنات وان سفلوا ثم اصوله الا
 والجدات الفاسدة وان علوا ثم فروع ابويه او لاد الاخوات وبنات الاخوة
 وان سفلوا ثم فروع الجد والجدة العمات والاعمام لامر والاخوان والحالات وان
 بعدوا والترتيب بقرب الدرجة ثم يكون الاصل وارثا فيقدم مذبذبة بنت الابن
 على بنت بنت البنت وعند اختلاف جهة القرابة في الممدود والمخولة
 فلقرابة الاب ضعف قرابة الام وان اتفق الاصول فالقسمة على الابان

من ورثة
 منه الاخذ
 احد هما يرث
 دارا ولا سلفا
 الميت والاخي
 منى لو كان احدهما
 ومن المذمومين

يقبل بالقسم على الابان وان اختلفت الاصول .

فصل الفروض المقررة في كتاب الله ستة النصف والربع والثلث
 والثلثان والثلث والسدس واذا ضاقت السهام فالمصير الى العول كما هو
 قول جمهور اصحابنا واتفق عليه الاثمة الاربعة ومن اصحابنا العلامة
 الشوكاني حيث رجح عن انكاره العول واشبهته في رسالة مستقلة والعجب
 من السيدي انه انكره وقال لم ينقل العول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ودعوى الاجماع عليه غير مسلم لا نكار ابن عباس قلثان سيدنا على
 بن ابي طالب اثبتة على المنبر بحضور من الصحابة ولم ينكره احد منهم فكان
 اجماعا سكوتيا وخلاف الواحد لا يضر والام اثبتت خلافة ابى بكر رغم
 لاختلاف سعد بن عبادة عنهما مع انهم يقولون انه وقع الاجماع على
 خلافة ابى بكر رغم

فصل يخرج الفرض اقل عدد يوجد فيه الفروض بلا كسر
 والفروض المذكورة في كتاب الله على نوعين الاول النصف والربع
 والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس فمخرج النصف اثنان والربع
 اربعة والثلث ثمانية والثلثان ثلثة والسدس ستة فان كان
 الفرض صنفا واحدا فاصل المسئلة من مخرج ذلك الصنف وان كان اكثر
 من نوع واحد فاصلها من مخرج الجزء الاقل من تلك الاصناف مثلا اذا
 اختلف السدس والثلث فالمخرج ستة وان كان في المسئلة فرضان او اكثر
 من نوعين فان كان المختلط مع النوع الثاني وبعضه النصف او الربع من النوع

عنه
 ويجب منه مال
 في صرف الجاهل
 اذا مات امرأة
 وثبتت زوجا ولها
 وانما المسئلة
 من ستة ولا على
 والزوج ثلثة ولا على
 اثنان ولا ثلث
 واحد مثا فالف
 لغا الكتاب بحيث
 قال الله وله الف
 فلها نصف ما ترك
 وعلى المجهول كذا
 فيه العول الى
 ثمانية فثلثة
 اثنان للزوج
 اثنان للام
 ثلثة اثنان
 وهو الصحيح
 منه

الاول فالمسئلة من اثني عشر الى مسئلة زوجة وابوين فانهم جعلوا
من اربعة وان كان الثمن فمن اربعة وعشرين وان كان المختلط مع
كل النوع الثاني او بعضه اكثر من النصف الواحد من النوع الاول فيثبت
حكم اختلاف الجزاء الاقل -

فصل جميع الخارج سبعة كما مر اربعة منها لا تقول وهي الميراث
والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة منها قد تقول فستة الى عشرة
وتراو شفعاً واثنا عشر الى سبعة عشر تراو اربعة وعشرون الى سبعة
وعشرين -

فصل ان انكسر حظ فريق على عدد رؤسهم فاضرب وفق العدد
في الفريضة ان كانت بين السهام والرؤس موافقة والا فالارد في
الفريضة فالمبلغ مخرج وان بقى دالكسر تماثل اعداد الرؤس ضرب
واحد وان تدخل فالأكثر وان وافق فالوفق والا فالعدد في العدد ثم
وتم المبلغ في الفريضة وعولها -

فصل ما فضل يرد على وحى الفريضة بقدر رؤسهم الا على
الزوجين ونيل يرد الى بيت المال كما مر فان كان من يرد عليه جنساً
واحد فالمسئلة من رؤسهم كبنتين او اختين والا فمن سهامهم فمن
اثنين لو سدد سدان وثلاثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس
وخمسة لو ثلثان وسدس او نصف وسدان او نصف وثلث ولو مع الابل
من لا يرد عليه اعطى من ماله من اقل مخارجه ثم اقيم الباقي على من يرد

عليه كزوج وثلاث بنات وان لم يستقر فان وافق رؤسهم كزوج وست
بنات فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه والا فاضرب
كل رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات ولو مع
الثاني من لا يرد عليه فاقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه على
كزوجة واربع جدات وست اخوات لامر وان لم يستقر فاضرب سهام
من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وشع بنات
وست جدات ثم اضرب سهم من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه
وسهام من يرد عليه فيما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه

وان انكسر فصح كما مر -

فصل ان مات البعض قبل القسمة فصح مسئلة الميت الاول
واعطى سهام كل وارث ثم صرح مسئلة الميت الثاني وانظر بين ما في يده
من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ثلاثة احوال فان استقام ما
في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فلا ضرب ولا تصحيح
الميت الاول وان لم يستقر فان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني
في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فاضرب كل التصحيح
الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ مخرج المسئلةين واضرب سهام ورثة
الميت الاول في التصحيح الثاني او في ذقه وسهام ورثة الميت الثاني
في نصيب الميت الثاني او ذقه ويعرف حظ كل فريق من التصحيح بضر
مالك من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة وحظ كل فرد

بنسبة سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد -

فصل ان اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح هذا اذا ابتاين التركة التصحيح او المجموع والا فاضرب سهام كل وارث او دين كل غريم في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح او المجموع ومن صالح من الورثة على شئ فاجعله كان لم يكن - واقسم على سهام من بقى ما بقى واخر -

دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

والمرجو من الناظرين ان وجدوا فيه خطأ او زللا او زريعا عن الصواب الاصلاح فاني معترف بقصور باعى وقلة علمي كبر سخي وقصور فهمي العصمة لله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم -

تم الكتاب بعون الملك الوهاب
تأنيلا اتمام كتابا

لا بعد فرايض باب الا العمل والحساب

ان اشتهيت تاريخا فقل لهما تمت الكتاب